مجلة أوربة

للدراسات والأبحاث القانونية والعلوم الإنسانية

REVUE AWRABA

Pour les études et les recherches juridiques et les sciences humaines

+212663333936

revueawraba@gmail.com

مجلة أوربة

"للدراسات والأبحاث القانونية والعلوم الإنسانية"

REVUE AWRABA

" POUR LES ETUDES ET LES RECHERCHES JURIDIQUES ET LES SCIENCES HUMAINES"

إدارة ورئاسة تحرير: الأستاذة سلوى الإدريسي
العدد: الرابع / مارس/ 2026
رقم الإيداع القانوني: Dépôt Légal: 2025PE0029
للتواصل مع المجلة:
0663333936 :
revueawraba@gmail.com :
revue awraba
جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر والمجلة ©

اللجان العلمية للمجلة:

الإدارة ورئاسة التحرير:

الأستاذة سلوى الإدريسي

محامية بهيئة فاس

تنسيق:

عبد العزيز لعبيدي

دكتور في الفقه المقارن بالقانون

أستاذ زائر بجامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الشريعة بفاس

نبيل علواني

محامي بهيئة فاس

وباحث متخصص في القانون الخاص

لجنة التحكيم الخاصة بالعلوم القانونية

الاسم	التخصص
بهيجة فردوس	أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية بفاس تخصص القانون الخاص.
رقية أشمال	أستاذة جامعية متخصصة في القانون العام/ جامعة محمد الخامس/ الرباط
عبد النبي أضريف	أستاذ التعليم العالي ونائب عميد بكلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية بعين السبع الدار البيضاء.
نادية النحلي	أستاذة جامعية متخصصة في القانون الاجتماعي والحماية الاجتماعية بكلية الشريعة بفاس
نرجس البكوري	أستاذة جامعية متخصصة في القانون الخاص/ جامعة سيدي محمد ابن عبد الله/ فاس
جميلة العماري	أستاذة جامعية متخصصة في القانون الخاص/ كلية الحقوق بطنجة
حنان سعيدي	أستاذة جامعية متخصصة في القانون الخاص/ كلية الحقوق بالقنيطرة
نورا خير	أستاذة التعليم العالي بالمعهد الملكي لتكوين الأطر بالرباط تخصص قانون خاص
صليحة حاجي	أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول.
أمال ناجي	أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول بوجدة.
عبد الواحد الدافي	أستاذ جامعي / متخصص في القانون الخاص/ كلية الحقوق- جامعة شعيب الدكالي بالجديدة
أمين السعيد	أستاذ جامعي متخصص في القانون الدستوري والعلوم السياسية/ كلية الحقوق بفاس
عبد الإلاه محبوب	أستاذ جامعي متخصص في القانون الخاص/ كلية الحقوق بتطوان
هشام العقراوي	أستاذ جامعي / متخصص في القانون العام – القانون الإداري والمنازعات، بالكلية متعددة التخصصات ببني ملال – جامعة السلطان مولاي سليمان
حسن الرحيبة	أستاذ جامعي متخصص في العلوم الجنائية، كلية الحقوق بفاس
نبيل البكوري	أستاذ جامعي متخصص في القانون الخاص بكلية الشريعة بفاس
عبد اللطيف الشدادي	أستاذ جامعي متخصص في القانون العام بالفرنسية – القانون الإداري/ كلية الحقوق بطنجة

عبد الغني بلغمي	أستاذ جامعي متخصص في القانون العام – العلوم الإدارية/ كلية الشريعة بفاس
عبد الإله سطي	أستاذ جامعي متخصص في القانون العام – العلوم السياسية والقانون الدستوري، كلية الحقوق – جامعة ابن زهر بأكادير
خالد شيات	أستاذ جامعي متخصص في القانون الدولي/ جامعة محمد الأول بوجدة/ رئيس مركز رؤى الشرق للدراسات
خالد الوالي العلمي	أستاذ جامعي متخصص في القانون الخاص / كلية الحقوق بفاس
جواد مامون	إطار بوزارة التعليم العالي، باحث في الدراسات السياسية والحكامة الترابية
حفيظة الوزاني	قاضية بالمحكمة الابتدائية بفاس – خبيرة في قضايا الأسرة – باحثة في العلوم القانونية
ميمون الباب	دكتور متخصص في القانون الخاص
أحمد ابراهيمي	دكتور في القانون العام
أشرف ركراكي	دكتور متخصص في القانون الخاص/ أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط
غزلان البوعبدلي	دكتورة متخصصة في القانون العام/ جامعة محمد الخامس بالرباط
بدر الحيمودي	دكتور متخصص في القانون الخاص/ أستاذ زائر بجامعة القاضي عياض بمراكش.

لجنة التحكيم الخاصة بالعلوم الإنسانية

الاسم	التخصص
عبد الرحمان طنكول	أستاذ جامعي متخصص في الأدب الفرنسي
حاتم امزيل	أستاذ جامعي متخصص في علم النفس/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
نبيل الصافي	باحث في التحليل النفسي وعلم النفس القيادة وعلم الاجتماع القيادة
يحيى العميري	باحث في علم النفس/ أستاذ مادة الفلسفة بالثانوي التاهيلي
ناريمان العكري	دكتورة متخصصة في الفلسفة / أستاذة مادة الفلسفة
حسن احجيج	أستاذ جامعي متخصص في اللسانيات بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
بن عبد الله الحفياني	أستاذ جامعي متخصص في اللغة العربية/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية / جامعة الحسن الثاني بالمحمدية
نجية نشيط	أستاذة جامعية متخصصة في الأدب العربي وفنونه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس-سايس
إلياس الهاني	أستاذ بجامعة أهومي البريطانية، متخصص في الفكر الإسلامي
عبد الله منيوي	دكتور متخصص في الفقه المقارن بالقانون/ أستاذ مادة التربية الإسلامية بفاس
يوسف العلمي	دكتور متخصص في العلوم الشرعية
رضوان بالحاج	دكتور باحث في العلوم الشرعية والقانونية
هشام الحايك	دكتور في الدراسات الإسلامية، تخصص الفقه والأصول
يسير الأزرق	أستاذ محاضر مؤهل بكلية الشريعة بفاس تخصص اللغة الإنجليزية
الشيخ حبتا	دكتور في التاريخ الحديث والمعاصر في معهد البحوث والدراسات التاريخية بمصر
جواد أبو زيد	دكتور في الجغرافيا البشرية أستاذ مؤهل كلية الاداب و العلوم الإنسانية مكناس .

شروط وضوابط النشر بمجلة أوربة للدراسات والأبحاث القانونية والعلوم الإنسانية

- احترام قواعد النشر والالتزام بالأمانة العلمية
- ضرورة إدراج الإحالات بالمقال
- ملاءمة موضوع المقال أو المساهمة العلمية مع مجال وتوجه المجلة
- إرفاق المقال بالبيانات التعريفية الأساسية لكاتبه
- ترسل المقالات دون ملخصات وعليه يتم حذف الملخص من أي مقال يتم قبول نشره
- يجب إرسال المقال بصيغة الوورد (word)
- جميع المقالات يجب إرسالها حصرا إلى البريد الإلكتروني للمجلة:

revueawraba@gmail.com

- جميع الآراء والمعلومات الواردة بالمقال وما به من سرقات علمية، تحت مسؤولية الكاتب الشخصية
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا على آراء أصحابها
- يتم التواصل مع صاحب المقال وإعلامه بقبول أو رفض نشر مقاله في جميع الحالات وفي أقرب وقت
- للمجلة الحرية في نشر المقالات بصيغة إلكترونية وورقية

مقالات باللغة العربية

مقاصد الشريعة ودورها في بناء الإنسان

الدكتور: البشير ازميزم
أستاذ محاضر مؤهل بكلية الحقوق بتطوان
وباحث في العلوم الشرعية والقانونية والاجتماعي

لقد جاءت شريعة الإسلام بنظام متكامل يعالج حياة الناس الدينية والدنيوية، وتحقيق الرحمة وصون الكرامة الإنسانية، وتجعل من الاجتهاد أداة لبناء الإنسان والمجتمع.

ومن هنا اعتنى الفقهاء بعلم المقاصد، فاستخرجوا من نصوص الوحي ومقاصد التنزيل ما يدل على أن كل حكم شرعي إنما شرع لحفظ مصلحة أو دفع مفسدة، فكان إحياء هذا العلم عملا ضروريا في حياة الأمة من يجدد لها دينها، ويجيب عن أسئلة الناس في القضايا والنوازل المعاصرة، ويخرج الكثير من الشوائب والمخالفات التي اختلطت بالحق مع مرور الأزمة والأمكنة.

فما ذا نقصد بالشريعة؟، وما هي خصائصها ؟ ثم هي الأهداف والغايات من دراسة علم المقاصد؟.

هذا الأسئلة، وغيرها سنجيب عنها وفق المنهجية التالية:

المبحث الأول: التعريف بالشريعة الإسلامية، وخصائصها

لقد، ارتأينا في هذا المبحث أن نقسمه إلى مطلبين أساسيين، (المطلب الأول) سنتحدث فيه عن مفهوم **"الشريعة** "من حيث مدلولها اللغوي والاصطلاحي على أن نتناول الحديث في (المطلب الثاني) عن خصائص الشريعة الإسلامية

المطلب الأول: التعريف بالشريعة الإسلامية.

يقتضي منا في هذا المطلب، أن نوضح مفهوم الشريعة الإسلامية في المدلول اللغوي (الفقرة الأولى)، على أن ننتقل بعد ذلك للحديث عن مفهوم الشريعة في الاصطلاح الفقهي(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: المدلول اللغوي للشريعة.

إن كلمة الشريعة في مدلولها اللغوي لها معان كثيرة يتفق الشراح على معنيين اثنين منها :

أولها: أن الشريعة في اللغة تعني الطريق الواضح المستقيم الذي لا اعوجاج فيه: قال تعالى :**"ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها"**[1]

[1]- سورة الجاثية، الآية :17.

ولفظ شرع يدل على الإظهار والاستنان[1]، وشرع أي نهج وأوضح، وبين المسالك، وشرع لهم يشرع شرعا أي سن[2].

ثانيهما: أنها تطلق عند العرب على الطريق الموصل إلى الماء الذي لا ينقطع ولا يحتاج إلى آلة.

وجاء في لسان العرب، أن مادة شرع تتعلق بتناول الماء، والدخول فيه والذهاب نحوه[3].

فالشريعة إذن في أصل الاستعمال اللغوي يطلق على مورد الماء الذي يقصد للشرب، ثم استعملها العرب للدلالة على الطريق الواضح المستقيم، وذلك باعتبار أن مورد الماء سبيل للحياة والسلامة للأبدان، وكذلك الشأن بالنسبة للطريق المستقيم الذي يهدي الناس إلى الخير والصلاح، ففيه حياة للنفوس وري للعقول[4].

قال الله تعالى: **"شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه"**[5].

الفقرة الثانية: المدلول الاصطلاحي للشريعة:

إن الشريعة في المدلول الاصطلاحي تعني هي: **"ما شرعه الله سبحانه وتعالى لعباده من الأحكام التي جاء بها أنبياؤه ورسله عليهم الصلاة والسلام سواء تعلقت هذه الأحكام بالعقيدة والأخلاق، أو تعلقت بالعبادات والمعاملات[6]، وبتنظيم حياة الناس داخل مجتمعهم"**[7].

والشريعة بهذا المعنى فهي خاصة بما جاء عن الله تعالى وبلغه رسله لعباده، والله هو الشارع الأول وأحكامه هي التي تسمى شرعا، فلا يجوز إطلاق هذا على القوانين الوضعية لأنها من صنع البشر.

وقد جرى عرف كثير من الباحثين على تسمية القوانين الوضعية بالتشريع الوضعي، وتسمية الوحي الإلهي بالتشريع السماوي.

والحق أن الشرع، أو الشريعة لا يجوز إطلاقها إلا على الطريقة الإلهية دون سواها من طرائق الناس وأنظمتهم.

وبناء على ما سبق ذكره، فإن مدلول الشريعة في الاصطلاح الشرعي إذن هي:**" ما شرعه الله تعالى لعباده من الدين، أي من الأحكام المختلفة، سواء أكان تشريع هذه الأحكام بالقرآن أم بسنة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير".**

---

[1]- لسان العرب لابن منظور، الجزء الثامن، ص: 175 وما يليها.
[2]- المختار من صحاح اللغة، ص: 265.
[3]- لسان العرب لابن منظور، مرجع سابق، ص: 175 وما بعدها.
[4]- مناع القطان : "التشريع والفقه في الإسلام تاريخا ومنهجا"، ص: 14.
[5]- سورة الشورى، الآية: 11.
[6]- شوقي عبد الساهي : "المدخل لدراسة الفقه الإسلامي"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989، ص :13.
[7]- عبد اللطيف خالفي : "المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية "، دون ذكر اسم المطبعة، الطبعة الأولى، 1998 - 1999، ص: 14.

المطلب الثاني: خصائص الشريعة الإسلامية.

لقد تميزت شريعة الإسلام بمجموعة من المميزات والخصائص، ولعل أبرزها ما يلي:

الفقرة الأولى: الشريعة الإسلامية وحي من الله عز وجل.

إن مصدر الشريعة الإسلامية هو الله تعالى، فهو وحيه إلى رسوله محمد صلى الله عليه وسلم باللفظ والمعنى وهو القرآن، أو بالمعنى دون اللفظ وهو السنة النبوية الشريفة، فهي بهذا المعنى تختلف اختلافا جوهريا عن جميع الشرائع الوضعية لأن مصدر هذه الشرائع البشر، ومصدر الشريعة رب البشر[1].

ومن تم، فإن أحكامها خالية من معاني الجور والنقص والهوى لأن صانعها هو الله الذي لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء.

قال تعالى في محكم كتابه الحكيم: **"وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين"**[2].

فمن البديهي أن تكون أحكامها عادلة، ومنصفة بين الناس بغض النظر عن اختلافهم في اللون، أو الجنس أو اللغة، وجعلت أساس التفاضل بينهم هو تقوى الله.

قال تعالى في محكم كتابه العزيز: «**يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم**»[3].

وقال صلى الله عليه وسلم: "يا أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ألا لا فضل لعربي على أعجمي ولا لعجمي على عربي ولا أحمر على أسود ، ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى"[4].

وهكذا، جاءت الشريعة الإسلامية بهذا المبدأ الأصيل بهدف تكوين المجتمع الإسلامي تكوينا يتماشى وروح العصر، فأقرت مبادئ المساواة بين البشر منذ أربعة عشر قرنا من الزمن.

---

[1]- راجع كل من :
- عبد الكريم زيدان : "المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية"، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ، الطبعة: 14 سنة 1417هـ/1996م ص: 53.
- عبد اللطيف خالفي : "المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية"، المرجع السابق، ص :77.
[2]- سورة يونس، الآية :61.
[3]- سورة الحجرات، الآية :13.
[4]- رواه البيهقي وغيره.

لذلك، فإن شريعتنا الإسلامية كانت سباقة لهذا المبدأ الأصيل في تكريس المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات، كما دعت إلى نبذ الكبرياء والاستعلاء[1].

الفقرة الثانية: اتصاف الشريعة بالشمول والخلود

إذا كانت الشريعة الإسلامية مصدرها الله سبحانه وتعالى الموصوف بالكمال في ذاته، وصفاته وأفعاله، فلا بد من أن تكون شريعته محيطة بكل أمور الدين والدنيا، وكيف لا ؟، ومصدرها الله سبحانه وتعالى القائل في محكم كتابه الحكيم: «**ما فرطنا في الكتاب من شيء**»[2].

وقال سبحانه في آية أخرى: "**ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء**"[3]

وإذا كانت الشريعة الإسلامية تتصف بالكمال، فإنها جاءت أيضا شاملة وخالدة لتشمل جميع شؤون الحياة، فهي ترسم للإنسان سبل الإيمان، وتبين له أصول العقيدة، وتنظم صلته بربه، وتأمره بتزكية نفسه، وتنظم علاقته مع غيره.

كما أنها شريعة خالدة وثابتة، لم تأت لوقت دون وقت، أو لعصر دون عصر، أو لزمن دون زمان، بل هي شريعة جاءت للناس كافة، وخالدة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. قال تعالى : «**لا تبديل لكلمات الله**»[4].

وقال سبحانه في آية أخرى :«**اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا**»[5].

إن هذا الشمول الذي جاءت به الشريعة الإسلامية، والذي لا نظير له في القوانين الوضعية، هو الذي يساهم إلى جانب كون مصدرها من الله سبحانه وتعالى في خلودها وأبديتها.

وقد مر على البعثة المحمدية خمسة عشر قرنا من الزمان تغيرت فيها أوضاع الجماعات والأمم، واندثرت فيها المئات، بل آلاف من القوانين والأنظمة، وانقلبت مبادئها رأسا على عقب، ولا تزال شريعتنا الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان تحمل نصوصها عناصر النمو والارتقاء، والحلول لكل المشكلات والنوازل، وفق ما تقتضيه حاجة الناس ولا يخالف في ذلك مقاصد الشريعة وقواعدها العامة.

---

[1]- سعدي أبو حبيب :" دراسة في منهاج الإسلام السياسي"، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة 1406هـ 1985م، ص: 559.
[2]- سورة الأنعام، الآية: 39.
[3]- سورة النحل، الآية:89.
[4]- سورة يونس، الآية: 64.
[5]- سورة المائدة، الآية: 4.

الفقرة الثالثة: اتصاف الشريعة بالجزاء الدنيوي والأخروي

إن من خصائص القانون اقترانه بجزاء توقعه الدولة عند الاقتضاء على من يخرج على أحكامه، وهذا الجزاء قد يكون نتيجة الشخص لتبعات أفعاله الجنائية المجرمة بمقتضى فصول القانون الجنائي كالقتل، والسرقة، وخيانة الأمانة... ويبقى الجزاء الدنيوي يطال الشخص المخالف لأحكام القانون في حياته لا في آخرته، ذلك أن السلطة العامة في أي دولة لا تملك من أمر الآخرة شيئا، وبالتالي لا تضع من الجزاءات إلا ما ينفذ في الدنيا.

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للقانون الوضعي، فالأمر على غير ذلك بالنسبة للشريعة الإسلامية. إذ أن هذه الأخيرة على نوعين من الجزاء: جزاء دنيوي، وجزاء أخروي، فهي تثيب وتعاقب في الحياة الدنيا، وفي الآخرة.

وقد يكون هذا الجزاء مقدرا كالحدود[1]، وهي عقوبة مقررة في الشرع لأجل حق الله عز وجل، أي أنها مقررة لصالح الجماعة، وهي تطبق على السرقة، والحرابة، والزنى، والقذف، والردة، وشرب الخمر.

ومنها ما هو غير مقدر كعقوبة التعازير[2] التي يترك الأمر في تقدير عقوبتها للقضاء، وهي تختلف في مقاديرها وأجناسها، وصفاتها باختلاف الجرائم من حيث الخطورة، وباختلاف حال المذنب نفسه.

وإلى جانب الجزاء الجنائي الدنيوي هناك جزاء مدني تعرفه الشريعة الإسلامية أيضا كتعويض الخسائر وضمان المتلفات، وهي مسؤولية مدنية لأنها تهدف إلى رفع الضرر الذي يحدث للغير عن طريق إزالته، أو إصلاحه، أو منح مبلغ من المال تعويضا عنه[3].

وهكذا، نلاحظ أن الشريعة الإسلامية تختلف عن القوانين الوضعية من حيث الجزاء ، فالجزاء فيها أخروي ودنيوي.

ولذلك، نرى المؤمن يحس بوازع نفسي بضرورة العمل بأحكامها واتباع أوامرها، ونواهيها [4].

---

[1]- ، للمزيد - أنظر الخمليشي:" شرح القانون الجنائي"، القسم العام، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الثانية، 1410هـ/1989، ص: 55.
- عبد اللطيف خالفي:" المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية"، المرجع السابق، ص: 89.

[2]- استعمل الفقهاء مصطلح التعازير للدلالة على العقوبات أو الجزاءات التي لم يوجد لها نص لا في الكتاب ولا في السنة.

[3]- للمزيد راجع: ادريس العلوي العبدلاوي:"شرح القانون المدني"، النظرية العامة للالتزام، الجزء الثاني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى1421-2000،ص:96.

[4]- انظر كل من :
- عبد الكريم زيدان :" المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية"، المرجع السابق، ص: 38 - 39.
- عمر الجيدي : "التشريع الإسلامي أصوله ومقاصده"، منشورات عكاظ، الطبعة الأولى، السنة 1408هـ/1982م، ص: 32.
- علي البودخاني : "مبادئ أولية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي"، ص: 26.

قال تعالى: «**يوم تجد كل نفس ما عملت ن خير محضرا، وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا**»[1].

وقال أيضا: «**فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره**»[2].

الفقرة الرابعة: اتصاف الشريعة بالعالمية والوسطية والواقعية

إن ما تمتاز به شريعتنا الإسلامية أنها شريعة عامة جاءت للناس كافة تدعوهم إلى اتباع أحكامها، وفق منهجها القويم المبني على الوسطية والاعتدال والواقعية.

أولا: عموم الشريعة الإسلامية وبقاؤها.

فيقصد بالعموم هنا أنها لا تختص بفرد دون فرد، ولا مجتمع دون مجتمع، بل تخاطب عموم الناس لترشدهم إلى الطريق المستقيم، قال تعالى: «**قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا**»[3].

وقال في آية أخرى: «**وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا**»[4].

ثانيا: اتصاف الشريعة بالوسطية والواقعية.

إن من الخصائص المميزة للشريعة الإسلامية أنها تقوم على الوسطية والاعتدال في منهجها القويم سواء في جانبها العقدي، أو التشريعي أو المعاملاتي.

وعليه، فالوسطية تعني" **الاعتدال، وعدم الإفراط أو التفريط ، وإعطاء كل ذي حق حقه**".

قال تعالى: «**وكذلك جعلناكم أمة وسطا**»[5].

وقال في أية أخرى: «**والسماء رفعها ووضع الميزان ألا تطغوا في الميزان وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان**»[6].

ويتجلى هذا المنهج الوسطي في التكاليف الشرعية.

---

[1]- سورة آل عمران، الآية: 30.
[2]- سورة الزلزلة، الآيتان: 8و9.
[3]- سورة الأعراف، الآية: 158.
[4]- سورة سبأ، الآية :28.
[5]- سورة البقرة، الآية: 142.
[6]- سورة الرحمان، الآيات : 5و6و7

قال تعالى في محكم كتابه الحكيم: «**يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم عفا الله عنها والله غفور حليم قد سألها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين**»[1].

وقال أيضا: «**يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر**»[2].

وقال عز من قائل: «**لا يكلف الله نفسا إلا وسعها**»[3].

وقال صلى الله عليه وسلم:" **إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودا فلا تعتدوها ، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تسألوا عنها**"[4]

وانطلاقا من هذه النصوص يظهر لنا بجلاء ووضوح اعتدال الشريعة الإسلامية، ووسطيتها في كل جوانب حياة الناس الدينية والدنيوية. فليس هناك شريعة اهتمت بمبدأ الوسطية والاعتدال والعدل بين الناس مثل شريعة الإسلام التي بينت حقوق الفرد والجماعة.

وبذلك، فالكل في ظلها آمن على نفسه وماله وعلى جميع حقوقه.

ثالثا: اتصاف الشريعة بالواقعية

إن من مزايا وخصائص الشريعة الإسلامية، أنها شريعة تتناسب مع الواقع، فهي لم تسبح في بحر الخيال، ولم تحلق في فضاء المثالية لتفترض لنا إنسانا لا وجود له في دنيا الناس[5]، بل إنها شريعة جاءت بأحكام تتناسب مع الواقع، فهي لم تهمل العادات والأعراف العامة الصحيحة التي تعارف عليها الناس، فكانت أحكامها مبنية على تحقيق العدل في المجتمع، وعملت بأحكامها على صيانة هذه الحقوق لأصحابها.

وبذلك، فالكل يعيش في ظلها آمن على نفسه، وماله وحقوقه، فلا فرق بين المسلم وغير المسلم في ذلك.

ومن واقعية الشريعة، أنها جاءت لتحقيق العدل بين الناس في كل شيء، فليس هناك شريعة اهتمت بأمور العدل مثل ما اهتمت به شريعة الإسلام، فالعدل في الشريعة واجب والظلم حرام.

---

[1]- سورة المائدة، الآيتان: 103-104.
[2]- سورة البقرة، الآية 184.
[3]- سورة البقرة، الآية 285.
[4]- رواه الدار قطني وحسنه النووي في الأربعين النووية ،أنظر: الموافقات ، للإمام الشاطبي، الجزء الأول، المرجع السابق،ص:162.
[5]- مريم بربور : "محاضرات في المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية"، مطبعة طوب بريس، الرباط، الطبعة الثالثة، 2016 - 2017، ص :33.

وهكذا، حثت على العدل مع النفس بالتزام حدود الله التي تمثل التوازن والصراط المستقيم في كل أمر.

وعدل مع الله، وذلك بإفراده بالعبادة والاستعانة بالله وحده، وألا يشرك به شيئا.

قال تعالى: **"واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا"**[1]

وعدل مع الغير، فلا يجب على المسلم ألا ينحاز إلى قريب بدافع العاطفة والمحبة على حساب شخص آخر.

قال تعالى في محكم كتابه العزيز: «**يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين**»[2].

وعدل في الحكم: قال تعالى :«**وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل**»[3].

وبهذه الواقعية في الشريعة الإسلامية يستطيع المسلم أن يحقق لنفسه ما أوجبه الله عليه بيسر واعتدال بما يوافق فطرته دون إرهاق ولا عسر.

وعلى هذا الأساس، قامت قاعدة كبيرة من قواعد الفقه الإسلامي وهي: **"المشقة تجلب التيسير".**

المبحث الثاني: مقاصد الشريعة الإسلامية

إن معرفة مقاصد الشريعة الإسلامية لها أهمية عظيمة، وفوائد كثيرة، وذلك أن الشرائع جميعها قد جاءت مؤكدة لها، وموضحة لمعالمها بما يشرع من أحكام وما يقضي بها من نوازل وأقضية، فأصبحت الأحكام دائرة مع تلك المقاصد وجودا وعدما، فهي إما أن تكون علة للحكم، وإما حكمة له، وإما سببا في إيجاده.

ومن نظر في حال أقضية الصحابة فإنه يعرف يقينا رسوخ المقاصد في أذهانهم، وصدور أحكامهم وفتاواهم عليها.

وعلى هذا المنهج صار التابعون وأئمة المذاهب من بعدهم الذين فهموا مقاصد الشريعة وغاياتها، فبنوا أحكامهم وفتاواهم عليها مراعاة في ذلك الأسس التي تأسست عليها الشريعة الإسلامية.

ومن هنا، كان لهذا العلم أهمية كبيرة وعظيمة في تجديد الفقه الإسلامي، وتقوية دوره ومكانته.

---

[1]- سورة النساء الآية:36.
[2]- سورة النساء، الآية :134.
[3]- سورة النساء، الآية: 57.

ولذلك، وصفه ابن القيم رحمه الله بقوله: **"الفقه الحي الذي يدخل القلوب بغير استئذان"**، فعقد رحمه الله فصلا في اعتبار النية والمقاصد من الألفاظ"[1].

ويذهب الأستاذ المرحوم علال الفاسي بقوله: **"إن المراد بمقاصد الشريعة الإسلامية هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد"**[2].

ويذهب الإمام الشاطبي رحمه الله إلى القول: **"إن مقاصد الشريعة الإسلامية هي تلك التي ترمي الأحكام الشرعية التكليفية إلى حفظها في الخلق وفي المجتمع، وهذه المقاصد تقوم على حفظ المصالح وجلبها ودرء المفاسد، وهي تتنوع بتنوع مصالح العباد إلى ثلاثة أنواع، مقاصد ضرورية، وأخرى حاجية، وثالثة تحسينية"**[3].

وتبعا لما ذكر أعلاه، فإننا ارتأينا أن نقسم هذا المطلب إلى الفقرات التالية :

الفقرة الأولى : المقاصد الضرورية.

يقصد بالمقاصد الضرورية تلك الأمور التي لا بد منها لقيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا اختلت كلها، أو بعضها اختل نظام حياة العباد وعمته الفوضى[4].

وعرفها الإمام الشاطبي رحمه الله بقوله هي :**"ما لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد ومعارج... وفي الآخرة فوات النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين"**[5].

وهكذا، فإن الغاية منها إذن هي حفظ مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة وهي: الدين، والنفس، والعقل، والمال، والنسل.

الفقرة الثانية : المقاصد الحاجية

يقصد بها تلك الأمور التي تسهل للناس حياتهم، وترفع عنهم الحرج والمشقة، أي الأمور التي يحتاجها الناس للتوسعة عليهم، ودفع الحرج عنهم، وتيسير سبل تعاملهم وتخفيف أعباء التكاليف عنهم[6].

والمتتبع للأحكام الشريعة الإسلامية يجد أن الحرج مرفوع فيها سواء تعلق الأمر بالعبادات والمعاملات، أو في العادات والعقوبات.

---

[1]- راجع كل من :
- أعلام الموقعين لابن القيم الجوزية، الجزء الثالث، ص: 55.
- فصول في المدخل إلى دراسة الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص: 94.

[2]- علال الفاسي : "مقاصد الشريعة ومكارمها البيضاء"، مكتبة الوحدة العربية، ص :3.

[3]- الإمام أبو إسحاق الشاطبي :" الموافقات في أصول الشريعة"، الجزء الثاني من المجلد الأول، ص: 3 وما بعدها.

[4]- عمر الجيدي :" التشريع الإسلامي أصوله وقواعده"، منشورات عكاظ، الطبعة الأولى، 1987، ص :253.

[5]- انظر:" الموافقات في أصول الشريعة"، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص :8.

[6]- انظر الشاطبي : "الموافقات، المجلد الأول، الجزء الثاني، المرجع السابق،ص:9

الفقرة الثالثة: المقاصد التحسينية.

يقصد بالمحاسن التحسينية تلك الأمور التي تقتضيها المروءة ومكارم الأخلاق، والتي يقصد بها الأخذ بمحاسن العادات[1].

ويذهب الإمام الشاطبي رحمه الله بقوله :**"وأما التحسينات فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك مكارم الأخلاق، وتجدها في كل نوع من أنواع التشريعات"**[2].

ومن تم، فإن المقاصد التحسينية إذن ترجع في مجملها إلى مكارم الأخلاق، ومحاسن العادات، وتجنب ما تأبه النفوس الكريمة، والعقول الراجحة.

المطلب الثاني: أهداف مقاصد الشريعة

تهدف مقاصد الشريعة الإسلامية إلى تحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة، ومن أبرز أهدافها ما يلي:

الفقرة الأولى: تحقيق العدل والمساوات في الشريعة

إن شريعة الاسلام اهتمت برعاية العدل وتحقيقه للناس كافة اهتماما كبيرا من أجل صيانة الحقوق لأصحابها.

وبذلك، فالكل في ظلها آمن على نفسه، وعلى ماله، وعلى جميع حقوقه[3].

وهكذا، فالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة حافلين بنصوص كثيرة تحث على العدل وتأمر به، ليس فقط باعتباره مجرد فضيلة من الفضائل بل باعتباره جزء من الدين أو الشرع.

❖ -1- القرآن الكريم:

قال تعالى : "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين"[4].

وقال سبحانه :"ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى"[5].

وقال عز من قائل :"وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى"[6].

❖ -2- السنة النبوية الشريفة:

إن السنة النبوية الشريفة حافلة أيضا بالأحاديث التي تأمر بالعدل وتحث عليه.

---

[1]- وهبة الزحيلي : "الضرورة الشرعية"، المرجع السابق، ص: 54.
[2]- انظر:" الموافقات " للإمام الشاطبي، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص :11.
[3] - محمد يوسف موسى : "المدخل لدراسة الفقه الإسلامي"، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ص: 134.
[4] - سورة النساء، الآية 134.
[5] - سورة المائدة، الآية 9.
[6] - سورة الأنعام، الآية :153.

ومن هذه الأحاديث عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل أنه قال:

"يا عبادي إني حَرَّمتُ الظُّلمَ على نفسي، وجعلتُه بينكم محرَّما، فلا تَظَالموا"[1]

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **"سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل..."**[2]

وقال صلى الله عليه وسلم أيضا **:" الظلم ظلمات يوم القيامة "**[3].

وهكذا نلاحظ أن الشريعة الإسلامية تنظر إلى الناس جميعا نظرة واحدة فهم أمامها سواء ، فلا فرق بين غني وفقير، وبين نبيل ووضيع.

ومن تم، فهي تعدل بينهم في جميع أحكامها، فلا مقياس بينهم في الإسلام إلا بتقوى الله .قال تعالى في محكم كتابه الحكيم : **"إن أكرمكم عند الله أتقاكم"**[4].

فبالعدل تصان الحقوق وتحفظ لأصحبها، لذلك اعتبرته الشريعة من أسمى مقاصدها، بل هو إسم من أسماء الله الحسنى وصفة من صفاته العلا .

وعليه، فالعدل والمساوات في الشريعة متكاملان ، فالمساواة وسيلة من وسائل تحقيق العدل، وتشمل المساوات الجميع دون تمييز بين الرجال والنساء، فهم أمام شرع الله سواء، كما ساوى بينهم في المسؤولية الجنائية والمدنية في حالة ارتكاب المخالفات الشرعية.

الفقرة الأولى: التسيير ورفع الحرج على المكلفين

إن من الأسس المهمة التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية مبدأ التسيير ورفع الحرج، فشريعتنا الإسلامية شريعة عامة تتوجه بخطابها للناس كافة، فجاءت أحكامها الشرعية في حدود الاستطاعة البشرية المعتادة.

ومن تم، كانت التكاليف والأحكام الشرعية خفيفة ويسيرة وقليلة لكي يقدر الناس عليها، ويعملون بها عن طواعية واقتناع[5]، ولا يجد المكلف صعوبة شديدة في فعلها والقيام بها.

وقد دلت العديد من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة على هذه الأسس منها:

❖ **-1- نصوص من القرآن الكريم:**

قال تعالى: "وما جعل عليكم في الدين من حرج"[6].

---

[1] -رواه مسلم وغيره
[2]- رواه البخاري ومسلم.
[3] رواه البخاري ومسلم .
[4] - سورة الحجرات، الآية :13.
[5] - راجع :"المدخل لدراسة الفقه الإسلامي ،ونظرياته العامة"، المرجع السابق، ص: 27.
[6] - سورة الحج، الآية: 76.

وقال سبحانه أيضا : "يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر"[1].

وقال سبحانه عز من قائل :"يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا"[2].

❖-2- نصوص من السنة :

قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: "إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه"[3].

وقال صلى الله عليه وسلم أيضا: "فإنما بعثم ميسرين ولم تبعثوا معسرين" [4].

وهكذا، نرى أن شريعتنا السمحاء ترفع عنا الحرج، وتدفع عنا المشقة وهذه هي أهداف ومقاصد الشريعة الاسلامية.

الفقرة الثالثة: تحقيق المصالح ودرء المفاسد

إن من أهداف وغايات مقاصد الشريعة الإسلامية تحقيق المصالح ودرء المفاسد عن الناس، فأينما توجد المصلحة فتم شرع الله.

والمتأمل في التكاليف الشرعية يجد أن الهدف منها هو تحقيق مصالح الناس ودرء المفاسد عنهم.

ومصالح الناس التي حرص عليها التشريع الإسلامي ثلاثة، وهي:

-1- المصالح الضرورية.

-2- المصالح الحاجية .

-3-المصالح الكمالية، وهي التي تمت الإشارة إليها سابقا.

ومن هنا، كان إحياء فقه المقاصد عملا ضروريا في حياة الأمة.

ومن أجل ذلك، وجب تقوية دوره ومكانته ليصبح التشريع الإسلامي ساريا في حياة الناس الأمر الذي يتطلب أن يكون لدينا فقهاء مجددين راسخين في علم المقاصد.

والله تعالى قد تكفل بهذه الأمة من يجدد لها دينها، ويضفي الجديد من المسائل والأحكام، ويخرج الكثير من الشوائب والمخالفات التي اختلطت بالحق مع مرور الأزمة والأمكنة.

---

[1] سورة البقرة، الآية :184.
[2] ـ سورة النساء، الآية: 28.
[3] ـ رواه البخاري.
[4] ـ رواه الترمذي. وغيره

حوار إبراهيم عليه السلام مع عبدة الكواكب في سورة الأنعام دراسة تحليليّة

The Dialogue of Ibrahim (pbuh) with the worshipers of the planets in the Quran chapter of Elinaam

إعداد: د / عبد اللّطيف أحمد يعقوب
جامعة الشّرق للعلوم والتكنولوجيا ـــــ كسلا

الملخص:

هذا البحث يتناول الحوار الذي دار بين إبراهيم عليه السلام مع عبدة الكواكب, كما نقله القرآن في سورة الأنعام، وهو حوارٌ جسّد فيه النبي إبراهيم صلى الله عليه وسلّم منهج الاستدلال العقلي، وتنزّل معهم بفهمهم عند رؤيته للكواكب هذا ربي، ثم لما أفلت قال لا حاجة لي في ربّ يأفل، فأقام عليهم الحجّة وأفحمهم، اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي والاستنباطي، وخلصت الدراسة إلى نتائج مهمة، منها: أن المحاور الناجح هو من يأخذ بالحكمة والموعظة الحسنة، ويعمد إلى الإقناع بالحجج العقليّة، ويبتعد عن إثارة الآخر. أهمية الدعوة إلى التوحيد، سلوك منهج التدرج يسهل الفهم، وبناء على النتائج تقدم الدراسة التّوصيات التّالية: العمل على تنمية ملكة الاستدلال العقلي لدى الناشئة، من خلال المناهج الدّراسيّة، مع ضرورة الاستفادة من القصص القرآني، لاستخلاص ما فيها من عظات وعبر، فالأمة أحوج ما تكون لذلك.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كلمات مفتاحية: إبراهيم عليه السلام، عبادة الكواكب، التوحيد، المنهج العقلي.

Abstract

This research paper investigated the dialogue between the prophet Ibrahim (pbuh) and the worshipers of planets as revealed in the holy Quran chapter of Elinaam. It has been a dialogue that embodied the inductive and rational methods which come down to their understanding when they see a planet and say it is their Lord and when it disappears they say they don't need a Lord that disappears. His argument has been convincing. The

researcher used the descriptive analytical methodology. The most important findings are: a successful negotiator use wisdom and persuasive preaching by logic , rational evidence and the significance of invitation for oneness of God and finally the gradualization method in invitation to facilitate understanding. Based on the findings, the study recommended developing inductive skills among youth in the school curriculum for their experience and lessons

Key words: Ibrahim - planets worshipping - oneness of God – rational method

مقدمة

القرآن الكريم كتاب هداية، اشتمل على أحكام تشريعية وعقائد راسخة، وقصص واقعيّة, فيها أخبار الماضين من الأمم والأنبياء, وذلك حتى يتفكر الإنسان ويستفيد من عبرها ودروسها, { فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} [الأعراف : 176], وقصص القرآن هي قصص حق لا دخل للخيال فيها, {إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} [آل عمران : 62], ولذلك تأخذ بألباب مستمعها, وتُحدث التأثير المطلوب.

وفي هذه المحاورة التي جرت بين الخليل إبراهيم عليه السلام وقومه عبدة الكواكب, تعدّ من أروع نماذج الحوار القرآني الذي قام على الحجة والتدرج في الإقناع, فأقام عليهم الحجة وأفحمهم, وبيّن لهم أنّ الإله الحق لا يغيب, ولا يتغيّر, وتلك قضيّة عقديّة كبرى, أكد الحوار بطلان عبادة المخلوق، ووجوب تعلق القلب بالخالق الذي لا يزول ولا يأفل, وقد سلك في ذلك أسلوبا حكيما, جمع بين المشاهدة والتأمل والمناقشة اللين في الخطاب، والتدرج في الإقناع، والحزم في إعلان البراءة من الشرك, { قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ} [الأنعام : 78].

وقد جاء العرض القرآني لهذا الحوار في صورةٍ تعليمية أبرزت منهج الأنبياء في دعوة المخالفين وكيفية التعامل معهم، مع احترامهم, حيث انتقل فيه من مجاراتهم إلى نقض معتقدهم بالحجة, الواضحة, هذا الحوار يُقدّم للدعاة في عصرنا الحاضر نموذجًا عمليًا في مخاطبة العقول ومجادلة المخالفين بالحجة والبرهان.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى بيان:

1/ الأسلوب العقلي الذي استخدمه إبراهيم عليه السلام في مناقشة قومه وإقامة الحجة عليهم.

2/ أهمية الاستدلال العقلي في التوحيد.

3/ القواعد الدعوية والتربوية كالتدرج في الطرح، ومخاطبة العقول، واستخدام السؤال لإثارة التفكير.

4/ بيان المحاورة بمنهج المجادلة بالتي هي أحسن , مع أدب جم مع المخالفين في العقيدة.

أهميّة الدِّراسة

تنبع أهميّة الدراسة لتعلقها بقصص القرآن, وكما هو معلوم فإن قصص القرآن للعظة والعبرة, {لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} [يوسف : 111].

وإبراهيم عليه السلام مقامه عندنا معشر المسلمين كبير, وعلى ملته كان رسول الله صلى الله عليه وسلّم, {ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [النحل : 123], ونحن تبع لرسولنا صلى الله عليه وسلم, {وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ} [البقرة : 130], ومحاوراته انبنت على أسس راسخة, ولذلك آتت أكلها, وكانت ثمرتها الصّدع بالحق بلا خوف ولا وجل.

المنهج المتّبع في الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي و الاستنباطي.

أسباب اختيار الموضوع

تضافرت عدّة أسباب لاختيار الموضوع منها:

1/ لأن مناظرة إبراهيم عليه السلام لعبدة الكواكب تعدّ نموذجًا قرآنيًا رفيعًا في ترسيخ عقيدة التوحيد ونقض الشرك بالحجة والبرهان.

2/ اعتمد إبراهيم عليه السلام على الحوار العقلي المتدرج، ومخاطبة العقول بما تدركه من براهين حسية، يبرز أهمية العقل في الدعوة الإسلامية.

3/ تشابه صور الشرك القديمة مع صور الانحراف الفكري في عصرنا الحالي ، كتعظيم الأسباب و الغلو في الماديات، مما يجعل الموضوع ذا بعد معاصر.

التّعريف بسورة الأنعام

سورة الأنعام من السور المكيّة, وعدد آياتها مائة خمس وستون آية, سُمِّيت سورة الأنعام بهذا الاسم لورود ذكر الأنعام فيها وبيان ما حرّمه المشركون منها بغير علم، وفضح معتقداتهم الفاسدة في تحليلها وتحريمها, ورد ذكر الأنعام صراحة في السورة، قال تعالى: ﴿وَمِنَ الأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾ [الأنعام: 142], وقد عالجت السورة انحرافات العرب في الأنعام؛ إذ كانوا: يحرّمون بعض الأنعام بغير دليل، ويخصّصون بعضها للأصنام، ويجعلون تحريمًا وتحليلًا من عند أنفسهم, وربطت السورة بين التوحيد والتشريع، فعبادة الله تشمل توحيده في الحكم كما في العبادة, وقد سارت السورة على نهج القرآن المكي في تثبيت معاني التّوحيد, ونفي الشريك والولد عن الله تعالى, والإشارة إلى نبوّة محمّدٍ صلى الله عليه وسلّم, وبيان صدقه, ونفي ما ألصق به من تهم, ومقصودها: الاستدلال على ما دعا إليه الكتاب في السور الماضية من التوحيد بأنه سبحانه الحائز لجميع الكمالات، من الإيجاد والإعدام، والقدرة على البعث وغيره[1].

التّعريف بالنّبي إبراهيم عليه السّلام, ومكانته:

هو إبراهيم بن تارخ بن ناحور بن أسرغ بن فالغ بن عابر بن شالخ بن أرفخشد بن سام بن نوح, وقد ذكر كثيرون من علماء السير أن والد إبراهيم عليه السلام اسمه تارح, أو تارخ [2], بينما ذكر القرآن الكريم, والسنّة المطهرة أنّ والد إبراهيم عليه السلام اسمه آذر, {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} [الأنعام : 74], وجاء في السنّة, عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " يَلْقَى إِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ آزَرَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَعَلَى وَجْهِ آزَرَ قَتَرَةٌ وَغَبَرَةٌ، فَيَقُولُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ: أَلَمْ أَقُلْ لَكَ لاَ تَعْصِنِي، فَيَقُولُ أَبُوهُ: فَاليَوْمَ لاَ أَعْصِيكَ، فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ: يَا رَبِّ إِنَّكَ وَعَدْتَنِي أَنْ لاَ تُخْزِيَنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ، فَأَيُّ خِزْيٍ أَخْزَى مِنْ أَبِي الأَبْعَدِ؟ فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: " إِنِّي حَرَّمْتُ الجَنَّةَ عَلَى

[1] / أنظر: مَصَاعِدُ النَّظَرِ للإِشْرَافِ عَلَى مَقَاصِدِ السّوَرِ, ويُسَمَّى: "المَقْصِدُ الأَسْمَى في مُطَابَقَةِ اسْمِ كُلِّ سُورَةٍ لِلمُسَمَّى", المؤلف: إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (المتوفى: 885هـ), دار النشر: مكتبة المعارف – الرياض, الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1987 م (2/ 115, 116, 117, 118).

[2] / البدء والتاريخ, المؤلف: المطهر بن طاهر المقدسي, الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد, (47/3), المسالك والممالك للبكري, أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي, الناشر: دار الغرب الإسلامي, 1992 م, (1/ 100), قصص الأنبياء, أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي, تحقيق: مصطفى عبد الواحد, الناشر: مطبعة دار التأليف – القاهرة, الطبعة: الأولى، 1388 هـ - 1968 م, (167/1).

الكَافِرِينَ، ثُمَّ يُقَالُ: يَا إِبْرَاهِيمُ، مَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ؟ فَيَنْظُرُ، فَإِذَا هُوَ بِذِيخٍ مُلْتَطِخٍ، فَيُؤْخَذُ بِقَوَائِمِهِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ"[1].

والصحيح أنّ آزر هو أبو إبراهيم، لوروده في الآية وهو نص قطعي صريح لا يحتاج إلى اجتهاد، وكذلك في صحيح السنّة, ورجح ذلك شيخ المفسرين الإمام ابن جرير, أما ما ورد عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «خَرَجْتُ مِنْ نِكَاحٍ، وَلَمْ أَخْرُجْ مِنْ سِفَاحٍ، مِنْ لَدُنْ آدَمَ إِلَى أَنْ وَلَدَنِي أَبِي وَأُمِّي»[2], فالحديث يفيد طهارة سلسلة نسبه صلى الله عليه وسلم فقط، ولم يتعرض للكفر والإسلام في آبائه، ولا يلزم من كفر آزر أن يكون نكاحه سفاحا.

قال شيخ المفسرين ابن جرير الطبري رحمه الله: فأولى القولين بالصواب منهما عندي قولُ

من قال: "هو اسم أبيه"، لأن الله تعالى ذكره أخبر أنه أبوه، وهو القول المحفوظ من قول أهل العلم، دون القول الآخر الذي زعم قائلُه أنه نعتٌ.

فإن قال قائل: فإن أهل الأنساب إنما ينسبون إبراهيم إلى "تارح"، فكيف يكون"آزر" اسمًا له، والمعروف به من الاسم"تارح"؟ قيل له: غير محال أن يكون له اسمان، كما لكثير من الناس في دهرنا هذا، وكان ذلك فيما مضى لكثير منهم, وجائز أن يكون لقبًا يلقّب به [3].

ما امتاز به إبراهيم عليه الصلاة والسلام: امتاز إبراهيم عليه السلام بجملة من المزايا, منها:

الخلة, وهي أعلى درجات المحبة, {وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا} [النساء : 125], ولا تكون إلا لكمال المحبة, وصفاء الطاعة.

إمام التوحيد ومحطم الشرك, {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ} [الزخرف: 26].

وقد آتاه الله رشده وهو صغير, فكان مؤمنا بالله , مع أنّ والده كان مشركا, يصنع الأصنام ويبيعها, ما عبد الأصنام, {وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ} [الأنبياء : 51].

---

[1] / الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري, محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي, تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر, الناشر: دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، 1422هـ, بالرقم3350, (4/ 139), بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا} [النساء: 125].

[2] / المعجم الأوسط, سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي ، أبو القاسم الطبراني, تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني, الناشر: دار الحرمين - القاهرة بالرقم4728, (5/ 80), قال الهيثمي: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، صَحَّحَ لَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ, مجمع الزوائد ومنبع الفوائد, أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي: تحقيق: حسام الدين القدسي, الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة, عام النشر: 1414 هـ، 1994 م, (8/ 214).

[3] / جامع البيان في تأويل القرآن, محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري, تحقيق: أحمد محمد شاكر, الناشر: مؤسسة الرسالة, الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م, (11/ 468,496).

قال البغوي رحمه الله: رشده من قبل، أي هداه من قبل البلوغ، وهو حين خرج من السرب وهو صغير، يريد هديناه صغيرا كما قال تعالى ليحيى عليه السلام: وآتيناه الحكم صبيا [مريم: 12], وكنا به عالمين، أنه أهل للهداية والنبوة [1].

ابتلاه الله فوفى, {وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ} [البقرة : 124], اجتاز أعظم الابتلآت وصبر,{وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى} [النجم:37].

جعله الله أمة: {إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [النحل : 120], وذلك لأنه جمع الإيمان و كمال الطاعة, أي إماما يُقتدى به, كقوله {قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا} [البقرة : 124][2], قال الطبري رحمه الله: إمامًا في الخير يُقتدى به، ويُتَّبع عليه [3].

خرج من ذريته أكثر الأنبياء, {وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ} [العنكبوت :27].

بنى الكعبة المشرّفة بمعاونة ابنه إسماعيل, {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ} [البقرة : 127].

صاحب الملة الحنيفية, ودينه هو أصل الإسلام, وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلّم أن يتبع ملة إبراهيم, {ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [النحل : 123].

امتاز بالحلم والشفقة, فدعا لأهل مكة بالأمن والرزق, {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ} [البقرة : 126].

كان إبراهيم حنيفا مسلما بعيدا عن الشرك, {مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [آل عمران : 67], ولذلك استحق أن يكون أمة, {إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [النحل : 120].

---

[1] / معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي, أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي, تحقيق: المحقق : عبد الرزاق المهدي, الناشر : دار إحياء التراث العربي –بيروت, ط 1, 1420 هـ, (3/ 291).

[2] / محاسن التأويل, محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي, تحقيق: محمد باسل عيون السود, الناشر: دار الكتب العلميه – بيروت, الطبعة: الأولى - 1418 هـ, (420/6).

[3] / تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (4/ 276).

أبقى الله له ذكرا حسنا في الآخرين, {وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ} [الشعراء : 84].

سلامة القلب, {إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ} [الصافات : 84].

أول من يكسى يوم القيامة, عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا، ثُمَّ قَرَأَ: {كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ} [الأنبياء: 104]، وَأَوَّلُ مَنْ يُكْسَى يَوْمَ القِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ... [1].

الآيات في سورة الأنعام

{وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ (75) فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ (76) فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ (77) فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ (78) إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (79) وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ (80) وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (81) الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ (82)} [الأنعام : 75 - 82]

لقد بنى الخليل إبراهيم عليه السلام حواره مع عبدة الكواكب على قواعد مهمة:

الأولى: مجاراة الخصم: لقد أشعر الخليل قومه بعدم التحامل, وذلك في قوله هذا ربي, أي كما تقولون, فبيّن لهم أن الآلهة التي تغيب غير جديرة بأن تعبد لأن الإله الحق لا يغيب ولا يتغير, ما بدأ بالتصريح ببطلان معتقدهم مباشرة, وإنما جاراهم وفق تفكيرهم, فقال على سبيل المجادلة لا على سبيل الإقرار, فكان أن قعّد قاعدة مهمة بيّنت بطلان عبادة الكواكب, وبذلك أعطاهم التّصور الكامل عن الإله الحق الدائم الذي لا يغيب ولا يتغير.

الثّانية: التدرج في الاستدلال: تدرج إبراهيم عليه السلام في الاستدلال، فبدأ بالأصغر وهو الكوكب، ثم القمر، ثم الشمس وهي الأكبر لعظمتها وسطوعها، ليقيم الحجة على قومه من داخل معتقدهم، مبيّنًا أن ما يقبل الأفول والزوال لا يصلح أن يكون إلهًا.

[1] / صحيح البخاري بالرقم 3349.

قال الرازي رحمه الله: إن الأخذ من الأدون فالأدون، مترقيا إلى الأعلى فالأعلى، له نوع تأثير في التقرير والبيان والتأكيد لا يحصل من غيره، فكان ذكره على هذا الوجه أولى [1] .

الثّالثة: الاستدلال المنطقي: وقد سلك إبراهيم عليه الصلاة والسلام ذلك في جميع حواراته, مع أبيه وقومه والنمرود, وقد استطاع الخليل إفحامهم, وإلزامهم الحجة في كل الحوارات, وما منعهم أن ينقادوا إلى الحق إلا الكبر.

الرّابعة: الاحتجاج بالمشاهدة الحسية: وذلك ما فعله مع قومه لما كسّر الأصنام وترك الكبير, شاهدوا وأيقنوا وأذعنوا, لكنهم نكسوا على رؤوسهم وارتدوا على أعقابهم, وهنا أقام لهم المتابعات الحسية لحركة الكوكب والقمر والشمس, فاستطاع أن يشككهم فيها, لأن الإله الذي يغيب لا يصلح للإلهية وتدبير شؤون العباد.

الخامسة: جمع بين العقل والعاطفة: ففي قوله: يا قوم دليل على الانتماء بعيدا عن الجدال والخصومة, والعقل بلفت نظرهم إلى أن من يأفل ليس جديرا بأن يعبد.

تعد عبادة الكواكب النجوم قديمًة ارتبطت ببدايات الحضارات البشرية حين نظر الإنسان إلى السماء فرآها مصدرًا للنور والانتظام والحركة، فتوهم فيها القوة والتأثير، فنشأت عبادة الأجرام السماوية ,

وعرف ذلك في حضارة بلاد الرافدين (العراق القديم)، حيث ظهرت عبادة الكواكب بوضوح عند البابليين والآشوريين، فكانوا يعظمون: الشمس والقمر وكوكب الزهرة , وتعتبر مدينة حرّان من أشهر المراكز التي استمرت فيها هذه العبادة حتى القرون الميلادية الأولى, وخاصة صابئة حرّان يعظمون الكواكب ويعتقدون أنها وسائط بين الله والعالم، وأن لها تأثيرًا في الحوادث الأرضية، وامتزجت عبادتهم بعلم الفلك والتنجيم, وكذلك في الحضارة المصرية القديمة كانوا يعظمون الشمس بصفة خاصة, وعرف بعض العرب قبل الإسلام عبادة الكواكب، خاصة في جنوب الجزيرة، وتأثر بعضهم بمعتقدات الصابئة في حرّان وغيرها, وقد أشار القرآن إلى هذا النوع من الشرك في قصة نبي الله إبراهيم حين حاجَّ قومه الذين كانوا يعظمون الكواكب، كما في الأنعام, حيث بيَّن بطلان تأليه ما يأفل ويغيب.

وقد جاء الإسلام بإبطال هذا الاعتقاد، وقرر أن الشمس والقمر والنجوم مخلوقات مسخرة، قال تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ} [فصلت : 37].

[1] / تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (13/ 46).

قال الرّازي رحمه الله: أنهم كانوا يعبدون الكواكب وزعموا أن الكواكب هي التي لها أهلية عبودية الله تعالى، ثم لما رأوا أن الكواكب تطلع وتغرب وضعوا لها أصناما معينة واشتغلوا بعبادتها، ومقصودهم توجيه العبادة إلى الكواكب [1] .

قال ابن كثير رحمه الله: الذين كانوا يعبدون الكواكب السبعة المتحيرة، وهي السيارة، وكانوا يعتقدون أنها مدبرة العالم، وأنها تأتي بالخير والشر، وهم الذين بعث الله إليهم إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم مبطلا لمقالتهم وردا لمذهبهم [2].

لقد حاور إبراهيم عليه السلام عبدة الكواكب, وكرر لهم ثلاث مرات, لأنهم عطلوا عقولهم فلا تعي, رأى كوكبا قال هذا ربي, فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربي, فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر, ومع ذلك لم يفهموا, فكرر هذا ربي هذا أكبر , ولكن لما كانت تغيب وتظهر, لا تصلح أن تكون ربا, والرب لا يغيب, وإنما يدبر شؤون عباده, وهو بذلك يبين لهم أن هذه المخلوقات الكبيرة دليل على وجود خالق أعظم يدبّر شؤونها.

من الناس من ينظر فيتفكر ويهتدي, ومنهم من ينظر فيتعامى فلا يرى, {وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ} [الأنعام : 75], اليقين منزلة عليا, منهم من ينظر فيتعامى فلا يرى, {أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ} [الأعراف : 185], {وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ} [الأنعام : 75], واليقين منزلة عليا, وإبراهيم عليه الصلاة والسلام على رأس الموقنين.

وَكَذلِكَ نُرِي إِبْراهِيمَ مَلَكُوتَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ فأطلعه على ملكوت الكونين والعالمين تشريفا له على الروحانيات وهياكلها، وترجيحا لمذهب الحنفاء على مذهب الصابئة، وتقريرا أن الكمال في الرجال، فأقبل على إبطال مذهب أصحاب الهياكل فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأى كَوْكَباً قالَ هذا رَبِّي على ميزان إلزامه على أصحاب الأصنام بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هذا وإلا فما كان الخليل كاذبا في هذا القول، ولا مشركا في تلك الإشارة، ثم استدل بالأفول والزوال والتغير والانتقال، بأنه لا يصلح أن يكون ربّا إلها، فإن

[1] / تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (17/ 227).
[2] / تفسير القرآن العظيم (ابن كثير), المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ), المحقق: محمد حسين شمس الدين, الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت, الطبعة: الأولى - 1419 هـ ,(1/ 251).

الإله القديم لا يتغير، وإذا تغير فاحتاج إلى مغير، وهذا لو اعتقدتموه ربّا قديما وإلها أزليّا، ولو اعتقدتموه واسطة وقبلة وشفيعا ووسيلة، فالأفول والزوال أيضا، يخرجه عن الكمال [1].

لماذا لم يقتصر على أفول الشمس رعاية للإيجاز والاختصار؟ قال القاسمي رحمه الله: أجيب: بأن الأخذ من الأدنى فالأدنى، إلى الأعلى فالأعلى، له نوع تأثير في التقرير والبيان والتأكيد، لا يحصل من غيره، فكان سوق الاستدلال على هذا الوجه أولى - أفاده الرازي- الرابع- قال الرازي: تدل هذه الآية على أن الدين يجب أن يكون مبنيّا على الدليل، لا على التقليد، وإلا لم يكن لهذا الاستدلال فائدة البتة [2].

ولقد حرص إبراهيم عليه السلام على احترام قومه وعدم تسفيه آلهتهم, حتى يحقق التأثير المطلوب, قال الطاهر بن عاشور رحمه الله: وَجَاءَ بِ الْآفِلِينَ بِصِيغَةِ جَمْعِ الذُّكُورِ الْعُقَلَاءِ الْمُخْتَصِّ بِالْعُقَلَاءِ بِنَاءً عَلَى اعْتِقَادِ قَوْمِهِ أَنَّ الْكَوَاكِبَ عَاقِلَةٌ مُتَصَرِّفَةٌ فِي الْأَكْوَانِ، وَلَا يَكُونُ الْمَوْجُودُ مَعْبُودًا إِلَّا وَهُوَ عَالِمٌ, وَوجه الِاسْتِدْلَال بالأقوال عَلَى عَدَمِ اسْتِحْقَاقِ الْإِلَهِيَّةِ أَنَّ الْأُفُولَ مَغِيبٌ وَابْتِعَادٌ عَنِ النَّاسِ، وَشَأْنُ الْإِلَهِ أَنْ يَكُونَ دَائِمَ الْمُرَاقَبَةِ لِتَدْبِيرِ عِبَادِهِ فَلَمَّا أَفَلَ النَّجْمُ كَانَ فِي حَالَةِ أُفُولِهِ مَحْجُوبًا عَنِ الِاطِّلَاعِ عَلَى النَّاسِ، وَقَدْ بَنَى هَذَا الِاسْتِدْلَالَ عَلَى مَا هُوَ شَائِعٌ عِنْدَ الْقَوْمِ مِنْ كَوْنِ أُفُولِ النَّجْمِ مَغِيبًا عَنْ هَذَا الْعَالَمِ، يَعْنِي أَنَّ مَا يَغِيبُ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُتَّخَذَ إِلَهًا لِأَنَّهُ لَا يُغْنِي عَنْ عِبَادِهِ فِيمَا يَحْتَاجُونَهُ حِينَ مَغِيبِهِ. وَلَيْسَ الِاسْتِدْلَالُ مَنْظُورًا فِيهِ إِلَى التَّغَيُّرِ لِأَنَّ قَوْمَهُ لَمْ يَكُونُوا يَعْلَمُونَ الْمُلَازَمَةَ بَيْنَ التَّغَيُّرِ وَانْتِفَاءِ صِفَةِ الْإِلَهِيَّةِ، وَلِأَنَّ الْأُفُولَ لَيْسَ بِتَغَيُّرٍ فِي ذَاتِ الْكَوْكَبِ بَلْ هُوَ عَرَضٌ لِلْأَبْصَارِ الْمُشَاهِدَةِ لَهُ، أَمَّا الْكَوْكَبُ فَهُوَ بَاقٍ فِي فَلَكِهِ وَنِظَامِهِ يَغِيبُ وَيَعُودُ إِلَى الظُّهُورِ وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ يَعْلَمُونَ ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مُقْنِعًا لَهُمْ, وَلِأَجْلِ هَذَا احْتَجَّ بِحَالَةِ الْأُفُولِ دُونَ حَالَةِ الْبُزُوغِ فَإِنَّ الْبُزُوغَ وَإِنْ كَانَ طَرَأَ بَعْدَ أُفُولٍ لَكِنَّ الْأُفُولَ السَّابِقَ غَيْرُ مُشَاهَدٍ لَهُمْ فَكَانَ الْأُفُولُ أَخْصَرَ فِي الِاحْتِجَاجِ مِنْ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ هَذَا الْبَازِغَ كَانَ مِنْ قَبْلُ آفِلًا [3]

ثمّ وجّه لهم الكلام بحكمة وثقة {لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ} [الأنعام : 77].

ومع كل تلك الحجج والبراهين استكبروا عن قبول الحق, ولذلك تبرأ منهم, [إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (79)], وعند ذلك حاجّه قومه, ولك أن تتأمل العناد, أصروا على باطلهم, ولجاؤا للدفاع عن آلهتهم الباطلة, فكان ثابتا في ردّه, [وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ (80)], ولقد بيّن لهم إبراهيم صلى الله عليه وسلّم أن الأمن والأمان مربوطان بالإيمان, وَكَيْفَ أَخَافُ مَا

[1] / تفسير القاسمي = محاسن التأويل (4/ 409).
[2] / تفسير القاسمي = محاسن التأويل (4/ 411).
[3] / التحرير والتنوير (7/ 320, 321).

أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (81) الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ (82)} [الأنعام : 81 - 82], وأجرى لهم مقارنة بين فريقين: فريق آمن بالله ربا, وفريق عبد الكواكب مع علمه أنها لا تضره ولا تنفعه, وبيّن لهم أن الأمن والأمان مربوطان بالإيمان, والله إن الأحق بالأمن هو من آمن بالله وحقق إيمانه.

جاء بالاستفهام بهدف إلزامهم الحجة, وبالفعل ألزمهم الحجة, وبيّن بطلان معتقدهم بطريقة عقليّة, ولم يكتف إبراهيم عليه السلام بالنّفي, وإنما دلّهم على البديل الصحيح.

ولقد كافأ الله إبراهيم عليه السلام فآتاه حجته القاطعة والدّامغة, واعانه ورفعه, وذلك بعد أن أعلن البراءة من قومه, {وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ} [الأنعام : 83], وجعل الرّفعة في ذريته, {وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ} [العنكبوت : 27], {وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا} [الأنعام : 84], وأنعم بها من عطيّة, وفي الأنبياء: {وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ} [الأنبياء : 72], والنافلة الزيادة على الأصل, وقد سمي قيام الليل نافلة لأنها زيادة على الفريضة, {وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا} [الإسراء : 79].

اختتم إبراهيم عليه السلام حجته بإعلان التوحيد الصريح: {إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [الأنعام : 79]، فجمع بين البراءة من الشرك وإثبات التوحيد، وهو من أهم أصول الدعوة العقدية.

الخاتمة

هكذا جاء هذا الحوار الشّائق, والذي أقام من خلاله الخليل إبراهيم عليه السّلام, الحجّة على أبيه في أدبٍ جم, وترفق معه, وتلطف به على كفره, وفي ذلك حافز ومشجّع للأبناء ليبروا آباءهم , ويحسنوا إليهم, وللدّعاة أن يترفقوا بالمدعوين, فذلك أدعى لأن يستجيبوا, وأنّ المؤمن يجب عليه أن يثبت على الحق, وأن يحافظ على ثوابت دينه مهما كانت الأسباب, وأنّ مآل ذلك إلى خير, كما فعل الله بالخليل إبراهيم عليه السّلام بأن أنجاه من مكايدهم, وأخلف خيرا, وأبقى له ذكرا عاطرا حسنا, وآتى آله مننا ومنحا, {أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا} [النساء : 54], فسلام الله على إبراهيم في الأولين والآخرين.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

1/ الشرك أعظم جرم, وهو يناقض الإيمان, والتبرؤ منه سبيل السعادة.

2/ أهمية العقل في فهم التوحيد، وأن الإسلام لا يصادم العقل السليم، بل يهديه ويوجهه.

3/ الاعتماد على المشاهدة الحسية يجعل الحجة أوضح وأقوى.

4/ أهمية مخاطبة العقول، واحترام المخالف.

5/ التدرج في عرض الحجة، والاعتماد على المشترك العقلي.

ثانيا: التوصيات

1/أوصي الباحثين بضرورة الاستفادة من القصص القرآني, وإجراء دراسات مقارنة بين مناهج الأنبياء في الحوار العقدي.

2/ الاستفادة من منهج النبي إبراهيم عليه الصلاة والسلام في محاورة عبدة الطبيعة والمادة ومواجهة الإلحاد، والخرافة، والانحرافات الفكرية المعاصرة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

(1) البدء والتاريخ, المطهر بن طاهر المقدسي, الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد.

(2) التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد», محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي, الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس, سنة النشر: 1984 هـ.

(3) جامع البيان في تأويل القرآن, محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري, تحقيق: أحمد محمد شاكر, الناشر: مؤسسة الرسالة, الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.

(4) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري, محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي, تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر, الناشر: دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، 1422هـ.

(5) قصص الأنبياء, أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي, تحقيق: مصطفى عبد الواحد, الناشر: مطبعة دار التأليف, القاهرة, الطبعة: الأولى، 1388 هـ - 1968 م.

(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد, أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي اتحقيق: حسام الدين القدسي, الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة, عام النشر: 1414 هـ، 1994 م.

(7) محاسن التأويل, محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي, تحقيق: محمد باسل عيون السود, الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت, الطبعة: الأولى - 1418 هـ.

(8/المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم, مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري, تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي, الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(9) مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور, إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط' مكتبة المعارف الرياض, 1408هـ, 1987م.

(10) معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي, أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي, تحقيق: المحقق : عبد الرزاق المهدي, الناشر : دار إحياء التراث العربي –بيروت, الطبعة : الأولى ، 1420 هـ.

(11) المعجم الأوسط, سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني, تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني, الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

(12) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير, أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري, الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت, الطبعة: الثالثة - 1420 هـ. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت, الطبعة: الثالثة - 1420 هـ.

(13) تفسير القرآن العظيم (ابن كثير), المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ), المحقق: محمد حسين شمس الدين, الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت, الطبعة: الأولى - 1419 هـ.

انتشار زراعة القنب الهندي وآثارها على تدهور الغطاء الغابوي بجبل ودكة - إقليم تاونات-

هشام شعايبي
طالب باحث، حاصل على شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، الكلية متعددة التخصصات تازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله سايس فاس، المغرب.

مقدمة

إن الارتفاعات المتوسطة والعليا للريف الأوسط والغربي عن سطح البحر وبنيتها الجيولوجية الحديثة مع التعرض لرطوبة وكثافة التأثيرات المناخية الأطلسية والمتوسطية، كلها عوامل ساهمت في تشكل غطاء غابوي متدرج بكثافته وتنوعه، إنه مجال حقيقي للتنوع الغابوي في شمال إفريقيا، إن غاباته تمثل قيمة بيولوجية استثنائية وأهمية بيوجغرافية لا مثيل لها[1].

هذا التنوع والغنى الايكولوجي، جعل الغابة الريفية تلعب أدوارا هامة على المستوى البيئي والاقتصادي والاجتماعي. إذ يوفر المجال الغابوي وظيفة طاقية وزراعة ورعوية لا يستهان بها، بالنسبة للإنسان أو الحيوان (الرعي، الزراعة التقليدية، الزراعة المتخصصة "الكيف"، الخشب، الفلين، الحطب، الأعشاب..). كما تلعب الغابة دورا بيئيا بالنسبة للتنوع الحيواني والنباتي، وحماية التربة من التعرية. لكن توسع زراعة الكيف أثرت بشكل كبير على هذا الغطاء الغابوي وساهمت في تدهوره.

إشكالية الموضوع

سوف نحاول من خلال هذا الموضوع تقييم عملي يبين العلاقة الجدلية بين المجال الغابوي والأنشطة البشرية، في صراع مع التحولات السوسيواقتصادية وتزايد الحاجيات المعيشية، خاصة وأن المنطقة لا تتوفر على مشاريع تنموية كفيلة بتحقيق الإقلاع الاقتصادي والدفع بعجلة التنمية .

فإشكالية الموضوع تتجلى في الوقوف على واقع التهور الغابوي، استنادا إلى محاولة الكشف عن مدى أهمية الزراعة القنبية في الاقتصاد المحلي؟ والدوافع التي تقف وراء توسعها المجالي المهول ومدى انعكاسها عن المجال الغابوي؟

[1] -Sauvage Ch. 1958: Intérêt biogéographique du Bou-Hachem (Rif Occidental), Société des Sciences Naturelle et Physique du Maroc. T, 38, pp. 17-26

أهمية الموضوع

ومن هنا تأتي طبيعة الرصد الجوهري لبعض مؤشرات التنمية المحلية بمنطقة جبل ودكة، في ظل غياب مشروع تنموي طموح الذي جعل سكان المنطقة يحاولون البحث عن موارد مالية بديلة عن طريق إدخال زراعة الكيف رغم ما يترتب عن هذه الممارسات من تدهور للوسط الغابوي والطبيعي.

منهجية الدراسة

لقد اعتمدت في هده الدراسة على استجوابات مع الفلاحين (استمارة ميدانية)، للتعرف على التحولات التي لحقت النشطة البشرية بالمنطقة وخاصة الزراعية منها، بالإضافة إلى المعطيات الإحصائية الرسمية التي حصلت عليها من لدن المصالح الإدارية، ولا يفوتني أن أشير إلى أني أعايش عن قرب أو بعد كل ما يجري في هذه المنطقة بحكم انتمائي واستقراري بجوارها.

أهداف الموضوع

يهدف هذا الموضوع إلى معالجة تدهور الغطاء الغابوي بمنطقة ودكة في ارتباطه بزراعة الكيف، حيث يعتبر تدهور القطاع الغابوي من المواضيع التي أصبحت تحضي باهتمام كبير في العالم باعتبار الجانب الطبيعي جزء من البيئة العامة، خصوصا وأن إيقاع هذه الظاهرة في تزايد مستمر وبوتيرة سريعة خلال السنوات الأخيرة.

فمن المعلوم أن مفهوم التنمية المستدامة له ارتباط وثيق بالبعد البيئي المتمثل في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية. وهذا يتطلب التوفيق بين مزاولة النشاط البشري والحفاظ على البيئة.

تقديم مجال الدراسة

يقع جبل ودكة بالواجهة الشمالية الغربية للريف الأوسط الجنوبي، ويمثل القمة الوحيدة المنعزلة بالريف الأوسط الغربي على ارتفاع 1600م، يوجد بين خطي عرض 34'30 و35ْ شمالا وخطي طولَ 4ْ 30° غربا يتناسب مجال جبل ودكة. جغرافيا بالجبال المتوسطة والمنخفضة للريف الأوسط الجنوبي، التي يفصلها جنوبا عن تلال مقدمة الريف الأوسط، وأخدود ورغة.

تعتبر غابة ودكة، من بين أبرز المجالات الغابوية بالريف الأوسط الجنوبي وأكثرها امتدادا وكثافة وتنوعا ثم الأحدث تدهورا. إذ يمتد الملك الغابوي لودكة مجاليا على مساحة تقدر بأزيد من 9000 هكتار، تحيط بها كثافة سكانية تناهز 130 نسمة/ كلم2 وبمعدل نمو ديمغرافي يتراوح بين 1.4 و2.1%.

تتوزع غابة ودكة ترابيا بين ثلاث جماعات قروية بدائرة غفساي بإقليم تاونات. وهي جماعات الودكة والرتبة والقطاع الغربي من جماعة سيدي المخفي، وهي المجالات التي لازالت تحتفظ بالغطاء الغابوي والتي كانت تحت نفوذ الحماية الفرنسية، إذ تغطي 89% من الملك الغابوي لودكة، فيما النسبة المتبقية بقطاع أركيون (11%)، التي كانت خاضعة للحماية الاسبانية والتابعة إداريا لجماعة اكاون بقيادة كتامة، فقد اختفت تماما خلال العقود الأخيرة[1].

خريطة رقم1: الموقع الجغرافي لمجال الدراسة "غابة جبل ودكة" داخل إقليم تاونات

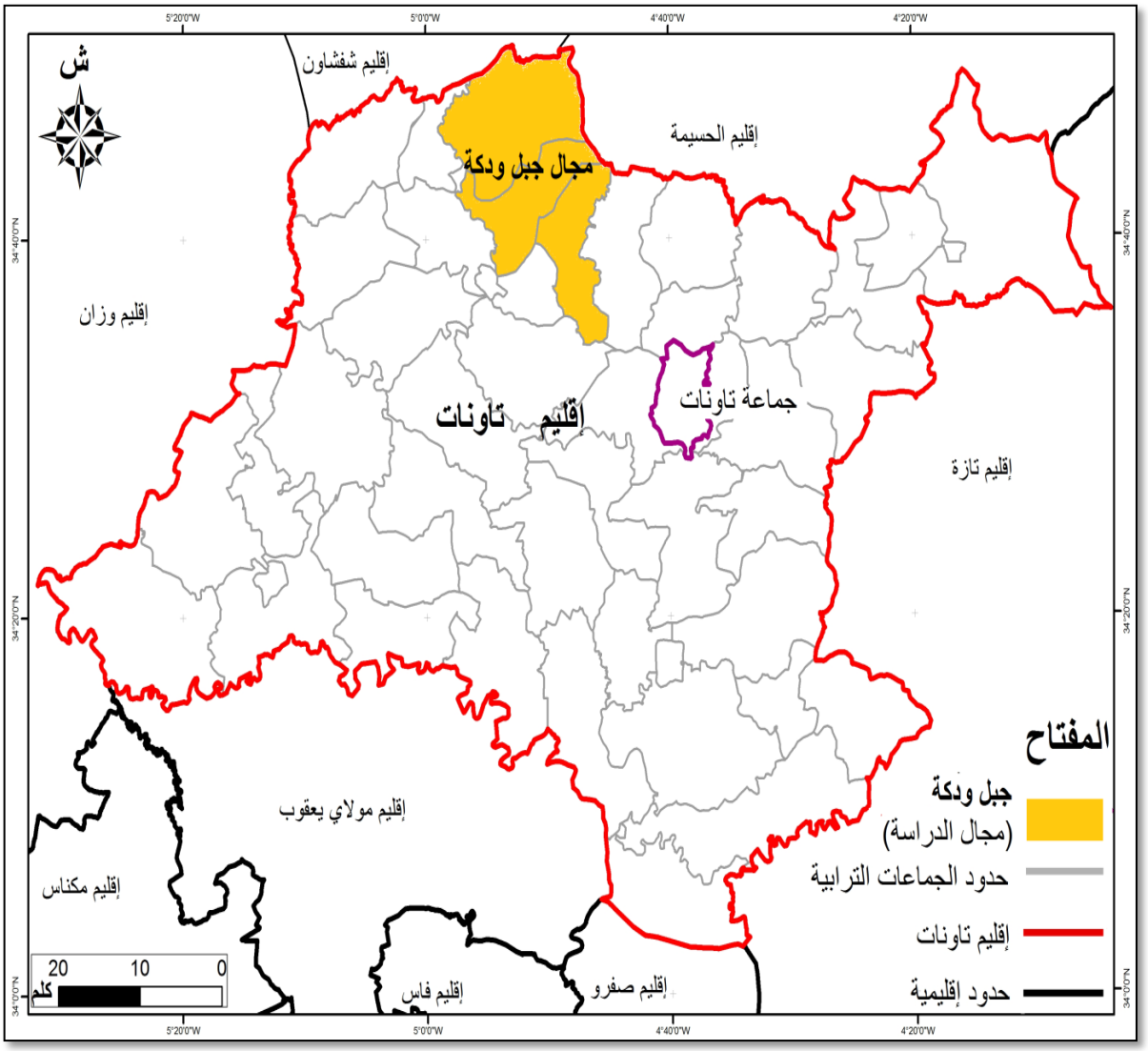

المصدر: الخريطة الطبوغرافية ورقة غفساي، كتامة بمقياس 1/ 50000 والبحث الميداني 2025

[1] - محمد العبادي، 2015: الغطاء الغابوي للريف الأوسط الجنوبي وعلاقته بالضغط البشري (حالة غابة جبل ودكة)، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، ص22.

1. زراعة القنب الهندي بجبل ودكة: أصولها و عوامل تطورها

1.1. تنوع في الظروف الطبيعية

1.1.1. تضاريس الجبال المنخفضة للريف الأوسط، طبوغرافية مجزأة ومعقدة

طبوغرافية السطح نسبيا غير متساوية بجبل ودكة ويدل توزيع الارتفاعات على تركز قوي للسفوح التي يقل ارتفاعها عن 100م. تتراوح أقصى الارتفاعات انطلاقا من الغرب إلى الشرق بين 1600 متر بجبل ودكة، لتنخفض بحوض ورغة الأوسط. حيث نجد إلى الجنوب كتلة جبل عين باردة (1038م)، وجبل مسعود (838م)، وشرقا جبل أغيل (851م)، وجبل قلعة بني قاسم (902م)، فيما تشكل معظم المرتفعات المتبقية جبالا منخفضة تتراوح ارتفاعاتها في غالب الأحيان بين 550 م و750 م. والى الشرق من وادي أسرا حيث يبتدأ حوض ورغة العليا، نجد كتلا جبلية منخفضة إلى متوسطة الارتفاع، تتراوح بين 500 و800 متر على طول المنخفض الذي يرسمه وادي ورغة، ومن الجهة الشمالية حيث الريف الأوسط الأعلى، تشرف أعراف جبل تفلواست (1855م)، ومن الجنوب نجد كتل صنهاجة غدو، إذ تصل بها أقصى الارتفاعات إلى 1628م بجبل الكيل (عين مديونة)، يفصلها وادي اللبن عن التلال العليا لمقدمة الريف. وباتجاه رأس ورغة تتزايد الارتفاعات بكتل تامشاشت وبني ونجل تفراوت لتصل إلى 1700م[1].

2.1.1 . تربة ضعيفة التطور ومعرضة لتعرية مائية ولتدهور غابوي مستمر

تسود معظم جبال وتلال حوض ورغة الأوسط أتربة ضعيفة التطور، لانخفاض مستويات المادة العضوية بها، وارتفاع نسبة المادة المعدنية في مكوناتها من قبيل الأتربة الكلس، نتيجة عاملي التعرية القوية وطبيعة البنية الحديثة للريف، إذ تنتشر أتربة التعرية فوق تكوينات صخرية متوسطة الصلابة مشكلة من الصلصال الكلسي والحث والشيست فوق الانحدارات القوية (25- 35 %). وتقتصر الأتربة الخصبة الغنية (الترس والطمي) ببعض الأحواض المنخفضة وجيوب الانحدارات الضعيفة جانب الأودية، وفوق تكوينات غرينية، وتنحصر بغابة ودكة تربة بودزولية، إذ تنمو في التربة الحمضية، تشكيلات البلوط الذي يشكل الغطاء الغابوي السائد بجبل ودكة[2].

هذه الأتربة على اختلاف أصنافها، أضحت عرضة لتعرية مائية قوية بالنظر لمسكاتها الضعيفة التعمق وأنسجتها الهشة والمفككة، وموقعها المرفولوجي المتميز بارتفاع فارق الانحدار. هذا علاوة على

[1]- Maurer Gérard. 1968: Les montagnes du Rif Central: étude géomorphologique. Th. Doct. Etat. Dir: (Dresch (Jean). Univ. Paris, Paris, France. 499 p.
[2] - Avril P, et all. 1966: Vocation des Terrains dans le Cadre du Développement économique et Rural au Rif Occidental au Maroc, Pédologie, XVI, 2, 10 phot. 3 cart. 6 tabl. Gand, p149. pp 143-166.

أن المنطقة عرفت استغلالا بشريا مكثفا منذ القدم، مما شجع على زحف الزراعة والرعي في البداية بالمنحدرات على حساب الغطاء النباتي الغابوي بحوض ورغة، قبل أن تتعرض هذه الأتربة من جديد لزحف زراعة القنب الهندي قبل حوالي عقدين من الزمن، خاصة وأن منتجي هذه النبتة يعمدون في الغالب إلى البحث عن الأتربة الخصبة (الصلصال الأحمر، الترس...) لتخفيض كلفة السماد ورفع المردودية، على حساب الملك الغابوي (Troin J.F. 2000).

3.1.1. المجالات الغابوية لجبل ودكة تطابق مستويات رطبة وشبه رطبة على مستوى المناخ

أ. التساقطات المطرية،جبل ودكة الأكثر رطوبة بالريف الأوسط الجنوبي

تعرف المنطقة تساقطات تصل في المتوسط 800 ملم من فصل الخريف إلى الربيع، أما خلال الصيف فالتساقطات تظل جد ضعيفة، يبدأ التهاطل المطري ابتداء من فصل الخريف ويعرف تركزا واضحا بين نونبر ودجنبر وبين فبراير ومارس. غير أن عدد الأيام المطيرة وكمية التساقطات تختلف من منطقة إلى أخرى. فحسب جيرار مورير (1968 ص 37)، وصل عدد الأيام المطيرة بمحطة طهر السوق، شمال شرق المجال المدروس بعالية حوض ورغة إلى 57 يوما مقابل 77 يوما ممطرا بجبل ودكة. وأكثر من ذلك، فقد سجلت محطة ودكة حسب مورير سقوط 868 ملم خلال 15 يوما فقط، ما بين 25 دجنبر 1962 و9 يناير 1963. هذه التساقطات التي تتلقاها المنطقة تختلف من مكان لآخر من حيث الكمية والمدة ويرجع ذلك بالأساس إلى عامل السفوح وعامل الارتفاع الذي يزيد من حدة التهاطل.

إذ يشكل جبل ودكة حسب تصنيف مورير، المجال الأكثر رطوبة بالريف الأوسط الجنوبي، بالنظر لمستوى ارتفاعه (1600م) وانفتاح سفوحه على الواجهة الغربية، حيث وصف مورير مناخ ودكة بالرطب الانتقالي مع وجود خصائص قارية واضحة. وإذا كانت كمية التساقطات المطرية مهمة في الواجهة الغربية للريف الأوسط الجنوبي (كتلة جبل ودكة)، فهي تنخفض كلما اتجهنا شرق هذا المجال الجغرافي، حيث يستقبل حوض طهر السوق مثلا، متوسط تساقطات سنوية لا تتعدى 650 ملم، بينما يرتفع هذا المعدل بمدينة تاونات جنوب غرب والتي توجد على نفس الارتفاع إلى(670 م (إلى 900 ملم.

ب. عنصر الحرارة: تباينات واضحة في المتوسطات الدنيا والقصوى

تعتبر الحرارة أهم عنصر مناخي إذ ترتبط به جميع العناصر المناخية من ضغط ولرطوبة ومظاهر التكاثف المختلفة، لذا تكتسي دراسة هذا العنصر أهمية بالغة لما له من تأثير مباشر على الحياة البشرية والأوساط الطبيعية.

تعرف المنطقة جفافا يدوم 4 أشهر تمتد من ماي إلى غاية شهر شتنبر وقد تطول مدة الفصل أكثر من ذلك في حالة عجز مناخي، كما حدث في 1997 حيث عرفت جفافا واضحا ولعل من النتائج السلبية لذلك.

- تضرر المنتوج الفلاحي الذي انعكس بشكل مباشر على السكان و تربية الماشية .

- التراجع الكبير للموارد المائية داخل المنطقة حيث أن إرتفاع المتوسط الحراري الذي يتراوح ما بين 30 °و55° تجعل جل الأودية والفرشاة المائية الباطنية تتعمق شيئا فشيئا مما يقلص المخزون المائي.

2.1 . المحددات الديموغرافية والسوسيو اقتصادية وظهور زراعة الكيف

لقد أدت التحولات السوسيواقتصادية للقرن 20م وتأثيراتها الواضحة على المشهد الريفي، إلى فقدان الاندماج بين حاجيات الضغط السكاني المتزايدة و الأنماط الفلاحية والاقتصادية التقليدية السائدة. بفعل الحمولة الديمغرافية المتزايدة وإغراء تحولات الأوضاع السوسيو اقتصادية لساكنة الأرياف المجاورة بقبيلتي كتامة وبني احمد الغمارية الناتجة عن زراعة الكيف.

1.2.1. استقرار بشري قديم بمجال اقتصادي هش

إذا كان تأثير الحيز الجغرافي يفسر إلى حد كبير تنظيم وتوزيع السكان، فإن العنصر التاريخي هو الآخر ساهم في خلخلة التوازن بين الموارد المحلية والسكان بمنطقة الدراسة، اذ تتميز جبالة تاونات بكثافة بشرية مرتفعة، لا يمكن تفسيرها إلا بالظروف التاريخية التي مرت بها المنطقة[1] .

لقد استقرت في بلاد اجبالة قبائل ذات أصول صنهاجية وغمارية وأوربية على مراحل ومنذ قرون خلت بالضفة اليمنى لحوض ورغة وهي، "صنهاجة مصباح أو بني لكاي وبني وليد ومرنيسة (بورغة العليا) وبنو زروال وبنو وریاكل، وسلاس بورغة الوسطى وكتلة الودكة، والفرق الأوربية (نسبة الى قبيلة أوربة)، وهي مزيات وارغيوة والجاية، ثم امتيوة الغمارية المنقسمة الى ثلاثة وهي متيوة الجبل التي ينتسب اليها سكان جماعة اخلالفة، ومتيوة لوطا ثم متيوا"[2].

[1] - حسن ضايض ومحمد أمياي، (2008): الحمولة البشرية جنوب الريف الأوسط، الخصائص والتطور، مجلة جغرافية المغرب، عدد 1 – 2، الصفحات 45-48. ص45.

[2] - أبو عبيد عبد الله البكري. (1963): المسالك والممالك، كتاب المغرب في ذكر أفريقية والمغرب. مكتبة أمريكا والشرق، طبعة، باريس، 212 صفحة. ص90.

2.2.1 . تطور النمو الديمغرافي والكثافة السكانية بمنطقة جبل ودكة

تعرف المنطقة تركزا سكانيا مهما حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، هذا التركز يجد تفسيره في النمو الديمغرافي الكبير الذي شهدته المنطقة من فترات طويلة، وإن كان في السنوات الأخيرة قد عرف تراجعا نسبيا نتيجة تطبيق السكان لبرنامج تنظيم الأسرة وتحسين ظروفهم الصحية.

تتميز ساكنة ودكة بالتقارب بين الجنسين وهيمنة الفئة النشيط وقد بلغ عدد سكانها، حسب معطيات الأبحاث الميدانية لسنة 2023 المعتمدة في إطار المخطط الجماعي للتنمية حوالي 7997 نسمة مسجلا انخفاضا ملموسا مقارنة مع المعطيات الإحصائية الرسمية للسكان سنة 2004 حيث وصل إلى 8392 نسمة .

يظهر من خلال المبيان رقم1، التزايد العددي الواضح لساكنة قبائل اجبالة تاونات بدائرتي غفساي وتاونات، بين 1936 و1994 قبل أن يعود الى الاستقرار بالنسبة لقبائل صنهاجة مصباح ومزراوة وبني وليد أو إلى التناقص بالنسبة لقبائل الجاية وبني ورياكل وارغيوة وذلك ما بين 2004 و2014.

مقابل ذلك تظهر وثيرة تزايد مستمرة بكل من قبائل بني زروال وامتيوة ثم مزيات، وإذا كان استمرار النمو الديمغرافي لهذه الأخيرة مرتبط بترقية قبيلة مزيات الى جماعة حضرية وعاصمة ادارية لإقليم تاونات (بلدية تاونات)، فان استمرار النمو الديمغرافي بقبيلتي بني زروال وامتيوة يجد تفسيره، رغم الهجرة القروية التي شهدتها، في توفر مورد عيش جديد بعد سنة 1994، وهو زراعة الكيف.

مبيان رقم1: التطور الديموغرافي لقبائل اجبالة تاونات ما بين 1971 – 2014

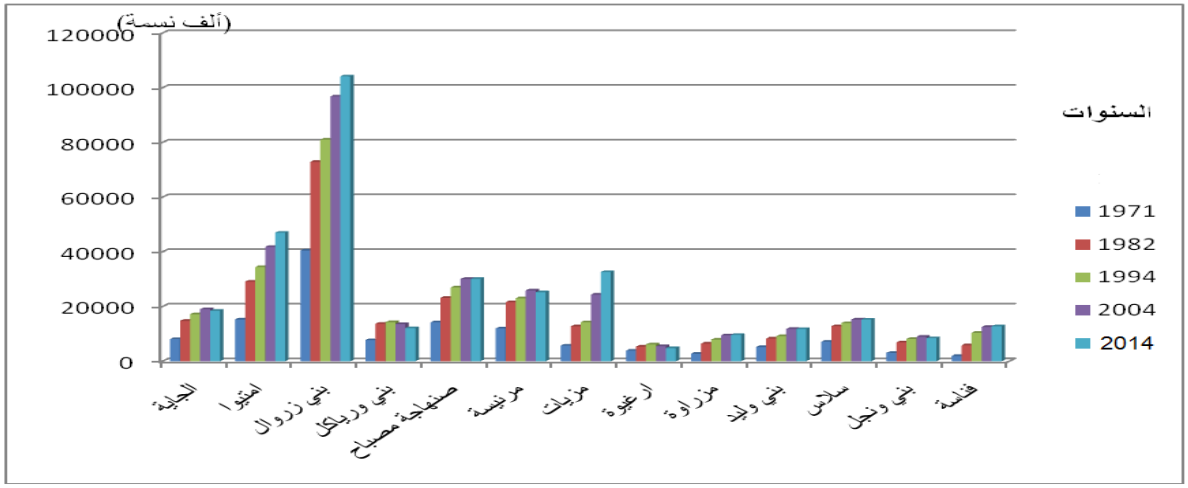

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 1971 – 1982 – 1994 –2004- 2014

وإذا كان ارتفاع الكثافة السكانية لأرياف اجبالة تاونات منذ القدم يجد تفسيره في قدم الاستقرار البشري لارتباطه بعامل وفرة المياه، فان استمرار ضغط هذه الحمولة مع استنزاف وتراجع الموارد الطبيعية ومن ضمنها الغابة يشكل تهديدا حقيقيا لما تبقى من هذه الموارد.

3.1. تفاوت واضح في النمو الديمغرافي بين الجماعات المنتجة والغير المنتجة للكيف

عرفت جل الجماعات المتواجدة بمنطقة جبل ودكة والتي شرعت في زراعة الكيف معدلات نمو ايجابية بنسب تراوحت بين 2,4 % كحد أقصى بجماعة سيدي حاج امحمد بدائرة غفساي و0,3% كحد أدنى بجماعة ازريزر بدائرة تاونات. فيما سجلت جماعة اخلالفة 1.7%. مقابل ذلك، تعرف معظم الجماعات التي ظلت بمنأى عن هذه الزراعة نسب نمو سالبة أو ضعيفة على العموم. وهكذا عرفت خمس جماعات قروية (رغيوة، تمضيت، بني ونجل تفراوت، عين مديونة، ورتزاغ وكيسان) نسب نمو سالبة تراوحت بين 1,4%- (جماعة ارغيوة) و 0,2%- (جماعة عين مديونة)، وقد سجلت أربع جماعات معدل نمو وصل إلى 0,2% (بوعادل، فناسة باب الحيط...).

يتضح، اذن، من دراسة تفاوت نسب النمو الديمغرافي، مدى الارتباط الوثيق بين النمو الديمغرافي وزراعة الكيف، وهي ظاهرة ديمغرافية جديدة ميزت الجماعات القروية بالنطاق الشمالي لاقليم تاونات (اجبالة تاونات) حيث تتركز جل معدلات النمو الديموغرافي الإيجابية انطلاقا من 1% فأكثر مقارنة بنطاقه الجنوبي (الحياينة واشراكة)، مؤشر يوضح بجلاء مدى تأثير زراعة الكيف على مستويات الهجرة والزواج المبكر وتعدد الزوجات والهجرة المعاكسة من المدن الى دواوير الجماعات المنتجة للقنب الهندي بنطاق اجبالة تاونات، واستقطاب المنطقة لليد العاملة من بلاد الحياينة واشراكة، بعدما كانت مصدرة لها في اتجاهات مختلفة كفاس ومكناس وطنجة والدارالبيضاء للعمل في الصناعة التقليدية، للعمل في استغلاليات الكيف.

لقد أسهمت زراعة الكيف والهجرة المعاكسة للحرفيين والمتقاعدين والحاجة الى المزيد من العقار (الغابوي بطبيعة الحال) في تزايد وتيرة انفجار الداووير القديمة البعيدة عن المجال الغابوي وإعادة انتشار ساكنتها في اطار حركة نزوح أو انفجار للأسرة وبحث الأزواج الجدد المتعاطين لزراعة الكيف عن العقار البديل بالملك الغابوي، حيث المجال المناسب لبناء المسكن وممارسة الزراعة المحظورة، يظهر ذلك بوضوح من خلال بيانات النمو الديمغرافي لدواوير ودكة والرتبة ما بين 1994 و2014.

4.1.ضعف التملك عامل من عوامل التوسع على حساب الغابة

1.4.1. تراجع واضح للأنظمة العقارية التقليدية لصالح الملك الخاص

قبل التطرق للنظام والبنية العقاريين نشير إلى أن الأراضي بالمجال المدروس بورية في معظمها. وهي أراضي تخضع في استغلالها لقانون الملك غير المحفظ حيث لا يزال عقد "الملكية" هو السائد في أكثر من 70% من الأراضي المستغلة باجبالة تاونات، ولا نجد الأراضي المحفظة إلا بالمراكز الحضرية واستغلاليات محاذية لوادي ورغة وأراضي الضم (بمحيطي السقي الساهلة وبوهودة). أما الأنظمة الأخرى خاصة منها الأراضي العرشية والأحباس والأراضي الجماعية فتكاد تختفي.

ويزيد من صعوبة الاستغلال الفلاحي ظاهرة التشتت التي تميز حوالي 30% من الاستغلاليات، حيث يضطر الفلاح إلى قطع ما بين 25 إلى 80 دقيقة للوصول إلى مشاراته الزراعية. ونشير في هذا الصدد إلى أن أكثر من 50% من الاستغلاليات في المناطق الجبلية توجد فوق أراضي عارية وأن 40% منها تستغل فوق منحدرات صعبة.

2.4.1. البنيات العقارية، سيادة الاستغلاليات الصغيرة والمشتتة

تشكل ظاهرة التملك العقاري من أبرز مظاهر تخلف بنيات الإنتاج بمنطقة اجبالة تاونات، وذلك بالنظر لقدم الاستقرار السكاني وارتفاع الكثافة السكانية ومحدودية الأراضي الزراعة. رغم أنها ترتكز على الثلاثية التقليدية المندمجة التي تميز هذا المجال وجنوبه، المتمثلة في زراعة الحبوب والمغروسات الشجرية والرعي.

إذ عرفت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تطورا ملموسا ما بين عامي 1996 و 2020 حيث انتقلت من 347650هكتار سنة 1996 إلى 354734 هكتار سنة 2020، أي بزيادة قدرها 7038 هكتار خلال 24 سنة فقط. وهذا التطور يرتبط أساسا بحاجة السكان، أمام الضغط الديمغرافي المتزايد، إلى فتح المزيد من الأراضي والتي تكون في غالب الأحيان على حساب أملاك الدولة والأملاك الجماعية، ويأتي على رأسها الملك الغابوي وعلى حساب أراضي هشة (المنحدرات الجبلية)، هذه الظاهرة تكاد تنفرد بها جبال وتلال الريف الأوسط الجنوبي.

تعتبر الاستغلالية الصغيرة الخاصية المميزة لبنية الاستغلاليات الزراعية بمجال الدراسة. لكن إذا كانت الاستغلاليات الأقل من 5 هكتارات تمثل 78% من مجموع عدد الاستغلاليات، فإنها لا تمتد إلا على

5.29% من المساحة العامة للاستغلاليات، بل نجد أن متوسط مساحة هذه الأخيرة لا يتعدى 1.5 هكتار للأسرة.

3.4.1 . الملك الغابوي احتياطي عقاري لتوسيع بنية الاستغلاليات المحدودة

يشكل المجال الغابوي بالريف الأوسط الجنوبي، أهم أراضي الدولة، إذ تمتد مساحته حسب (المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بتاونات، 2020)، على مساحة تناهز 41 ألف هكتار بدائرتي تاونات وغفساي، 22.5% منها تتركز بجبل ودكة.

ومن الملاحظ، حسب بيانات الإدارة الغابوية، وجود تقلص في المساحة الغابوية المغطاة إلى أقل من 31.600 هكتار منذ سنة 2001. حيث يظل الضغط البشري بمجال الدراسة من أهم العوامل المفسرة للتراجع المجالي للغطاء الغابوي وشبه الغابوي. فإذا أخذنا، حالة غابة جبل ودكة على سبيل المثال، فان عدد الأسر المجاورة لهذه الغابة الممتدة على حوالي 9.180 هكتار، أصبحت تناهز 7690 أسرة ومتوسط هذه الأخيرة يصل إلى 6.1 فرد.

يظهر من خلال توزيع متوسط حجم الاستغلاليات بجبل ودكة، انطلاقا من نتائج مراجعة دراسة تهيئة غابة ودكة سنة 2023، أن المتوسط العام لحجم الاستغلاليات لا يتعدى 0.81 هكتار قبل زحف زراعة الكيف (1995)، ومن ثمة يلاحظ سيادة وانتشار الاستغلاليات التي تقل عن هكتارين بقطاعات ودكة الثلاث (ودكة 1 و2 وتالنسيفت)، باستثناء قطاع أركيون التي يرتفع فيها متوسط الاستغلاليات إلى 5.07 هكتار، وهو المجال الغابوي المجتث بشكل نهائي من قبل الساكنة، الأمر الذي يفسر بشكل واضح العلاقة القائمة بين زراعة الكيف المبكرة بهذا القطاع وسعي المزارعين إلى الرفع من حجم الاستغلالية الزراعية. هذا المنحى الذي أخذته فخذات قطاع أركيون باتجاه الرفع من الرصيد العقاري للأسر، ستأخذه فخذات جبل ودكة بالقطاعات الثلاث المشار إليها، منذ العقدين الأخيرين فقط، إذ بدأت بدورها تنحو في ذات الاتجاه بعد اكتساح زراعة الكيف للمنطقة. وهذا التحول، يمكن أن نلحظه من خلال دراستنا الميدانية لحجم فئة الاستغلاليات قبل زراعة الكيف وبعدها (جدول رقم 1).

جدول رقم 1: بنية الاستغلاليات الزراعية بجبل ودكة قبل زراعة الكيف وبعدها

فئة الاستغلاليات (هـ)	قبل زراعة الكيف (%)	بعد زراعة الكيف (%)
أقل من 1	28	12.2
1 –2	38.4	31
2 – 3	30	45
3 - 4	3	8
أكثر من 4	0.6	3.8
المجموع	100	100

المصدر: البحث الميداني، 2025

يظهر الجدول أعلاه، تحول واضح في بنية الاستغلاليات قبل زراعة الكيف وبعدها، أبرزها تراجع قاعدة الفئة التي تستغل أقل من هكتار لصالح الفئات التي تملك أكثر من هكتارين من الأرض، حيث أصبحت الفئة التي كانت تستغل ما بين 2 و3 هكتارات تمثل 45% من مجموع مساحة الاستغلاليات بعد زراعة الكيف مقابل 30.2% قبل ظهورها. أما فئة الاستغلاليات التي كانت مساحتها تفوق 4 هكتارات، فأصبحت تشكل 3.8% بعد زراعة الكيف، وذلك مرتبط باقتطاع استغلاليات كبرى من الملك الغابوي. بالإضافة إلى ذلك، فقد نشطت ظاهرة ما يصطلح عليه محليا ب "التوقيع". هذا النمط من الاستغلال تنامى بشكل كبير مع زراعة القنب الهندي، حيث لم يكن سائدا قبل ذلك في الزراعة المعيشية إلا بشكل محدود جدا في استغلاليات الأسر.

هذا التحول في بنية الاستغلاليات له ارتباط وثيق بزراعة الكيف التي دفعت بالفئات السفلى من المستغلين التي تقل استغلالياتهم عن هكتارين إلى الترامي على الملك الغابوي بالتوسع انطلاقا من الملكية الخاصة المجاورة للغابة أو الترامي على مساحات غابوية أخرى بعد اجتثاثها أو حرقها.

2 . الغطاء النباتي بجبل ودكة بين حتمية الزراعة القنبية وواقع التدهور

1.2. التشكيلات النباتية بمنطقة جبل ودكة وأهميتها

1.1.2. التشكيلات النباتية

تتميز التركيبة النباتية بالتنوع بالنسبة للأصناف الغابوية الرئيسة (البلوط الفليني والبلوط الأخضر والصنوبريات) وأيضا بالنسبة للأنواع الثانوية (القطلب، الخليج، الضرو...)، وتقدر المساحة الغابوية لثلاث جماعات (الرتبة، سيدي المخفي، ودكة) بجبل ودكة 8091 هكتار موزعة بشكل متباين كما سنوردها في الجدول التالي:

جدول رقم 2: المساحة الغابوية بالهكتار: بكل من الرتبة، سيدي المخفي و ودكة سنة 2023

الجماعات القروية	غابات طبيعية	التشجير	المجموع
الرتبة	1957	52	2009
ودكة	4006	501	4507
سيدي المنفي	1303	172	1475
المجموع	7366	725	8091

المصدر: مصلحة المياه والغابات / تاونات 2025

يحتوي جبل ودكة على أشجار غابات متنوعة مع سيادة الأصناف الثانوية مثل القطلب والخلنج والضرو على انحدارات مختلفة بحيث لا يتعدى ارتفاع 800 م، ونجد بعض الأصناف البسيطة مثل الاذن التي توجد بالمناطق ذات انحدارات ضعيفة، وكلما ارتفعنا نحو الجبل إلا ولاحظنا أشكال نباتية ذات أشكال مغايرة للتي توجد أسفل السفح.

2.1.2. أهمية الغابة بمنطقة جبل ودكة

أ. الأهمية البيئية لغابة ودكة

تلعب الغابة دورا مهما في تلطيف الجو وحماية مدخرات الماء وامتصاص الغازات السامة والحفاظ على المناخ، كما تعمل على الحد من انجراف التربة بالأحواض المائية (واد أولاي، ورغة).

الحد من توحل السدود. والمحافظة على الأراضي الرعوية والفلاحية. وتطعيم الفرشة المائية والعيون والأنهار. وأيضا تضمن الحفاظ و تكاثر أصناف الوحش.

لذا فإن أي سلوك بشري من شأنه أن يساهم في تدهور الغابات وقد يؤدي إلى انقراض أصناف النبات والوحش استجابة لتغيير ظروف وسط عيشها.

ب. المنافع الاقتصادية لغابة ودكة

يتمثل أساسا في توفير حاجيات وممارسات حقوق الانتفاع (حطب التدفئة، الرعي، نباتات عطرية وطبية) وموارد الخشب وجني الفلين وبيعه، على مستوى إقليم تاونات تبلغ قيمة الموارد المستخرجة مباشرة من طرف الساكنة حوالي 22000000 درهم/ السنة، مدا خيل الجماعات 873,578

درهم/سنويا، وما يناهز 120000 درهم/ السنة لصالح المجلس الإقليمي. أما بمنطقة ودكة فيشكل تقشير الفلين أهم مورد اقتصادي غابوي[1].

وتلعب الغابة دورا أساسيا في تغذية الماشية، وقد اتضح ذالك من خلال البحث الذي اجري سنة 1995 من طرف إدارة المياه والغابات والذي بين أن الغابة بمنطقة غفساي توفر ما يناهز21 مليون وحدة علف سنويا بالنسبة للماشية التي تستفيد من الرعي داخل الغابة كما أن القطاع الغابوي يساهم بما قدره 42 مليون درهم في الإنتاج الحيواني.

بغض النظر عما تقدمه الغابة بالمنطقة من منافع اقتصادية وأدوار بيئية فإنها تبقى معرضة باستمرار للتدهور والاجتثاث، لكسب مزيد من الأرض لاستغلالها في زراعة الكيف.

2.2 . زراعة الكيف كعنصر مفسر لتدهور الغطاء الغابوي بجبل ودكة

1.2.2. التوسع المجالي لزراعة القنب الهندي بجبل ودكة

عرفت زراعة الكيف تطورا سريعا خلال الثلاثة عقود الأخيرة في ظل تزايد الطلب الخارجي على مشتقات هذه المادة، ومكن ذلك من تحقيق بعض ملامح التغيير خاصة على المستوى الاجتماعي إلى حد أنها أصبحت تمثل بالنسبة لمزارعيها مصدر العيش الوحيد، والسبيل الأمثل للخروج من دائرة الفقر فهذه الزراعة شكلت بديلا ماديا للأسرة الفقيرة التي تحررت من مختلف الإكراهات والضغوطات المادية.

بالرغم من كون عملية اتساع المساحة المخصصة لزراعة الكيف قد أحدثت تدريجيا، فإن أغلبية الملاحظين المحليين يتفقون على جعل فترة 1985 -1987 هي بداية الاتساع السريع لمساحة الزراعة القنبية، وقد استقرت هذه المساحة في حدود 56000 هكتار منذ 1994، وما فتأت زراعة الكيف تتوسع سنة بعد أخرى لتشمل عدة مناطق لإقليم تاونات وذلك على حساب الغابة.

مع بداية كل موسم فلاحي يلاحظ استعداد مكثف لمزارعي الكيف يترجمه إتلاف عشرات الهكتارات خاصة بدوار "المشاع" بجماعة "ودكة". وقد لوحظ سنة 1993- 1995 انتشار هذه الزراعة بمنطقة غفساي خاصة بالمناطق المحادية لكتامة كدوار "لمشاع" (جماعة ودكة) ودوار "تاورطة" (جماعة سيدي المخفي) و قبيلة بني مجرو (جماعة الرتبة).

[1] - مصلحة المياه والغابات بدائرة تاونات، 2025.

ويمكن تفسير انتشار هذه الزراعة بسهولة حصول الفلاح على البذور انطلاقا من مزروعه الخاص أو من عند أحد الجيران أو شراء هذه البذور (وتبلغ قيمة الحدود عادة ما بين 25 إلى 40 درهم للكيلوغرام الواحد) ويلزم 30 كيلوغرام من البذور لزراعة هكتار واحد.

والجدير بالذكر أن المجال الغابوي هو الذي يدفع ثمن توسع زراعة الكيف لكسب مساحات شاسعة، نظرا لخصوبة الأراضي المجتثة، التي تدر محصولا وافرا ويعزى استمرار انتشار هذه الزراعة إلى عدم قدرة العمليات التنموية لحد الآن على توفير متطلبات العيش للسكان

2.2.2 . مظاهر التدهور التي لحقت غابة ودكة جراء إدخال زراعة الكيف

إن الإنسان الذي استقر في هذه المنطقة قد نزل بكامل ثقله على الغطاء الغابوي بحيث جعل منه متنفسه الوحيد للحصول على الموارد وتحقيق احتياجاته وذلك عن طريق استعماله في عدة أغراض (الحصول على أراضي زراعية، بناء المسكن، الرعي) ويتمركز بجبل ودكة أكثر من 30 دوارا منها حوالي 16 تستقر داخل فجوات غابوية أو بمحاداة الشريط الغابوي بشكل شعاعي حول القمة.

فدوار تاينرة (جماعة الرتبة) الذي يوجد بالسفح الشمالي الشرقي على ارتفاع 950م يعتمد معظم سكانه على الغابة لتلبية حاجياتهم من الحطب والرعي.

ويعتبر سكان هذه المنطقة من بين العناصر النشيطة التي تساهم بشكل فعال في إتلاف الغابة ويظهر ذلك من خلال المساحات الشاسعة المجتثة التي تحيط به. وكذا ارتفاع معدل المخالفات الغابوية بهذا الدوار الذي وصل إلى 494 مخالفة سنة 2020.

خاتمة

على اعتبار أن هذا الموضوع يندرج تحت عنوان "انتشار زراعة الكيف وآثارها على تدهور الغطاء الغابوي بجبل ودكة"، فقد كان لموقعها الجغرافي بالريف الأوسط الغربي وميكانيزماتها المناخية ذات الطابع المتوسطي وظرفيتها البيومناخية المتنوعة بالإضافة إلى العوامل الإيكولوجية إن وفرت ظروف ملائمة لوجود غطاء نباتي متنوع ساهم إلى حد كبير في استقرار السكان بالمنطقة.

لكن بالمقابل كان لهزالة مستوى الإنتاج الفلاحي وانعدام مشاريع تنموية وهشاشة البنية الاقتصادية، أن أدى إلى ترسيخ العقلية الريعية والبحث عن موارد اقتصادية جديدة فكان الحل هو زراعة القنب الهندي التي عرفت مساحتها توسعا هاما منذ 1995 خاصة على حساب المجال الغابوي، وهذا ما جعل الغابة تعرف تدهورا كبيرا أدى إلى تراجع وإتلاف مئات إن لم نقل آلاف الهكتارات التي راحت نتيجة الحرائق

وعمليات القطع وإن تعددت الأسباب فغالبا ما يكون الحل وهو البحث عن أراضي زراعية للقيام بالزراعة المحظورة.

ولأن أي سلوك بشري له تأثيره على مجموع عناصر المنظومة البيئية فقد صاحب التوسع المجالي للزراعة الكيف والتراجع السريع للرقعة الغابوية، تدهور مستمر للتربة والتي أصبحت عرضة للتعرية بفعل غياب الغطاء النباتي الواقي لها كما أدى انتشار الزراعة التسويقية إلى استنزاف كبير للموارد المائية، إضافة إلى تدني والتنوع الحيواني.

من جهة أخرى، فان مشاريع التنمية الريفية بالمنطقة مرورا بمشروع "الديرو" ومشروع "ميدا" مثلا، وبالرغم من بعض التأثيرات البيئية والسوسيو اقتصادية التي خلفتها، فان محدوديتها وعدم فاعلية بعض أهدافها جعل مؤشرات الفقر والهشاشة مرتفعة، مما جعل الساكنة الريفية تبحث عن موارد اقتصادية بديلة عن زراعة الحبوب والقطاني وتربية الماشية وغراسة الاشجار المثمرة، لعل أبرزها زراعة الكيف التي انتشرت بشكل سريع على حساب الملك الغابوي.

لائحة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

- أبو عبيد عبد الله البكري، (1963): المسالك والممالك، كتاب المغرب في ذكر أفريقية والمغرب. مكتبة أمريكا والشرق، طبعة، باريس، 212 صفحة.

- حسن ضايض ومحمد أمياي، (2008): الحمولة البشرية جنوب الريف الأوسط، الخصائص والتطور، مجلة جغرافية المغرب، عدد 1 – 2، الصفحات 45-48.

- محمد العبادي، (2015): الغطاء الغابوي للريف الأوسط الجنوبي وعلاقته بالضغط البشري (حالة غابة جبل ودكة)، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس.

- جريدة صدى تاونات،(2014): عدد 268 من 15 إلى 30 أبريل

- مصلحة المياه والغابات بدائرة تاونات 2023.

المراجع باللغات الأجنبية

- Aalouane N. (1988): Caractérisation édaphique et bioclimatique du massif de Jbel Outka (Rif Central). Th.Doct.''Nouveau Régime''. Dir : Avenard (Jean-Michel). C.E.R.E.G, Univ. Louis Pasteur (Strasbourg I), Strasbourg, France. 250p.

- Avril P, et all,(1966): Vocation des Terrains dans le Cadre du Développement économique et Rural au Rif Occidental au Maroc, Pédologie, XVI, 2,10. 3cart. 6 tabl. Gand. pp 143-166.

- Maurer Gérard. (1968): Les montagnes du Rif Central: étude géomorphologique. Th. Doct. Etat. Dir: (Dresch (Jean). Univ. Paris, Paris, France. 499 p.

- Sauvage Ch. (1958): Intérêt biogéographique du Bou-Hachem (Rif Occidental), Société des Sciences Naturelle et Physique du Maroc. T, 38, pp. 17-26

الواقع التحفيزي لمنظومة الترقي وأثره على أداء الموظف العمومي

The motivational reality of the promotion system and its impact on the performance of public employees

الباحث: الدكتور سفيان مشرف

جامعة الحسن الاول -كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات
المملكة المغربية

ملخص

إن قبول الموظف اتخاذ الوظيفة مهنة ، معناه قبول تحمل المسؤوليات و الالتزامات التي تفرضها عليه هذه الوظيفة ، غير أن هذا الموظف الذي قبل تحمل هذه الواجبات يعرف من جهة أخرى أن على الإدارة أن تعمل من باب التحفيز على إتاحة الفرصة له خلال حياته الإدارية لتحسين مستوى أجره و الرفع من مقداره، و أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الترقية و على الخصوص الترقية في الدرجة ، التي لها أهمية بالغة في صعود الموظف أكبر الدرجات و السلالم الإدارية ، و انطلاقا من ذلك سنحاول البحث في مدى حجم فرص ترقي الموظف العمومي في الدرجة وفي نفس الوقت البحث في الحدود التي تحول دون ذلك من خلال نموذج الدراسة الميدانية .

كلمات مفاتيح: الموظف العمومي - ترقية – أجر – الدرجة - السلالم الإدارية – التحفيز – الوظيفة.

Abstract :

When an employee accepts a job as a profession, it means accepting the responsibilities and obligations that this job imposes on him. However, this employee who has accepted to bear these duties knows, on the other hand, that the administration must work, as an incentive, to provide him with the opportunity during his administrative career to improve his salary level and increase its amount. This can only be achieved through promotion, especially promotion in grade, which is of great importance in the employee's ascent to higher administrative ranks

and ladders. Based on this, we will try to examine the extent of the opportunities for the public employee's promotion in grade and at the same time examine the limits that prevent this through the field study model.

Keywords: Public employee - promotion - salary - grade - administrative ladders - motivation - job.

مقدمة:

انطلاقا من كون الوظيفة تخضع لنظام المهنة وليس لنظام الشغل، فإنه من باب المنطق ألا يتصور الموظف البقاء طيلة حياته الإدارية في درجة واحدة ، و لكنه يرتقي دوما إلى الأمام في أفق يسوده الطموح.

و لما كان من المتوقع أن الموظف قد يتمكن من تنمية قدراته و مهاراته، فمن باب المعقول أن ينال المكافأة عن طريق الترقية، و هي نوع من المكافأة في الدرجة و الرتبة والمكانة الوظيفية، كما تترتب عنها انعكاسات معينة على الإدارة من جهة و على الموظفين العاملين بهذه الإدارة من جهة أخرى . و هذه الانعكاسات قد تكون في غالبها انعكاسات إيجابية، إذ أن الترقية تعمل على تحسين وضعية الموظف من الناحية المادية والمعنوية، كما أنها تمكن الإدارة من استغلال كفاءات الموظفين و أنشطتهم المختلفة للقيام بمسؤولياتها المتعددة، مما يؤدي إلى تحفيز الموظفين و الرفع من عطائهم ومردوديتهم وحثهم على بذل قصارى جهدهم في إنجاز العمل. و لدراسة موضوع الترقية على أرض الواقع والبحث في مدى تأثيره على أداء الموظف لا بد من طرح مجموعة من التساؤلات التي تشكل مفاتيح للإجابة عن هذا الإشكال، من قبيل ما مدى حجم الفرص المتاحة أمام الموظفين للحصول على الترقية ، خاصة الترقية في الدرجة أو ما مدى حجم التأثير المادي لأصناف الترقية على أجر الموظف ؟ و ما مدى رضا الموظف عن منظومة الترقية ككل ؟

المطلب الأول: قراءة تحليلية لمدى فرص الترقي في الدرجة

إن قبول الموظف اتخاذ الوظيفة مهنة ، معناه قبول تحمل المسؤوليات و الالتزامات التي تفرضها عليه هذه الوظيفة ، غير أن هذا الموظف الذي قبل تحمل هذه الواجبات يعرف من جهة أخرى أن على الإدارة أن تعمل من باب التحفيز على إتاحة الفرصة له خلال حياته الإدارية لتحسين مستوى أجره و الرفع من مقداره ، و أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الترقية و على الخصوص الترقية في الدرجة ، التي لها أهمية بالغة في صعود الموظف أكبر الدرجات و السلالم الإدارية ، و انطلاقا من ذلك سنحاول البحث في مدى حجم فرص ترقي الموظف العمومي في الدرجة وفي نفس الوقت البحث في الحدود التي تحول دون ذلك من خلال نموذج الدراسة الميدانية .

الفرع الأول: محدودية فرص الترقية في الدرجة

تعتبر فرص الترقية المتاحة أمام الموظف ليتقدم في وظيفته و يصعد السلم الإداري ويشغل المراكز التي يطمح إلى الوصول إليها، من العوامل الهامة التي تحفزه على الاستمرار في عمله و بذل الجهد

المطلوب فيه و تحقيق الأداء المتميز ، ويجب أن لا يغيب عنا و نحن نتناول الترقية بأن لها أبعادها المختلفة التي يمتزج فيها أنواع مختلفة من أنواع حوافز العمل . فبينما هي مصدر مالي لرفع دخل الفرد فإن لها جانبها المعنوي الذي يجده الموظف في تقدير رئاسته له على كفاءته في عمله و استحقاقه لهذه الترقية بجهده.

والترقية باعتبارها نظاما إداريا تعتبر عاملا من عوامل حافزية البيئة الإدارية وبالتالي لها أثرها المباشر على حافزية المناخ الوظيفي، هذا بالإضافة إلى أن الترقية لها ارتباط بجودة العلاقة بين الرئيس و المرؤوس ، حيث تأخذ التقارير السنوية دور الربط بينها (1) . ورغم أن الترقية في الرتبة تتم بناء على شروط وضوابط حددها القانون. إلا أن هذا النوع من الترقية يتم في جميع الأحوال بشكل آلي عن طريق الأقدمية من خلال نسق الترقي البطيء سواء تحققت الشروط الأخرى للترقية في الرتبة أم لا ، و أن عامل الأقدمية و الزمن هو الذي يحكمها بشكل أكبر ، و أن الموظف سيرقى في رتبه مهما يكن بشرط قضائه مدة من الأقدمية ، بعكس الترقية في الدرجة التي لا تحقق بشكل آلي ، بل يشترط أن تتم عن طريق الاختيار بناء على شروط دقيقة قد يصعب تحققها ، أو تتم عن طريق امتحان الكفاءة المهنية الذي قد لا ينجح فيه الموظف ، لذلك ونظرا لأهمية الترقية في الدرجة و تعقد الشروط و الضوابط التي تحكمها طرحنا السؤال على موظفي العينة المستقصاة حول مدى فرص الترقية المتاحة أمامهم في الدرجة ، فكانت أجوبتهم كالتالي:

جدول رقم 1: فرص الترقية في الدرجة

بيان الجواب	النسب المئوية	عدد الأجوبة
كبيرة	%10	3
متوسطة	%46,66	14
ضعيفة	% 43,34	13
شبه منعدمة	% 0	0
المجموع	% 100	30

[1]) طالب بن هلال الحوسني ، :إشكالية التحفيز المادي و المعنوي في الوظيفة العمومية العمانية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة ، جامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية ، الرباط ، السنة الجامعية 1992/1991، ص 21 .

إن مضامين هذا الجدول تبين أن 10% فقط من الموظفين يعتبرون أن فرص الترقية في الدرجة كبيرة ، وهي نسبة ضعيفة و لا تعبر عن رأي الأغلبية و إن كان فيها نوع من المزايدة لأن 43, 34% منهم يعتبرون عكس ذلك ، أن فرصها ضعيفة ، كما يعتبر 46,66% منهم أن فرصها متوسطة ، و لا أحد منهم يعتبر أن فرصها شبه منعدمة .

إذا يلاحظ أن النسب الكبيرة احتلها المعبرون على أن فرص الترقية في الدرجة متوسطة و الذين يعتبرون أنها ضعيفة ، مما يعني أن الترقية في الدرجة تعتريها مجموعة من النقائص و الحدود التي تؤثر على أثرها كحافز مادي ، و التي ترجع إلى مجموعة من الأسباب .

الفرع الثاني: أسباب ضعف فرص الترقية في الدرجة

انطلاقا من كون البحث العلمي ينطلق من التصورات و الافتراضات التي يضعها الباحث للبحث في موضوع ما لتأكيد أو دحض ما افترضه من فرضيات من خلال تجريبها على أرض الواقع ، فإننا عند تساؤلنا عن مدى حجم الفرص المتاحة للموظفين للترقي في الدرجة ، طرحنا ارتباطا بهذا السؤال افتراضا يتعلق بوجود أسباب مسؤولة عن ضعف الترقي في الدرجة ، على شكل أجوبة اختيارية ليختارها المستجوبون ليحددوا لنا رأيهم بخصوص الأسباب التي يرون أنها تؤدي إلى ضعف فرص الترقي في الدرجة . فكانت أجوبتهم الاختيارية كالتالي :

جدول رقم 2 : أسباب ضعف فرص الترقية في الدرجة

بيان الجواب	النسبة المئوية	عدد الأجوبة
ضرورة انتظار سنوات طويلة	% 36,66	11
المحاباة و العلاقات	%13,33	4
كثرة عدد المتنافسين المتوفرين على شروطها	%10	3
ضعف المناصب المالية المخصصة للترقية في الدرجة	% 40	12
المجموع	% 100	30

يلاحظ من خلال قراءة هذا الجدول أن أقوى الأسباب التي تؤدي إلى ضعف الترقي في الدرجة و التي مال إليها المستجوبون بنسبة كبيرة وصلت إلى 40 %، هي ضعف المناصب المالية المخصصة للترقية في الدرجة ، فهذا النوع من الترقية و خاصة عن طريق أسلوب الترقي بالاختيار ليس مطلقا ، بمعنى أنها ليست مفتوحة في وجه جميع الموظفين الأكفاء و المثابرين ، بل إنها مقيدة بشرط النصاب المالي ، و يعني هذا الشرط أن هذه الترقية لا تتم إلا في حدود نسبة معينة من المناصب المالية المخصصة في الميزانية أي حتى و لو استكمل الموظف جميع الشروط الشكلية و الموضوعية فإنه لا يمكن أن يرقى في درجته إذا لم يكن يتوافر العدد الكافي من المناصب المالية المخصصة للترقي في الدرجة ، و بالتالي يعتبر قيد النصاب المالي أهم عائق يحجم من فرص الترقية في الدرجة حيث تكون السلطة الإدارية للإدارة ملزمة باحترام النسبة المئوية المقررة من المناصب ولا يمكن لها أن تتجاوزها.

" وعليه فترقية الدرجة عن طريق الاختيار ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى ما يمنح لكل وزارة من مناصب جديدة ، فكلما ارتفع عدد المناصب المسموح بإحداثها كلما زادت حظوظ الموظفين في الترقية ، و كلما تقلصت المناصب انخفضت فرصة الموظفين في الترقية ، ولقد عرفت السنوات الأخيرة نقصا ملحوظا في عدد المناصب المالية المحدثة مما انعكس سلبا على فرص ترقية الموظفين و بالتالي على تحسين أجورهم " (1). الشيء الذي يجعل الموظف ينتظر سنوات بعد سنوات للحصول على الترقية ، وهذا ما أكده 36,66% من الموظفين المستجوبين ، مما يعني أنهم يعانون الانتظار الطويل للحصول على الترقية في الدرجة ،بل و حتى في الترقية في الرتبة، " المقننة بشكل حازم لدرجة لا تتيح تخطي سلم الأجور الواحد إلا بعد 21 سنة على الأقل ، وهو عمر لا نظير له في مجالات اجتماعية أخرى غير الوظيفة العمومية المركزية و المحلية ، أما في حالة النسق المتوسط فإن هذه المدة المطلوبة ترتفع لتصل إلى 26 سنة على الأقل ، و عندما تكون النقطة المحصل عليها سنويا ضعيفة ، فإن العمر الواجب لتخطي السلم الواحد يصبح أقرب إلى العمر الإداري برمته، أي 39 سنة على الأقل ، وعليه فلا مجال هنا للحديث عن ترقية في الرتبة تخدم فعلا أهداف المنظمة الإدارية المفروض فيها التطور المستمر "(2).

كما رأى 10% من الموظفين المستجوبين أن ضعف فرص الترقي في الدرجة يرجع إلى كثرة عدد المتنافسين المتوفرين على شروطها ، ورغم أن هذه النسبة قليلة ، فإنها تفسر بوجود عدد من الموظفين العاملين بالإدارة الضريبية نموذج الدراسة الميدانية المتوفرين على مدة من أقدمية العمل و المتوفرين

[1]) محسن محمد : مساهمة في دراسة نظام أجور الموظفين بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية - الرباط السنة الجامعية 1987/ 1988، ص 216 .
[2]) حميد قهوي : مساهمة في دراسة سلوك الإدارة المغربية ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ، جامعة الحسن الثاني ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ،الدار البيضاء - عين الشق كلية ، السنة الجامعية 2000 / 2001، ص 210 .

أيضا على عناصر الكفاءة و الجدية والتقدير من طرف الإدارة ، مما يجعلهم يمتلكون شروط الترقي في الدرجة ، لكنهم ليسوا كثر طالما لم يعتبر إلا 10% من المستجوبين أن سبب ضعف فرص الترقي في الدرجة يرجع إلى كثرة عدد المتنافسين على شروطها .

من الأسباب التي تؤدي إلى ضعف فرص الترقية في الدرجة بالنسبة لفئة من الموظفين دون غيرهم، المحاباة و العلاقات داخل الإدارة مع الرئيس ، و هذا الرأي لم يتبناه إلا 13,33% من الموظفين المستجوبين، و هي نسبة ضعيفة ، لكن وجودها رغم ذلك معبر عن وجود عيب في مسار الترقي بهذه الإدارة الذي و إن كان ليس بالكبير ، طالما أن هذه النسبة ليست بالغالبة ، فإنه يقدح في مصداقية ترقي بعض الموظفين في الدرجة في هذه الإدارة، خاصة و أن الإطار القانوني و التنظيمي للترقية بنوعيها (في الدرجة و في الرتبة) يفتح المجال لباب المحاباة و العلاقات من خلال نافذة تنقيط وتقييم الموظفين، إذ من شروط الترقي في الدرجة و حتى في الرتبة الحصول على نقطة ، وذلك بالخضوع لتقييم يجريه رئيس الموظفين و أيضا للتنقيط بناء على مجموعة عناصر محددة. ونظرا لأهمية دور جانب تنقيط و تقييم الموظفين سألناهم عن رأيهم في هذا النظام فكانت أجوبتهم كالتالي :

الجدول رقم3: نظام التقييم و التنقيط

بيان الجواب	النسب المئوية	عدد الأجوبة
مناسب	%76,66	23
غير مناسب	%23,33	7
المجموع	% 100	30

يشكل تقييم الأداء الإداري للموظفين أداة أساسية لتدبير الموارد البشرية، فهو فرصة للموظف ولرئيسه لبناء علاقة تواصلية بينهما، وهو أداة لتدبير الحياة المهنية للموظف للتوفيق بين كفاءاته و المنصب الذي يشغله و إجراء معرفة حقيقية بالموظفين وبكفاءاتهم ووظائفهم. كما أنه يسعى إلى تحسين و تطوير أداءهم و يوفر كما كبيرا من المعلومات الهامة لمسؤولي الإدارة التي تساعد في الكشف عن مدى ملاءمة

السياسات التي تتبعها الأجهزة الإدارية في اختيار العاملين و التعيين و الترقيات (1). ويعتبر التنقيط وسيلة للحكم من خلالها على الموظفين و تحديد حجم كفاءاتهم و استحقاقاتهم للترقية بعد إجراء تقييم لأدائهم .

وقد لاحظنا عند استفسارنا للموظفين المستجوبين عن مدى تناسبية نظام التنقيط والتقييم ، أن الأكثرية منهم و بنسبة 76,66% ترى أن هذا النظام مناسب ، وإن كانت هذه النسبة تتناقض شيئا ما مع تحليل نتائج الجدول رقم 25 المتعلق بفرص الترقية في الدرجة والتي أكدت أن فرصها تتراوح بين المتوسطة والضعيفة، الشيء الذي يفرض علينا التعامل معها بحذر .

كما اعتبرت نسبة 23,34% من الموظفين المستجوبين أن نظام التنقيط والتقييم غير مناسب ، ورغم أن هذه النسبة ضعيفة مقارنة مع نسبة 76,66% التي رأت عكس ذلك ، إلا أنها تعبر عن موقف سلبي لبعض الموظفين من هذا النظام مما يعني امتعاضهم منه ، ولعل ذلك يرجع إلى غياب الدقة و الوضوح في بعض معايير التنقيط بالنسبة لهم ، " فشخصية المشرف عليه إن كان متشددا أو متساهلا ، و طبيعة العلاقة التي تجمعه مع مرؤوسيه سواء منها الوظيفية أو الإقليمية أو العائلية ، كلها عوامل تؤثر على تقديره مما ينتج عنه ظهور بعض التجاوزات في تنقيط الموظفين و تقييم أدائهم ، هذه التجاوزات التي يمكن أن تحدث في أي إدارة عمومية، و التي نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

- تشدد المشرف في عملية التنقيط و مغالاته في إعطاء تقديرات منخفضة لموظفيه ، مما يترتب عنه حالة من الإحباط لدى الموظفين خاصة المجدين منهم ، و بالتالي إشاعة جو من اللامبالاة و الإهمال داخل الإدارة . وقد يرجع سبب هذا التشدد إلى عوامل لصيقة بشخصية المقيم بالأساس كصرامته و شدة طباعه أو نظرته المتعالية (2) .

- أو تحيز المقيم و عدم نزاهته في التنقيط الذي يمنح لبعض الفئات من الموظفين النقاط الجيدة على حساب فئات أخرى ، و ذلك على أساس العلاقات الشخصية التي تربطهم به ، مما ينتج عنه التضحية بمعايير التنقيط الموضوعي التي ترتكز على الكفاءة و الجدارة والاستحقاق ، و يؤثر سلبا على معنويات العاملين في الوحدة الإدارية (3) .

---

[1]) مصطفى أيت بولي : قياس الأداء الإداري في الإدارة العمومية ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية - أكدال الرباط ، السنة الجامعية 2002/ 2003، ص 60 .

[2]) سيدي محمد سالم : تقنيات تدبير الموارد البشرية في الوظيفة العمومية المغربية ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام ، جامعة الحسن الثاني – كلية الحقوق عين الشق الدار البيضاء 2001 / 2002 ص 25 .

[3]) بشرى الوردي : تقييم الأداء في الوظيفة العمومية المغربية ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – السويسي ،السنة الجامعية 2008/ 2009. ص 32 .

كما يمكن تفسير اعتبار نسبة 23,34% من المستجوبين أن نظام التنقيط و التقييم غير مناسب، باستمرار وجود بعض الثغرات في هذا النظام رغم محاولة تحسينه بالمرسوم رقم 1.05.1367 الصادر في 29 شوال (2 ديسمبر 2005) بتحديد مسطرة تنقيط وتقييم موظفي الإدارات العمومية ([1]) . فالمادة 2 من هدا المرسوم التي تحدد مؤشرات التقييم في ما يلي مازالت تعتريها بعض النقائص :

- ✓ إنجاز الأعمال المرتبطة المرتبطة بالوظيفة ؛
- ✓ المردودية ؛
- ✓ القدرة على التنظيم؛
- ✓ السلوك المهني؛
- ✓ البحث و الابتكار.

هذه المعايير ما زال الالتباس و التأويل مستمرا وحاضرا في التعامل معها، وعلى سبيل المثال، فحدود التمييز بين معياري " إنجاز الأعمال المرتبطة بالوظيفة" و"المردودية" غير واضحة ، ذلك أن مردودية الموظف هي في أصلها إنجاز لكافة الأعمال المرتبطة بمهامه ووظائفه ، و إلى جانب المؤشرين السابقين نجد عنصرا آخرا يتمثل في "القدرة على التنظيم " و الذي يظل غامضا في أساسه ، و يعبر عن معاني عديدة و ملتبسة، فقد يفيد علاقة الموظف برئيسه أو احترام المستويات المحددة على مستوى الهيكل التنظيمي، نفس الأمر بالنسبة لمؤشر " السلوك المهني " ومؤشر " البحث و الابتكار " حيث الغموض وعدم الدقة في المفاهيم ، فماذا يقصد بالسلوك المهني ، الحضور في الوقت أو حسن المعاملة ؟ و نفس الشيء بالنسبة لمؤشر " البحث و الابتكار" فما هو مجال البحث، وهل في الإدارة أجواء وظروف للبحث والإبداع ([2]).

إذا فهذه الثغرات في نظام التنقيط و التقييم تفرض إقامة نظام لتقييم أداء الموظفين ومردوديتهم اعتمادا على معايير و ضوابط واضحة تتيح الحكم على المؤهلات و الكفاءات التي يتمتع بها العاملون بالإدارة بشكل يجعل من تقييم المردودية أداة للتدبير الجيد و عملية تهدف إلى إثارة الموظفين و مساهمتهم في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها الكيان الإداري ([3]).

---

[1]) المرسوم السابق هو المرسوم الملكي رقم 68 . 988 بتاريخ 1 صفر 1388 (17 ماي 1968) المتعلق بتحديد مسطرة عمومية لتنقيط وتقييم موظفي الإدارات العمومية في الرتبة و الدرجة ، منشور بالجريدة الرسمية عدد 28901 .

2) ميلود السعيدي : إشكالية التحفيز بالإدارة الجماعية - بلدية خريبكة نموذجا- رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة الحسن كلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية - سطات ، السنة الجامعية 2008 / 2009، ص 96 /97 .

[3]) عبد الحفيظ أدمينو : نظام البيروقراطية الإدارية في المغرب ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ،جامعة محمد الخامس – كلية الحقوق– أكدال – الرباط ، السنة الجامعية 2001-2002، ص 308 .

إن حصول الموظفين على فرص جيدة للترقية لا يعد لوحده عاملا من عوامل التحفيز المادي للتأثير على أداء ومردودية الموظف إذا لم تؤدي هذه الترقية إلى الزيادة المهمة في أجره وإلى تحسين دخله المادي حتى يشعر بالرضا التام عن هذه الترقية.

المطلب الثاني: قراءة تحليلية لحجم آثار الترقية على الموظف العمومي

إن فعالية نظام الترقية تقاس في الحقيقة بما يحدثه هذا النظام من تحسين لأجور الموظف ، فكلما كانت الزيادة في الأجر الناتجة عن الترقية مهمة كلما كان اهتمام الموظف بعمله أكبر ، و كلما كانت هذه الزيادة ضئيلة كان اهتمامه أقل ، و بالتالي فلحجم الزيادة المالية التي تترتب عن الترقية بنوعيها أهمية بالغة بالنسبة للموظف الذي يسعى إلى تحسين أجره ودخله المادي حتى يتمكن من تلبية احتياجاته و احتياجات أسرته الضرورية ويواجه ارتفاع تكاليف المعيشة المتزايدة ويعيش حياة الكرامة و الكفاية ويشعر بالرضا التام عن نظام الترقية الذي يتم من خلاله تقدير و تنمية الموظفين المجدين و مكافأتهم على جهدهم لأن ذلك سيؤدي إلى بذل المزيد من العطاء و التفاني في أداء المهام.

الفرع الأول: مدى تأثير الترقية في الرتبة والدرجة على أجر الموظف

لكي يكون نظام الترقية إيجابيا يجب أن يضمن للموظف زيادة ملموسة في أجره تساير أهم المراحل التي يقطعها خلال حياته الإدارية، و إلا فقدت الهدف المتوخى منها فالموظف يلج أسلاك الإدارة وهو يتطلع إلى تحسين أجره الأولي عن طريق تقنية الترقية حيث يرى في هذا الأجر مجرد بداية، سينمو ويزداد مع تسلقه للرتب و الدرجات عن طريق الترقية ، و نظرا لأهمية الجانب المادي في حياة الإنسان ودور الحوافز المادية في تحريك دوافع العمل لدى الموظف و حثه على بذل كل طاقاته و جهوده في أداء عمله، وما يمكن أن تشكله الترقية من وعاء لهذا الجانب ، طرحنا السؤال على الموظفين المستجوبين حول ما إذا كانت الترقية في الرتبة و في الدرجة ، تؤثر عل أجورهم من الناحية المادية.

الجدول رقم 4 :مدى تأثير الترقية في الرتبة على أجر الموظف

بيان الجواب	النسب المائوية	عدد الأجوبة
بالإيجاب	%20	6
بالنفي	% 50	19
بشكل ضعيف	%30	15
المجموع	% 100	30

إن الترقية في الرتبة تتم داخل نفس الدرجة ، بمعنى أنها لا تنيط بالموظف مهاما جديدة ولا تحمله مسؤوليات أكبر من تلك المسندة إليه ، و من ثم يكون الهدف الأساسي من هذا النوع من الترقية هو تحسين مستوى أجور الموظفين وجعلها مسايرة لتطوير حياتهم الإدارية ، و من أجل تحقيق هذا الهدف وقع تعميم ترقية الرتبة على جميع الموظفين و تم تنظيمها بكيفية تجعلها تتحقق بصورة آلية بالاعتماد على الأقدمية وحدها([1]).

غير أنه بالرغم من ذلك فإن ترقية الرتبة لا تستجيب للهدف المتوخى منها، و هي بالتالي لا تحقق طموحات الموظفين فيما يخص الزيادة في مرتباتهم وخاصة أولائك الذين ينتمون منهم إلى الدرجات الدنيا و المتوسطة ، و ما يؤكد هذا الأمر هو ما يوضحه الرسم المبياني أعلاه ، حيث إن نسبة قليلة من الموظفين المستجوبين لا تتجاوز 20% هي التي تعتبر أن الترقية في الرتبة تؤثر جيدا من الناحية المادية في أجورهم، في حين أن نصف الموظفين المستجوبين بنسبة 50% يرون عكس ذلك ، و 30% منهم يرون أنها تؤثر في الأجر بشكل ضعيف، وهاتين النسبتين الأخيرتين تعبران بقوة عن موقف سلبي للمستجوبين من ضعف الزيادة المادية التي تترتب عن الترقية في الرتبة .

ويرجع السبب الرئيسي في ضعف الزيادة المالية الناتجة عن ترقية الرتبة إلى عيب في شبكة الأرقام الاستدلالية المعمول بها، ذلك أن جميع الرتب المكونة للدرجات تم ربطها بأرقام استدلالية دون الاعتماد على معايير علمية دقيقة، مما أفقد الترقية في الرتبة مدلولها الحقيقي، فعيوب شبكة الأرقام الاستدلالية الحقيقية تتمثل في ضيق الفارق بين أول وآخر رقم استدلالي لكل سلم وخصوصا بالنسبة للسلالم الأولى، ومما لا شك فيه أن من شأن هذه الحالة أن تفقد الترقية من رتبة إلى أخرى داخل نفس السلم وزنها ومدلولها.

وتبدو هزالة الزيادة المالية الناتجة عن ترقية الرتبة خاصة لدى الشرائح الدنيا والمتوسطة من الموظفين، خاصة وأنها الفئة الأكثر حاجة من غيرها إلى التشجيع والتحفيز نظرا لضآلة أجورها، وبالتالي فهذا الوضع لا يمكن أن يجعل من الترقية في الرتبة أداة لتحسين أجر الموظف، مما يجعلنا نرى أن هذا النوع من الترقية يفتقد للطابع التحفيزي من الناحية المادية، فأي أثر مادي وحتى معنوي ستتركه ترقية أحد الموظفين من رتبة إلى أخرى داخل درجته على أدائه ومردوديته، بلا شك سيكون هناك فقط أثر ضعيف وضعيف جدا. هذا عن الترقية في الرتبة، فماذا عن رأي الموظفين المستجوبين في الترقية في الدرجة، هل تؤثر هذه الترقية فعلا في أجورهم من الناحية المادية أم العكس هو الصحيح؟

[1]) محسن محمد: مرجع سابق، ص 205 .

الجدول رقم 5 : مدى تأثير الترقية في الدرجة على أجر الموظف

بيان الجواب	النسب المائوية	عدد الأجوبة
بالنفي	%13,33	4
بشكل ضعيف	%13,33	4
بالإيجاب	%73,33	22
المجموع	% 100	30

يتبين من خلال الرسم المبياني أعلاه أن 13,33% من الموظفين المستجوبين يرون أن الترقية في الدرجة لا تؤثر جيدا من الناحية المادية في أجر الموظف و نفس النسبة أي 13,33% رأت بأنها تؤثر بشكل ضعيف في الأجر و هاتين النسبتين ضعيفتين و ليست لهما أية أهمية لأنهما لا تعبران عن رأي الأغلبية التي ترى بنسبة 73,33% أن الترقية في الدرجة تحمل تأثيرا جيدا في أجر الموظف ، و بالتالي فحالها يختلف عن حال الترقية في الرتبة، فهي أكثر أهمية منها، لأنها تنقل الموظف من سلم تأجيري إلى سلم تأجيري آخر أعلى منه، و هو ما لا تحققه الترقية في الرتبة التي يقتصر دورها على نقل الموظف داخل نفس السلم فقط ، إلا إذا توفر على مدة طويلة جدا من الأقدمية تسمح له بتسلق كل الرتب.

وغالبا ما تكون الاستفادة المالية التي يحصل عليها الموظف عند ترقية الدرجة أكثر من تلك التي يجنيها من ترقية الرتبة، فجميع الموظفين في أي إدارة يبذلون قصارى جهدهم ويتمنون الحصول على هذا النوع من الترقية، غير أن فرص الترقي في الدرجة تكون محدودة للغاية، نظرا للأسباب التي تناولناها آنفا في هذا المطلب مما يطرح معه السؤال حول مدى دور منظومة الترقية في الوظيفة العمومية المغربية بنوعيها في تحفيز الموظف وتحقيق رضاه عنها.

الفرع الثاني: قراءة تحليلية لمدى رضا الموظف عن نظام الترقية

يعتبر الرضا الوظيفي للعاملين عن الترقية من أهم مؤشرات الصحة للمنظمة و مدى فاعليتها، على افتراض أن المنظمة التي يشعر فيها العاملون بعدم الرضا سيكون حظها قليل من النجاح مقارنة بالتي يشعر فيها العاملون بالرضا، مع ملاحظة أن الموظف الراضي عن عمله هو أكثر استعدادا للاستمرار

بوظيفته و تحقيق أهداف المنظمة، كما أنه يكون أكثر نشاطا و حماسا في العمل، و أهم ما يميز أهمية دراسة الرضا عن الترقية هو أنها تتناول مشاعر الإنسان إزاءها و إزاء العمل الذي يؤديه ([1]).

وفعالية عملية الترقية تكمن في قدرة النظم المستعملة على إثارة رضا الموظفين وترغيبهم في العمل، أي أن ترتب ترقية الموظفين مستوى معقول من الرضا، فعدم رضاهم عن نظم الترقية وعن تطبيقاتها أو عدم وجودها والاستفادة منها نهائيا يؤدي إلى جمود الفرد ودفن الطاقات المبدعة فيه، و لمعرفة مدى رضا الموظفين عن نظام الترقية المعمول به في الوظيفة العمومية وجهنا السؤال إلى الموظفين المستجوبين لمعرفة درجة رضاهم عن الترقية، فكانت نتائج أجوبتهم كالتالي:

الجدول رقم 6: درجة رضا الموظفين عن نظام الترقية

درجة الرضا	النسب المئوية	عدد الأجوبة
كبيرة	%6,66	2
متوسطة	%46,66	14
ضعيفة	%13,33	4
منعدمة (غير راض)	%33,33	10
المجموع	%100	30

يتبين من خلال هذا الجدول أن فئة قليلة من الموظفين المستجوبين تعد راضية بدرجة كبيرة عن نظام الترقية ، و ذلك بنسبة 6,66% و هي نسبة ضعيفة جدا وليس لها أية أهمية أو دلالة إحصائية، في حين أن 46,66% منهم أجابوا بأنهم راضون بشكل متوسط، 13,33% أجابوا بأنهم راضون عن نظام الترقية بشكل ضعيف ، و 33,33% أجابوا بأنهم غير راضين عنه ، ولعل كون درجة رضاهم تتراوح بين المتوسطة و الضعيفة والمنعدمة يرجع إلى الأسباب التي تناولناها سابقا ، و المتعلقة بضعف فرص الترقية لاسيما في الدرجة ، نظرا لقلة المناصب المالية ووجود شوائب المحاباة و العلاقات التي قد تربط بعض الموظفين بالرؤساء عند تنقيط و تقييم الموظفين ، بالإضافة إلى ضآلة الزيادة المالية التي تترتب عن الترقية ، و على الخصوص الترقية في الرتبة ، و التي تتراوح في أغلب الأحوال بين 70 درهما

[1]) عارف بن ماطل الجريد : التحفيز ودوره في تحقيق الرضا الوظيفي، رسالة ماجستير أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض2007.، ص 47 .

و100 درهما ، بالإضافة إلى ما علل به أحد الموظفين عدم رضاه عن الترقية ،" ...أن ذلك يرجع إلى غلاء الأسعار و هزالة التعويض المادي المترتب عن الترقية ..." فكل هذه الأسباب تؤشر على أن رضا الموظفين عن نظام الترقية ليس إيجابيا مما يمكن معه القول إن نظام الترقية في الوظيفة العمومية المغربية، سواء في الرتبة أو في الدرجة مازالت تسوده بعض النقائص ، و أنه لا يستجيب لمتطلبات وانتظارات الموظف العمومي ، الشيء الذي يجعل وظيفة الترقية كحافز مادي محدودة التأثير في أجر الموظف، وفي نفس الوقت يؤكد صحة الفرضية الثالثة، مما يعني ضعف تأثير الترقية في أداء الموظف وفي الرفع من معنوياته، و لعل الاهتمام بالجانب المعنوي للموظف و العمل على تحفيزه من هذه الناحية يمكن أن يساعد على تدعيم و تقوية منظومة التحفيز بالإدارة العمومية .

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث تقديم صورة واضحة عن منظومة الحوافز المادية كما يؤطرها و ينظمها قانون الوظيفة العمومية و مختلف المراسيم و القرارات، ومختلف الآراء و التنظيرات العلمية في حقلي القانون الإداري و علم الإدارة، و ذلك في خطوة أولى لتقديم الإطار النظري لهذا البحث، و في خطوة ثانية حاولنا دراسة عوامل هذه المنظومة على أرض الواقع لتحديد مدى حافزيتها و تأثيرها على أداء الموظف العمومي، فكانت النتائج متباينة بالنسبة لكل عنصر/ متغير من عناصر التحفيز المادي، حيث خرجنا بخلاصة مفادها أن الحوافز المادية تعتريها بعض النقائص و الحدود التي تحد من فعاليتها وتأثيرها على أداء الموظف العمومي. فبالنسبة للأجر، أكد الموظفون المستجوبون أن أجورهم ضعيفة و غير كافية لتلبية احتياجاتهم و احتياجات أسرهم الضرورية نظرا لعدة أسباب منها الخلل الذي تعرفه منظومة الأجور بالوظيفة العمومية من حيث التفاوت الكبير في أحجام أجور الموظفين ، و نظرا لغلاء المعيشة و أزمة السكن، كل هذه العوامل دفعت نسبة كبيرة من الموظفين المستجوبين إلى التأكيد أن الأجر كحافز مادي ليس له أي تأثير على أدائهم العملي، و أن ضعفه و عدم كفايته يؤدي إلى شعورهم بالحيف و إلى ضعف المردودية، ولعل ضعف المردودية واضح بجلاء في مختلف الإدارات العمومية التي يطغى على موظفيها التمارض و التراخي و التسويف في أداء العمل و خدمة المواطن.

قائمة المراجع

- بشرى الوردي: تقييم الأداء في الوظيفة العمومية المغربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، السنة الجامعية 2008/ 2009.

- حميد قهوي : مساهمة في دراسة سلوك الإدارة المغربية ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ، جامعة الحسن الثاني ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ،الدار البيضاء - عين الشق كلية ، السنة الجامعية 2000.

- سيدي محمد سالم : تقنيات تدبير الموارد البشرية في الوظيفة العمومية المغربية ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام ، جامعة الحسن الثاني – كلية الحقوق عين الشق الدار البيضاء 2001 / 2002 .

- طالب بن هلال الحوسني ، :إشكالية التحفيز المادي و المعنوي في الوظيفة العمومية العمانية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة ، جامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية ، الرباط ، السنة الجامعية 1992/1991.

- عارف بن ماطل الجريد : التحفيز ودوره في تحقيق الرضا الوظيفي، رسالة ماجستير أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض2007.

- عبد الحفيظ أدمينو : نظام البيروقراطية الإدارية في المغرب ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ،جامعة محمد الخامس – كلية الحقوق– أكدال – الرباط ، السنة الجامعية 2001-2002.

- محسن محمد : مساهمة في دراسة نظام أجور الموظفين بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية - الرباط السنة الجامعية 1987/ 1988.

- المرسوم السابق هو المرسوم الملكي رقم 68 . 988 بتاريخ 1 صفر 1388 (17 ماي 1968) المتعلق بتحديد مسطرة عمومية لتنقيط وتقييم موظفي الإدارات العمومية في الرتبة و الدرجة ، منشور بالجريدة الرسمية عدد 28901 .

- مصطفى أيت بولي : قياس الأداء الإداري في الإدارة العمومية ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام جامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية - أكدال الرباط ، السنة الجامعية 2002/ 2003.

- ميلود السعيدي : إشكالية التحفيز بالإدارة الجماعية - بلدية خريبكة نموذجا- رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة الحسن كلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية - سطات ، السنة الجامعية 2008 / 2009.

منهج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الرحمة بالمخالفين، دراسة تطبيقية من السنة النبوية.

The merciful method of prophet Mohammed (peace be upon him) in dealing with opponents An applied study from Sunnah

Dr. Abd El latif Ahmed Yaqoub- Sudan

إعداد : د / عبد اللّطيف أحمد يعقوب محمّد, السودان

جامعة الشّرق للعلوم والتكنلوجيا
ALsharg Ahlia College

مستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان منهج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التعامل الرحيم مع المخالفين، مسلمين كانوا أو غير مسلمين، من خلال دراسة تطبيقية لنماذج مختارة من السنة النبوية, وتبين الدراسة أن الرحمة لم تكن خُلُقًا عارضًا في سيرة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بل منهجًا أصيلًا منضبطًا بالحكمة والمصلحة الشرعية، يوازن بين الدعوة والعدل، وبين الرفق والحزم. وقد أتّبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

وخلصت الدراسة إلى نتائج مهمة, منها:

1/ أنّ الرحمة أصل جامع في المنهج النبوي, وشمولها لكل أصناف المخالفين.

2/ فاعلية الرحمة في تصحيح الأخطاء واستمالة القلوب.

3/ حرص النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على هداية المخالفين.

وبناء على النتائج تقدم الدراسة التّوصيات التّالية:

1/ توجيه الدعاة وطلاب العلم لمزيد من الدراسة حول المنهج النبوي في الرحمة في التعامل مع المخالفين.

2/ إدراج هذا الموضوع ضمن مناهج التعليم العام والعالي.

3/ توجيه الدعاة إلى الاقتداء بالمنهج النبوي في إدارة الخلاف.

كلمات مفتاحية: الرحمة، المخالفون، السنة النبوية، المنهج النبوي، الدعوة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

Abstract

The present study aims to explain the merciful method of the prophet (PBUH) in dealing with the opponents whether they are Muslims or non-Muslims. This is done through applied studies on a number of selected examples from The Sunnah. The study explained that his mercy is not a casual matter but inherent in him and well-disciplined by wisdom and the interest of Sharia that make a balance between the invitation and justice and between delicacy and decisiveness. The researcher adopted the descriptive analytical methodology for data collection. The most important findings are as follows:

1/ mercy is inherent in the nature of the prophet method and included all types of opponent.

2/ being mercy is an effective method in correcting mistakes and convincing

3/ the prophet is keen to guide the opponents to the right path.

Based on the above findings, the study forward the following recommendations:

1/ diligent preachers and students conduct further research on the topic.

2/ this topic should be included in the higher education curriculum

3/ preachers should follow the prophet method in managing differences

Last but not least praise be to Allah the Lord of the Universe.

Key words: mercy - opponents – Sunnah – method – invitation

بسم الله الرّحمن الرحيم

وصلى الله وسلّم على سيدنا محمّدٍ في الأولين والآخرين

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان:

1/ أبرز مظاهر الرحمة وشمولها في تعامل النبي صلى الله عليه وسلم مع المخالفين.

2/ الإسلام دين رحمة وسلم, لا غلظة وحرب.

3/ رحمة النبي صلى الله عليه وسلم بالمخالفين, لا تعني التنازل عن الحق.

4/ مفهوم المخالف وأنواعه في السنة النبوية.

المنهج المتّبع في الدراسة:

أتّبع المنهج الوصفي التحليلي

أسباب اختيار الموضوع

تضافرت عدّة أسباب لاختيار الموضوع منها:

1/ لما للرحمة من أهمية, فهي ركن عظيم في المنهج النبوي.

2/ مع كثرة المخالفات في واقعنا, يتحتّم على المسلم أن يقف على المنهج النبوي في التعامل مع المخالفين.

3/ تصحيح المفاهيم الخاطئة التي تلصق التّهم جزافا بالإسلام, كالإرهاب والعنف ونحوهما.

4/ الوقوف على الجوانب التّطبيقية يقوّي ارتباط المسلم بالرسول صلى الله عليه وسلّم وهو قدوتنا.

مشكلة البحث

تتمثّل مشكلة البحث في أن التعامل مع المخالفين لدى الكثرين إنبنى على الإفراط والتفريط: بين متشدد, ينتهي بالتنفير, و متساهل يميّع الأحكام, وكلاهما مذموم, يؤديان إلى ظهور الغلو والتطرف, وإضاعة كثير من الأحكام, مع كثرة صور المخالفة, وتهدف الدراسة للإجابة عن بعض التّساؤلات: ما

هي أهم معالم المنهج النبوي في التعامل بالمخالفين، وكيف نوازن بين الرحمة والحزم على ضوء السنّة النبويّة ؟.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلّم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين في الأولين والآخرين، أمّا بعد:

لقد جاء الإسلام برسالة عالمية قامت على الرحمة والهداية، قد عبّر النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه بقوله: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما بعثت رحمة مهداة[1]، ونعته الله في التنزيل بقوله: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ} [التوبة : 128], وقد شملت رحمته الإنس والجن والحيوانات, ولقد كانت بعثة رسول الله صلى الله عليه وسلّم مانعا من عذاب الاستئصال, كما هو حال الأمم الماضية, {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ} [الأنفال : 33], إنها الرحمة في أعلى صورها.

ولقد بلغت رحمته الطيور كما ورد عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَانْطَلَقَ لِحَاجَتِهِ فَرَأَيْنَا حُمَرَةً مَعَهَا فَرْخَانِ فَأَخَذْنَا فَرْخَيْهَا، فَجَاءَتِ الْحُمَرَةُ فَجَعَلَتْ تَفْرِشُ، فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «مَنْ فَجَعَ هَذِهِ بِوَلَدِهَا؟ رُدُّوا وَلَدَهَا إِلَيْهَا» [2].

وقد تجسّدت الرحمة في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم, فنال المخالفون له القدح المعلى من رحمته, من كفار ومشركين ومنافقين, أما من قلّ علمهم, ومن كان بهم جهل, والعصاة من المسلمين, فكانت رحمته بهم أعظم, وحرصه أتم, حتى ينقذهم من الهلاك, كما قال صلى الله عليه وسلّم: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ النَّاسِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَوْقَدَ نَارًا، فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ جَعَلَ الفَرَاشُ وَهَذِهِ الدَّوَابُّ الَّتِي تَقَعُ فِي النَّارِ

---

[1] / مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار, أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: 292هـ), المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9), وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17), وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18), الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة, الطبعة: الأولى، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م), بالرقم 9205, (16/ 122), قال الهيثمي: رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ وَالْأَوْسَطِ، وَرِجَالُ الْبَزَّارِ رِجَالُ الصَّحِيحِ, مجمع الزوائد ومنبع الفوائد, أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807هـ), المحقق: حسام الدين القدسي, الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة, عام النشر: 1414 هـ، 1994 م, بالرقم 13940,(8/ 257).

[2] / سنن أبي داود, أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ), المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد, الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت, بالرقم 2675,(3/ 55), وهو صحيح.

يَقَعْنَ فِيهَا، فَجَعَلَ يَنْزِعُهُنَّ وَيَغْلِبْنَهُ فَيَقْتَحِمْنَ فِيهَا، فَأَنَا آخُذُ بِحُجَزِكُمْ عَنِ النَّارِ، وَهُمْ يَقْتَحِمُونَ فِيهَا» [1], فكان رحمة حقيقية, اتّسمت بالحكمة, والحرص على هداية المخالفين من الكافرين, دون تفريط في ثوابت الدين, وإرجاع العصاة إلى الطريق القويم, بكل رفق ورحمة, وذلك هديه صلى الله عليه وسلم.

وتأتي هذه الدراسة لتبيين المنهج النبوي، لا سيّما ونحن في عصر تزايدت فيه الخلافات الفكرية, وظهرت فيه ممارسات تتنافى مع المنهج النبوي في التعامل مع المخالفين, مع بيان التطبيقات العملية من خلال السنة النبويّة الصحيحة، مع ربط ذلك بواقعنا المعيش, لمزيد من الاستفادة من السنة النبويّة المشرّفة.

وتبرز أهمية هذا الموضوع في واقع معاصر تتزايد فيه حدة الخلافات الفكرية والدينية، وتظهر فيه ممارسات تتنافى مع المنهج النبوي في إدارة الاختلاف، ما يحتّم علينا الرجوع للمنج النبوي.

الرحمة لغة: رَحِمْتُه أَرْحَمُه رَحْمةً ومَرْحمة، وتَرَحَّمْت عليه، أي قلت: رَحْمةُ اللهِ عليه، وقال الله جلَّ وعزّ وَتَواصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَواصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ أي أوصَى بعضُهم بعضاً برحمة الضَّعيف والتَّعْطُّف عليه,[2] الرَّحْمَة الْخَيْر وَالنعْمَة وَفِي التَّنْزِيل الْعَزِيز {وَإِذا أذقنا النَّاس رَحْمَة من بعد ضراء مستهم}, [3]

الرحمة اصطلاحا: رقة في القلب تقتضي الإحسان إلى المرحوم ودفع الأذى عنه.

الرحمة خُلُقٌ يحمل على الإحسان ودفع الأذى، وقد اتصف بها النبي صلى الله عليه وسلم قولًا وفعلًا، حتى كانت سِمَةً عامة لمنهجه في التعامل مع الناس.

تعريف المخالف وأنواعه:

(خلف) الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة: أحدها أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه، والثاني خلاف قدام، والثالث التغير, فالأول الخلف. والخلف: ما جاء بعد. ويقولون: هو خلف صدق من أبيه. وخلف سوء من أبيه. فإذا لم يذكروا صدقا ولا سوءا قالوا للجيد خلف وللردي خلف. قال الله تعالى: {فخلف من بعدهم خلف} [الأعراف: 169], والخليفى: الخلافة، وإنما سميت خلافة لأن الثاني يجيء بعد الأول قائما مقامه.

---

[1] / الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري, محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي, المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر, الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي), الطبعة: الأولى، 1422هـ, بالرقم 6483, المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم, مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ), المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي, الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت, بالرقم 2284.

[2] / كتاب العين, أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ), المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي, الناشر: دار ومكتبة الهلال, (3/ 224).. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ), تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار, الناشر: دار العلم للملايين – بيروت, الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م, (5/ 1929).

[3] / المعجم الوسيط, مجمع اللغة العربية بالقاهرة, (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار), الناشر: دار الدعوة, (1/ 335).

وتقول: قعدت خلاف فلان، أي بعده, والخوالف في قوله تعالى: {رضوا بأن يكونوا مع الخوالف} [التوبة: 87][1].

الاختلافُ والمخالفة: أن يأخذ كلّ واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله، والخِلَاف أعمّ من الضّدّ، لأنّ كلّ ضدّين مختلفان، وليس كلّ مختلفين ضدّين، ولمّا كان الاختلاف بين النّاس في القول قد يقتضي التّنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة، قال: فَاخْتَلَفَ الْأَحْزابُ [مريم/ 37] ، وَلا يَزالُونَ مُخْتَلِفِينَ [هود/ 118][2] .

المخالف من الخِلاف، وهو ضدّ الموافقة، ويُقال: خالفه مخالفةً، إذا سار على غير طريقه، أو أخذ بغير رأيه.

المخالف هو: من خرج عن أمرٍ شرعيٍّ ثابت، أو خالف أصلًا عقديًا، أو انحرف عن منهجٍ سلوكيٍّ معتبر، قولًا أو فعلًا أو اعتقادًا، مع قيام الحجة أو إمكان قيامها عليه.

أنواع المخالف, أنواع:

1/ المخالف في الاعتقاد: وهو من خالف أصلا من أصول الإيمان أو ما عُلم من الدين بالضرورة، ويندرج تحته: الكفر, الشرك, النفاق الاعتقادي, والإلحاد.

2/ المخالف في المنهج والفهم: وهو من انحرف في فهم النصوص أو تنزيلها، مع انتسابه إلى الإسلام، كأهل البدع, أصحاب الأهواء, والغلاة والجفاة.

3/ المخالف في السلوك والعمل: وهو من خالف الأحكام الشرعية العملية مع إقراره بها، ويشمل:

العصاة, الفسّاق, المفرّطين في الواجبات أو الواقعين في المحرمات.

4/ المخالف بالجهل أو التأويل: وهو من وقعت مخالفته بسبب: الجهل بالحكم, أو الخطأ في الاجتهاد, أو التأويل السائغ أو غير السائغ.

5/ المخالف المسالم والمخالف المعتدي من حيث الموقف العملي: المخالف المسالم: من لم يظهر عداءً ولا اعتداءً, المخالف المعتدي: من ناصب العداء أو اعتدى على الدين أو النفس أو الحقوق.

---

[1] / معجم مقاييس اللغة, أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ), المحقق: عبد السلام محمد هارون, الناشر: دار الفكر, عام النشر: 1399هـ - 1979م, (2/ 210).

[2] / المفردات في غريب القرآن, أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: 502هـ), المحقق: صفوان عدنان الداودي, الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت, الطبعة: الأولى - 1412 هـ, (ص: 294).

ويراد بمنهج النبي صلى الله عليه وسلّم في التعامل مع من خالفه في الدين أو الاعتقاد, وهو منهج قام على الشّفقة بالخلق, والحرص على هدايتهم, مع العدل معهم,

ورحمته صلى الله عليه وسلّم بالمخالفين, هي مواقفه وتصرفاته التي تجسّدت فيها معاني الرفق والعدل والإحسان, في تعامله مع من خالفه, أو جهل الأحكام الشّرعيّة, أو تعمّد المخالفة.

وتشمل صور المخالفة: الكفر باعتباره خروجًا عن أصل الإيمان، والبدعة لمخالفتها منهج الاتباع، والمعصية لمخالفتها الأمر أو النهي الشرعي، والجهل لكونه سببًا في وقوع المخالفة أو استمرارها، مع تفاوت هذه الصور في الحكم والآثار الشرعية.

راعى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حال المخالف، ودرجة مخالفته، ومآل التعامل معه.

الرحمة بالمخالفين غير المسلمين المشركين والكافرين:

الدعاء لهم بالهداية: لما قيل لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إن دوسا عصت وأبت, وفي رواية: أنهم طلبوا من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يدعو عليهم, فكان أن دعا لهم, رحمة بهم, وإرادة للخير لهم, قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَدِمَ طُفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو الدَّوْسِيُّ وَأَصْحَابُهُ، عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ دَوْسًا عَصَتْ وَأَبَتْ، فَادْعُ اللَّهَ عَلَيْهَا، فَقِيلَ: هَلَكَتْ دَوْسٌ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اهْدِ دَوْسًا وَأْتِ بِهِمْ» [1].

دعوتهم إلى الإسلام, كان صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ, حريصا على هداية قومه, ويحض أصحابه لبذل الجهود لهدايتهم, ورتّب على ذلك أجرا عظيما, وهذا دليل بيّن على رحمته بهم, وحرصه على هدايتهم, عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الحَسَنَ، يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِمَالٍ - أَوْ سَبْيٍ - فَقَسَمَهُ، فَأَعْطَى رِجَالًا وَتَرَكَ رِجَالًا، فَبَلَغَهُ أَنَّ الَّذِينَ تَرَكَ عَتَبُوا، فَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ أَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ، وَأَدَعُ الرَّجُلَ، وَالَّذِي أَدَعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِي، وَلَكِنْ أُعْطِي أَقْوَامًا لِمَا أَرَى فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الجَزَعِ وَالهَلَعِ، وَأَكِلُ أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الغِنَى وَالخَيْرِ، فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ» فَوَ اللَّهِ مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُمْرَ النَّعَمِ [2] ، تَابَعَهُ يُونُسُ [3].

---

[1] / صحيح البخاري بالرقم 2937, صحيح مسلم بالرقم 2524.

[2] / حمر النعم: : "حمر" النعم، بضم حاء وسكون ميم أي أقواها وأجلدها، أي خير لك من أن تتصدق بها، وقيل: أن تقتنيها. ط: أي الإبل الحمر وهي أنفس أموال العرب فجعلت كناية عن خير الدنيا كلها, مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار, جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (المتوفى: 986هـ), الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية, الطبعة: الثالثة، 1387 هـ - 1967م, (1/ 579).

[3] / صحيح البخاري بالرقم 923.

من ذلك دعاؤه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لقومه: فقد كان يدعو لهم بالهدية, ويعلل عنادهم وعدم اتباعه بأنهم لا يعلمون, وهذا من رحمته بهم, وإرادة الخير لهم, حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ، ضَرَبَهُ قَوْمُهُ فَأَدْمَوْهُ، وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ» [1].

ومن المواقف الدّالة على كمال رحمته صلى الله عليه وسلّم, وإرادته الخير للجميع, موقفه من ثمامة بن أثال, قبل إسلامه, لما جيء به وربط في سارية من سواري المسجد, والرجل سيّد أهل اليمامة, فخرج إليه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ, وسأله: «مَاذَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟», يستفهمه النبي صلى الله عليه وسلم ماذا عندك؟. جاء في عون المعبود وحاشية ابن القيم: ماذا عندك: أي أي شيء عندك ويحتمل أن تكون ما استفهامية وذا موصولة وعندك صلة أي ما الذي استقر في ظنك أن أفعله بك (قال عندي يا محمد خير) أي لأنك لست ممن يظلم بل ممن يعفو ويحسن (إن عزّ وجل تقتل تقتل ذا دم وإن تنعم تنعم على شاكر) هذا تفصيل لقوله عندي خير وفعل الشرط إذا كرر في الجزاء دل على فخامة الأمر, قال النووي قوله ذا دم فيه وجوه أحدها معناه إن تقتل تقتل صاحب دم لدمه موقع يشتفي بقتله قاتله بثأره أي لرياسته وفضله وحذف هذا لأنهم يفهمونه في عرفهم وثانيها إن تقتل تقتل من عليه دم مطلوب به وهو مستحق عليه فلا عتب عليك [2].

وهنا لطيفة, وهي أنه قدم في المرة الأولى القتل على الإنعام وعكس الترتيب ها هنا فكأنه رأى في اليوم الأول أمارات الغضب فقدم القتل وهو أشق الأمور عليه وأشفى لصدر خصمه في زعمه فلما لم يقع القتل قدم الاستعطاف وطلب الإنعام [3].

ولقد كانت رحمة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بثمامة سببا لإسلامه, ومنافحته عن دين الله.

عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْلًا قِبَلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أُثَالٍ، سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «مَاذَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» فَقَالَ: عِنْدِي يَا مُحَمَّدُ خَيْرٌ، إِنْ تَقْتُلْ تَقْتُلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ تُنْعِمْ تُنْعِمْ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَتَرَكَهُ

---

[1] / صحيح البخاري بالرقم 4477.

[2] / عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته, المؤلف: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: 1329هـ), الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت, الطبعة: الثانية، 1415 هـ, (7/ 243).

[3] / الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (المسمَّى: الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج), جمع وتأليف: محمد الأمين بن عبد الله الأُرَمي العَلَوي الهَرَري الشافعي، نزيل مكة المكرمة والمجاور بها, مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور هاشم محمد علي مهدي المستشار برابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة, الناشر: دار المنهاج - دار طوق النجاة, الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م, (19/ 195).

رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْغَدِ، فَقَالَ: «مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» قَالَ: مَا قُلْتُ لَكَ، إِنْ تُنْعِمْ تُنْعِمْ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ تَقْتُلْ تَقْتُلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَتَرَكَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى كَانَ مِنَ الْغَدِ، فَقَالَ: «مَاذَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ، إِنْ تُنْعِمْ تُنْعِمْ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ تَقْتُلْ تَقْتُلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ»، فَانْطَلَقَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، يَا مُحَمَّدُ، وَاللهِ، مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ، فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهُكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَاللهِ، مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ، فَأَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ الدِّينِ كُلِّهِ إِلَيَّ، وَاللهِ، مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ، فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ الْبِلَادِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَإِنَّ خَيْلَكَ أَخَذَتْنِي وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ فَمَاذَا تَرَى؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْتَمِرَ، فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ لَهُ قَائِلٌ: أَصَبَوْتَ، فَقَالَ: لَا، وَلَكِنِّي أَسْلَمْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا وَاللهِ، لَا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَامَةِ حَبَّةُ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [1].

رفضه إهلاك أهل الطائف, وهم الذين فعلوا ما فعلوه به, جمعوا له السفهاء, وحصبوه بالحجارة, وأدموا قدميه, وسنحت له الفرصة لينتقم منهم, وهو على حق, فكان أن أفاض عليهم رحمته, فصفح وعفا عنهم, عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَلْ أَتَى عَلَيْكَ يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ مِنْ يَوْمِ أُحُدٍ، قَالَ: " لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكِ مَا لَقِيتُ، وَكَانَ أَشَدَّ مَا لَقِيتُ مِنْهُمْ يَوْمَ العَقَبَةِ، إِذْ عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ يَالِيلَ بْنِ عَبْدِ كُلاَلٍ، فَلَمْ يُجِبْنِي إِلَى مَا أَرَدْتُ، فَانْطَلَقْتُ وَأَنَا مَهْمُومٌ عَلَى وَجْهِي، فَلَمْ أَسْتَفِقْ إِلَّا وَأَنَا بِقَرْنِ الثَّعَالِبِ فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا أَنَا بِسَحَابَةٍ قَدْ أَظَلَّتْنِي، فَنَظَرْتُ فَإِذَا فِيهَا جِبْرِيلُ، فَنَادَانِي فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ، وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ، وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ مَلَكَ الجِبَالِ لِتَأْمُرَهُ بِمَا شِئْتَ فِيهِمْ، فَنَادَانِي مَلَكُ الجِبَالِ فَسَلَّمَ عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ، ذَلِكَ فِيمَا شِئْتَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ أُطْبِقَ عَلَيْهِمُ الأَخْشَبَيْنِ [2] ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنْ أَصْلاَبِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ، لاَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا " [3].

عفوه عن أهل مكة: وقد سنحت له الفرصة ليرد عليهم, فترفع, وأظهر لهم رحمة فائقة, وقال لهم سائلا: يا معشر قريش: إن الله أذهب عنكم نخوة الجاهلية وتعظمها بالآباء، الناس من آدم، وآدم من تراب، ثم تلا هذه الآية: يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى الآية، ثم قال: «يا معشر قريش: ما ترون أني

[1] / صحيح مسلم بالرقم 1764.
[2] / الأخشبان: هما جبلان مطيفان بمكة أبو قيس والأحمر، والأخشب كل جبل خشن غليظ, مجمع بحار الأنوار (2/ 39).
[3] / صحيح البخاري بالرقم 3231.

فاعل فيكم» ؟ قالوا: خيرا، أخ كريم وابن أخ كريم، ثم قال: «اذهبوا فأنتم الطلقاء» [1], نعم عفا عنهم تأليفا لقلوبهم, وحتى يسلكوا مسلك الهداية.

لقد عامل النبي صلى الله عليه وسلم أسرى بدر معاملةً كريمة, تجلّت فيها الرحمة والحكمة والعدل، في سابقةً أخلاقية فريج في تاريخ الحروب، فبعد انتهاء المعركة، استشار النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة في شأن الأسرى: فرأى أبو بكر رضي الله عنه العفو عنهم وأخذ الفداء؛ لعل الله أن يهديهم, ورأى عمر رضي الله عنه قتلهم؛ لأنهم أئمة الكفر, فمال النبي صلى الله عليه وسلم إلى رأي أبي بكر رضي الله عنه, أوصى النبي صلى الله عليه وسلم بإحسان معاملة أسرى بدر, فكان الصحابة يقدمون للأسرى الطعام الجيد، حتى كانوا يعطونهم الخبز ويأكلون هم التمر، امتثالًا لأمره صلى الله عليه وسلم.

وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم الأسرى خيارات عديدة, إما الفداء بالمال لمن كان قادرًا, أو الفداء بالتعليم، فمن كان يحسن القراءة والكتابة علّم عشرة من صبيان المسلمين، فكان ذلك مظهرًا من تقدير العلم ونشره, وعفا عن بعضهم دون مقابل وذلك مراعاةً لقرابتهم، أو لفقرهم، أو رجاءَ إسلامهم، فكان ذلك قمّة في الرحمة.

منعَ من ظلم المعاهد: وقد أرسى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ, قاعدة متينة في حفظ العهود والوفاء بها, ولو كانت مع الكفرين لا سيما إذا كانت بيننا وبينهم معاهدة, وأن ظلمهم أمر محرّم, حتى إذا رأينا منهم أمارات الغدر, لا نباغتهم ولا نفاجأهم, وإنما نعلنهم أننا في حل من العقد الذي بيننا وبينهم, {وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ} [الأنفال : 58], بل إن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يكون يوم القيامة حجيج من يظلم معاهدا أو ينتقص من مقامه, أو يأخذ منه شيئا بغير طيب نفس, أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ الْمَدِينِيُّ، أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ سُلَيْمٍ، أَخْبَرَهُ عَنْ عِدَّةٍ، مِنْ أَبْنَاءِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنْ آبَائِهِمْ دِنْيَةً عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا، أَوِ انْتَقَصَهُ، أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ، أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ، فَأَنَا حَجِيجُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» [2].

[1] / عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير, محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين (المتوفى: 734هـ), تعليق: إبراهيم محمد رمضان, الناشر: دار القلم – بيروت, الطبعة: الأولى، 1993/1414م, عيون الأثر (2/ 226).
[2] / سنن أبي داود بالرقم 3052, (3/ 170), وهو صحيح.

من قتل معاهدا: كيف وبيننا وبينه عهد وميثاق ثم نغدر به؟ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا» [1].

الرحمة بأهل الكتاب

دعاهم رسول الله صلى الله عليه و سلم بالحكمة والرفق، واحتج عليهم بما يعرفون من كتبهم, ونزل القرآن محاورًا لهم: {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ} [آل عمران : 64]، وهو خطاب دعوي رحيم غير إقصائي, **ومن صور رحمته بأهل الكتاب:**

قيامه لجنازة يهودي: عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، أَنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ، وَسَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ، كَانَا بِالْقَادِسِيَّةِ فَمَرَّتْ بِهِمَا جَنَازَةٌ فَقَامَا، فَقِيلَ لَهُمَا: إِنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَقَالَا: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ، فَقَامَ فَقِيلَ: إِنَّهُ يَهُودِيٌّ، فَقَالَ: «أَلَيْسَتْ نَفْسًا» [2], وفي ذلك إقرار لإنسانية الانسان, وأنها نفس تفلتت منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

عاد غلامًا يهوديًا مريضًا كان يخدمه، فدعاه إلى الإسلام بلطف، فأسلم الغلام, عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ غُلاَمٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَرِضَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ: «أَسْلِمْ»، فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ: أَطِعْ أَبَا القَاسِمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقُولُ: «الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ» [3], ولنا أن نتأمل كيف أثمرت هذه الزيارة ثمرة عظيمة بأن أسلم الغلام, وبإرشاد من أبيه الذي فخّم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ, وقال لولده: أَطِعْ أَبَا القَاسِمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قبل صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هدايا أهل الكتاب، وتعامل معهم بيعًا وشراءً, بل إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم مات ودرعه مرهونة عند يهودي في طعامٍ لأهله دلالة على المعاملة بالعدل والثقة, عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ، بِثَلاَثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ» [4], وربنا سبحانه وتعالى ما نهانا أن نتعامل معهم مطلقا, {عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ

[1] / صحيح البخاري بالرقم 3166.
[2] / صحيح مسلم بالرقم 961.
[3] / صحيح البخاري بالرقم 1356.
[4] / صحيح البخاري بالرقم 2916.

عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوَدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (7) لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (8)} [الممتحنة : 7 - 8].

اعترافه بحقوق اليهود كما في وثيقة المدينة, قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِتَابًا بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَادَعَ فِيهِ يَهُودَ وَعَاهَدَهُمْ، وَأَقَرَّهُمْ عَلَى دِينِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، وَشَرَطَ لَهُمْ، وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِمْ [1].

رحمته بالرهط أصحاب السام عليكم: عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ اليَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَفَهِمْتُهَا فَقُلْتُ: وَعَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " قَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ " [2], ولنا أن نتأمل كيف أنّ أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت لهم: وعليكم السام واللعنة, فأوقفها رسول الله صلى الله عليه وسلم, مهلا يا عائشة, وبيّن لها أن الله يحب الرفق في الأمر كله, بل ورد في رواية عند مسلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لها: يَا عَائِشَةُ «لَا تَكُونِي فَاحِشَةً» [3], وقعّد رسول الله صلى الله عليه وسلّم قاعدة عظيمة: «يَا عَائِشَةُ» إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَى الرِّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ،

وَمَا لَا يُعْطِي عَلَى مَا سِوَاهُ " [4].

الرحمة بالعصاة والمخطئين من المسلمين

نعم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رحيما في توجيه الجهلة والعصاة والمخطئين بكل رفق وشفقة ورحمة, كيف لا وهو الذي وصف بالولد, وأنعم به من وصف كامل, فالأب شفقة وعطفا وحنانا ورحمة, عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ، أُعَلِّمُكُمْ فَإِذَا أَتَى أَحَدُكُمُ الْغَائِطَ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، وَلَا يَسْتَدْبِرْهَا وَلَا يَسْتَطِبْ بِيَمِينِهِ، وَكَانَ يَأْمُرُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، وَيَنْهَى عَنِ الرَّوْثِ وَالرِّمَّةِ» [5], ولقد كانت المواقف كثيرة, من أمثلتها معالجته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأخطاء

---

[1] / للوقوف على نصّ الوثيقة: راجع السيرة النبوية لابن هشام, عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: 213هـ), تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي, الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر, الطبعة: الثانية، 1375هـ - 1955 م, (1/ 501 — 504).

[2] / صحيح البخاري بالرقم 6024.

[3] / صحيح مسلم بالرقم 2165.

[4] / صحيح مسلم بالرقم 2593.

[5] / سنن أبي داود, أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ), المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد, الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت, بالرقم 8, (1/ 3), وهو حديث حسن.

الأعراب والجهال بالرفق والتعليم، كما في قصة **الأعرابي الذي بال في المسجد,** ما عنّفه, ولا سبّه, وإنما وجّهه بلا تعنيف, بل وتركه يكمل بولته, ووجه الصحابة كما في الرواية التي عند مسلم, ... قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُزْرِمُوهُ دَعُوهُ» فَتَرَكُوهُ حَتَّى بَالَ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَاهُ فَقَالَ لَهُ: «إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ، وَلَا الْقَذَرِ إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ» أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: فَأَمَرَ رَجُلًا مِنَ الْقَوْمِ فَجَاءَ بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ فَشَنَّهُ عَلَيْهِ [1], ثم وجههم وأمرهم أن ييسروا, عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي المَسْجِدِ، فَتَنَاوَلَهُ النَّاسُ، فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعُوهُ وَهَرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجْلًا مِنْ مَاءٍ، أَوْ ذَنُوبًا مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ»[2].

وكذلك ما ورد عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ، قَالَ: بَيْنَا أَنَا أُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللهُ فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ: وَاثُكْلَ أُمِّيَاهْ، مَا شَأْنُكُمْ؟ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ، فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَاذِهِمْ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يُصَمِّتُونَنِي لَكِنِّي سَكَتُّ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبِأَبِي هُوَ وَأُمِّي، مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ، فَوَاللهِ، مَا كَهَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي، قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ» أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [3],

ما كان يعرف أن الكلام في الصلاة ممنوع, حتى لما صمّته الصحابة واصل كلامه: وَاثُكْلَ أُمِّيَاهْ، مَا شَأْنُكُمْ؟ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ، ولنترك له الكلام وهو يتكلم عن الكيفية التي وجهه بها رسول الله صلى الله عليه وسلم: فَبِأَبِي هُوَ وَأُمِّي، مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ، فَوَاللهِ، مَا كَهَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي، وإنما علمه ووجهه برفق, «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ».

تعليمه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للرجل المسيء صلاته – خلاّد بن رافع – برفق: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ المَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَصَلَّى، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَدَّ وَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَرَجَعَ يُصَلِّي كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ثَلاَثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ مَا أُحْسِنُ غَيْرَهُ، فَعَلِّمْنِي، فَقَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلاَةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى

[1] / صحيح مسلم بالرقم 285.
[2] / صحيح البخاري بالرقم 220.
[3] / صحيح مسلم بالرقم 537.

تَعْدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلاَتِكَ كُلِّهَا» [1], هو أتى بصورة صلاة, ولما ردّه الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ, فعل مثل ما فعل, فردّه, فما كان منه إلا وأن قال له بعد الثالثة: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ مَا أُحْسِنُ غَيْرَهُ، فَعَلِّمْنِي, فكان أن علّمه برفق تام.

ويعظم الأمر في حق هذا الفتى الذي أتى النبي صلى الله عليه وسلم, وفي حضرة أصحابه, ويصدح بها مدويّة وبكل ثبات: ائْذَنْ لِي بِالزِّنَا! سبحان الله, أقبل عليه القوم وزجروه, لكن النبي صلى الله عليه وسلّم, المعلم الأكبر التفت إلى الفتى وسأله: كيف قلت؟ ألم يسمعه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ سمعه, إذاً لماذا استفهمه مرة أخرى؟, الذي يظهر والله أعلم, أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أراد أن يغير كلامه, لكنه ازداد وأعاد على رسول الله صلى الله كلامه, ائْذَنْ لِي بِالزِّنَا, هذا الموقف يحتاج معالجة حكيمة تتضمن رحمة تزجر هذا الفتى الجامح, وتعيده إلى رشده وصوابه, فكان أن قدّر النبي صلى الله عليه وسلم موقفه, وأن الشّهوة أخذت منه كل مأخذ, فدعا له بدعاء جمع الخير, وأنعم به من دعاء, قَالَ: فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ وَقَالَ: " اللهُمَّ اغْفِرْ ذَنْبَهُ وَطَهِّرْ قَلْبَهُ، وَحَصِّنْ فَرْجَهُ " ولذلك ثبت الفتى, وطهر الله قلبه, فصار أبعد ما يكون عن الفاحشة, قَالَ: فَلَمْ يَكُنْ بَعْدُ ذَلِكَ الْفَتَى يَلْتَفِتُ إِلَى شَيْءٍ, عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: إِنَّ فَتًى شَابًّا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، ائْذَنْ لِي بِالزِّنَا، فَأَقْبَلَ الْقَوْمُ عَلَيْهِ فَزَجَرُوهُ وَقَالُوا: مَهْ. مَهْ. فَقَالَ: " ادْنُهْ، فَدَنَا مِنْهُ قَرِيبًا ". قَالَ: فَجَلَسَ قَالَ: " أَتُحِبُّهُ لِأُمِّكَ؟ " قَالَ: لَا. وَاللهِ جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ. قَالَ: " وَلَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِأُمَّهَاتِهِمْ ". قَالَ: " أَفَتُحِبُّهُ لِابْنَتِكَ؟ " قَالَ: لَا. وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ قَالَ: " وَلَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِبَنَاتِهِمْ ". قَالَ: " أَفَتُحِبُّهُ لِأُخْتِكَ؟ " قَالَ: لَا. وَاللهِ جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ. قَالَ: " وَلَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِأَخَوَاتِهِمْ ". قَالَ: " أَفَتُحِبُّهُ لِعَمَّتِكَ؟ " قَالَ: لَا. وَاللهِ جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ. قَالَ: " وَلَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِعَمَّاتِهِمْ ". قَالَ: " أَفَتُحِبُّهُ لِخَالَتِكَ؟ " قَالَ: لَا. وَاللهِ جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ. قَالَ: " وَلَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِخَالَاتِهِمْ ". قَالَ: فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ وَقَالَ: " اللهُمَّ اغْفِرْ ذَنْبَهُ وَطَهِّرْ قَلْبَهُ، وَحَصِّنْ فَرْجَهُ " قَالَ: فَلَمْ يَكُنْ بَعْدُ ذَلِكَ الْفَتَى يَلْتَفِتُ إِلَى شَيْءٍ [2].

الرحمة بالمنافقين

المنافقون على عظيم خطورتهم, وسوء نواياهم, وكبير حقدهم, مع ذلك قبل ظاهرهم, وصفح عنهم, تأليفا لقلوبهم, وأحسن التعامل مع المنافقين عموما, ومع رئيسهم عبد الله بن أبي خصوصا, وسترهم النبي صلى الله عليه وسلم, {إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا} [النساء : 145].

---

[1] / صحيح البخاري بالرقم 757.

[2] / مسند الإمام أحمد بن حنبل, أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ), المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون, إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي, الناشر: مؤسسة الرسالة, الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م, بالرقم 22211, (36/ 545), إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح.

تركه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قتل رأس النفاق؛ درءًا للمفسدة, عنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: كُنَّا فِي غَزَاةٍ فَكَسَعَ رَجُلٌ مِنَ المُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: يَا لَلْأَنْصَارِ، وَقَالَ المُهَاجِرِيُّ: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ، فَسَمَّعَهَا اللَّهُ رَسُولَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا هَذَا؟» فَقَالُوا كَسَعَ رَجُلٌ مِنَ المُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: يَا لَلْأَنْصَارِ، وَقَالَ المُهَاجِرِيُّ: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ» قَالَ جَابِرٌ: وَكَانَتِ الأَنْصَارُ حِينَ قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرَ، ثُمَّ كَثُرَ المُهَاجِرُونَ بَعْدُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ: أَوَقَدْ فَعَلُوا، وَاللَّهِ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى المَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا المُنَافِقِ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْهُ لاَ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ» [1].

عفوه عن المنافقين الذين لم يظهروا الكفر صراحة واستغفر لهم, وذلك قبل أن ينهى عن ذلك, {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ} [التوبة : 73], {مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ} [التوبة : 113].

صبر على أذاهم, وما واجههم في أول الدعوة, وكان القصد والهدف من رحمته بهم أن يحافظ على تماسك مجتم المدينة.

لما مات عبد الله بن أبي سلول ورّث النبي صلى الله عليه وسلم ابنه عبد الله منه, وصلى عليه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ, وذلك قبل أن ينهى عن ذلك, {وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ} [التوبة : 84].

ويتجلى التوازن بين الرحمة والحزم في المنهج النبوي, لما له من خطورة بالغة, الحزم يكون لحماية الدين إذا انتهكت الحرمات, ووقع الإضرار بالنّاس, والرحمة والتيسير لإصلاح الأخطاء وتقويمها عند ضعف الخلق, وقد ورد عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: «مَا خُيِّرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا، مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا، فَإِنْ كَانَ إِثْمًا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ، وَمَا انْتَقَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ حُرْمَةُ اللَّهِ، فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ بِهَا» [2], الحزم في الثّوابت والقطعيّات, والرحمة في المسائل الاجتهادية والخلافيّة.

[1] / صحيح البخاري بالرقم 4907.
[2] / صحيح البخاري بالرقم 3560, صحيح مسلم بالرقم2327.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا شَاءَ اللهُ، وَشِئْتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَجَعَلْتَنِي وَاللهَ عَدْلًا بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ " [1].

كيف نطبّق الرحمة في الواقع المعيش؟.

إن واقعنا المعيش اليوم يحتاج إلى بسط الرحمة في كافة المناحي الحياتية بصفة عامة, وبصفة أخص في الخطاب الدعوي والإعلامي, لأن الإعلام اليوم أصبح له القدح المعلى, وهو لسان الحال, وبه يعبر عن الواقع, ومآلات الأمور, وبالتالي يتعايش الناس في أمان, وتتنزل الخيرات والبركات على الجميع, حتى المخالف إذا رأى ذلك قاده إلى إحسان التعامل مع الآخرين.

وضرورة الأخذ بالرحمة لنبذ العنف والتشدد لا سيّما في معالجة الخلاف.

وأن نجعل من الرحمة سلوكا لنا, بدءً من رحمة أنفسنا, بأن لا نحملها ما لاتطيق, ثم برحمة أهلنا ومن هم تحتنا, وذلك يتطلب حسن الخلق في التعامل مع الزوجة والأبناء, مع رحمتهم, حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ وَعِنْدَهُ الأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ التَّمِيمِيُّ جَالِسًا، فَقَالَ الأَقْرَعُ: إِنَّ لِي عَشَرَةً مِنَ الوَلَدِ مَا قَبَّلْتُ مِنْهُمْ أَحَدًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ: «مَنْ لاَ يَرْحَمُ لاَ يُرْحَمُ» [2], والعناية برحمة الأطفال, وكبار السن, كما ورد عَنْ زَرْبِيٍّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: جَاءَ شَيْخٌ يُرِيدُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَبْطَأَ القَوْمُ عَنْهُ أَنْ يُوَسِّعُوا لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا وَيُوَقِّرْ كَبِيرَنَا» [3].

وأن نشيع الرحمة في المجتمع, ونرسّخ لثقافة الحوار والتسامح, بعيدا عن القسوة, فنقدم الرفق على العنف, والتيسير قبل العسير, وأن نفرّق بين الخطأ وصاحبه, وأن نهتم بالرحمة في الدّعوة, وفي الحكم على النّاس, فلا نتعجل في القاء التهم, وأن نشفق على إخواننا الذين تعرّضوا للبلايا والمحن, نقول لهم كلاما حسنا يخفف مصابهم, وندعو لهم, ونقدم لهم يد العون, عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَرَى المُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادِّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، كَمَثَلِ الجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى عُضْوًا تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهَرِ وَالحُمَّى» [4].

---

[1] / مسند أحمد ط الرسالة بالرقم 1839, (3/ 339), وهو صحيح لغيره.
[2] / صحيح البخاري بالرقم 5997, صحيح مسلم بالرقم 2318.
[3] / سنن الترمذي ت شاكر بالرقم 1919, (4/ 321), وهو صحيح.
[4] / صحيح البخاري بالرقم 6011, صحيح مسلم بالرقم 2586.

الخاتمة، وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات

خلص البحث إلى أن الرحمة تمثل ركنًا أصيلًا في المنهج النبوي للتعامل مع المخالفين، وأنها كانت وسيلة إصلاح وبناء، لا مظهر ضعف أو تنازل. ويوصي البحث بضرورة استحضار هذا المنهج في واقع الدعوة المعاصرة، وتفعيله في معالجة الخلافات الفكرية والسلوكية.

أولا: النتائج

1/ أنّ الرحمة أصل جامع في المنهج النبوي, وشمولها لكل أصناف المخالفين.

2/ فاعلية الرحمة في تصحيح الأخطاء واستمالة القلوب.

3/ أسهمت رحمته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على هداية المخالفين ودخولهم في الإسلام.

4/ أسهمت الرحمة في تحقيق مقاصد الدعوة.

5/ أن رحمة المخالفين لا تعني التنازل عن الحق, وإنما تمارس مع مراعاة القيم الشرعية.

6/ أدت الرحمة النبوية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع.

ثانيا: التوصيات

1/ توجيه الدعاة وطلاب العلم لمزيد من الدراسة حول المنهج النبوي في الرحمة في التعامل مع المخالفين.

2/ إدراج هذا الموضوع ضمن مناهج التعليم العام والعالي.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

(1) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري, محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي, المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر, الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي), الطبعة: الأولى، 1422هـ.

(2) سنن أبي داود, أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ), المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد, الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

(3) السيرة النبوية لابن هشام, عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين, (المتوفى: 213هـ), تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي, الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر, الطبعة: الثانية، 1375هـ - 1955 م.

(4) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ), تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار, الناشر: دار العلم للملايين – بيروت, الطبعة الرابعة 1407 هـ - 1987م.

(5) عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته, المؤلف: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: 1329هـ), الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت, الطبعة: الثانية، 1415 هـ.

(6) عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير, محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين (المتوفى: 734هـ), تعليق: إبراهيم محمد رمضان, الناشر: دار القلم – بيروت, الطبعة: الأولى، 1993/1414م.

(7) كتاب العين, أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ), المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي, الناشر: دار ومكتبة الهلال.

(8) الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (المسمَّى: الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج), جمع وتأليف: محمد الأمين بن عبد الله الأُرَمي العَلَوي الهَرَري الشافعي، نزيل مكة المكرمة والمجاور بها, مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور هاشم محمد علي مهدي المستشار برابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة, الناشر: دار المنهاج - دار طوق النجاة, الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009م.

(9) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد, أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807هـ), المحقق: حسام الدين القدسي, الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة, عام النشر: 1414 هـ، 1994 م.

(10) مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار, جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (المتوفى: 986هـ), الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية, الطبعة: الثالثة، 1387 هـ - 1967م.

(11) مسند الإمام أحمد بن حنبل, أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني, (المتوفى: 241هـ), المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون, إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي, الناشر: مؤسسة الرسالة, الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.

(12) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار, أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار, (المتوفى: 292هـ), المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9), وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17), وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18), الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة, الطبعة: الأولى، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).

(13) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم, مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ), المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي, الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(14) المعجم الوسيط, مجمع اللغة العربية بالقاهرة, (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار), الناشر: دار الدعوة.

(15) معجم مقاييس اللغة, أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ), المحقق: عبد السلام محمد هارون, الناشر: دار الفكر, عام النشر: 1399هـ - 1979م.

(16) المفردات في غريب القرآن, أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: 502هـ), المحقق: صفوان عدنان الداودي, الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت, الطبعة الأولى - 1412 هـ.

برامج عمل الجماعة الجماعات الترابية حالة جماعة طنجة: الحصيلة والأفاق

د. نورالدين كولالي[1]
أستاذ الثانوي التأهيلي مديرية طنجة أصيلة
باحث في الجغرافية الحضرية، أستاذ زائر في كلية الآداب تطوان شعبة الجغرافية.

ملخص:

يكتسي برنامج عمل الجماعات الترابية أهمية كبرى في التدبير الترابي، لكونه يشكل وثيقة مرجعية لبرمجة المشاريع والأنشطة ذات الأولوية للتدبير الترابي وخاصة خدمات القرب. وهو من الاختصاصات الذاتية للجماعة، يتم إعداده خلال السنة الأولى لانتداب المجلس الجماعي، ويتضمن جدولة للمشاريع التنموية المزمع تنفيذها خلال الفترة الانتدابية من قبل الجماعة.

وهكذا ومن خلال هذه الورقة سنحاول مناقشة إشكالية العدالة المجالية في توزيع مشاريع وبرامج جماعة طنجة حسب المقاطعات الأربع التي تتشكل منها.

كلمات المفاتيح: برنامج عمل الجماعة، التدبير الترابي، خدمات القرب، جماعة طنجة

Abstract

Le programme d'action des collectivités territoriales revêt une grande importance dans la gestion territoriale, en tant que document de référence pour la programmation des projets et des activités prioritaires, notamment les services de proximité. Ce programme relève des compétences propres de la commune et est élaboré durant la première année du mandat du conseil communal. Il comporte un calendrier des projets de développement prévus pour toute la durée du mandat.

[1] باحث في الجغرافيا الحضرية، أستاذ الثانوي التأهيلي وزائر في جامعة كلية الآداب عبد الملك السعدي بتطوان.

Dans ce cadre, cette étude vise à examiner la problématique de la justice spatiale dans la répartition des projets et des programmes au sein de la commune de Tanger à travers l'analyse des disparités entre les quatre arrondissements qui la composent.

Mots-clés : programme d'action, gestion territoriale, services de proximité, commune de Tanger

يكتسي برنامج عمل الجماعات الترابية أهمية كبرى في التدبير الترابي، لكونه يشكل وثيقة مرجعية لبرمجة المشاريع والأنشطة ذات الأولوية للتدبير الترابي وخاصة خدمات القرب. وهو من الاختصاصات الذاتية للجماعة، يتم إعداده خلال السنة الأولى لانتداب المجلس الجماعي، ويتضمن جدولة للمشاريع التنموية المزمع تنفيذها خلال الفترة الانتدابية من قبل الجماعة.

وهكذا ومن خلال هذه الورقة سنحاول مناقشة إشكالية العدالة المجالية في توزيع مشاريع وبرامج جماعة طنجة حسب المقاطعات الأربع التي تتشكل منها.

1- الإطار القانوني لإعداد برنامج عمل الجماعة ومرتكزاته

1-1 الإطار القانوي الذي يستند عليه برنامج عمل الجماعة

يندرج برنامج عمل الجماعة ضمن اختصاصات الذاتية للمجلس الجماعي المنصوص عليها في القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات ضمن القسم الثاني من الباب الثاني حيث تم تأطيره بمقتضيات المواد من 78 إلى 82. ويتضمن البرامج التنموية المقرر إنجازها بتراب الجماعة لمدة ست سنوات، ويرتكز على مرجعية قانونية وحقوقية ذات أبعاد وطنية ودولية، كالتوجيهات الملكية والتصريحات الحكومية والاستراتيجيات الوطنية منها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها الملك في سنة 2005، والاستراتيجية الوطنية لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برامج التنمية، والميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وقد حل محل المخطط الجماعي للتنمية الذي كان معتمدا سابقا.

كما يأتي برنامج عمل الجماعة أيضا في سياق عام تتجه فيه الدولة نحو تحميلها المسؤولية للجماعة كفاعل أساسي عن تدبير شؤون السكان، وذلك باعتبارها مسؤولة عن تنمية الجماعة.

ويراعى في اعداد برنامج عمل الجماعات الترابية دمج عدد من المبادئ التي نصت عليها المادة 78 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وطبقا لمقتضيات المادة 81 من ذات القانون "تحدد بنص تنظيمي مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده"، والتي ينظمها المرسوم رقم 2.16.301 بتاريخ 23 رمضان 1437 (29 يونيو 2016).

2-1 مبادئ ومرتكزات برنامج العمل

من أجل تحقيق تنمية مستدامة، تلتزم الجماعة بإعداد برنامج عمل الجماعة على المدى المتوسط وفقا لمقتضيات المادة 78 من القانون التنظيمي 113.14، وهو يرتكز على مجموعة من المرتكزات

والأبعاد تندرج في إطار تحقيق التنمية الترابية الشاملة، وفق رؤية استراتيجية وتشاركية كما هو موضح في الشكل رقم 10.

التصميم رقم 1: مرتكزات برنامج عمل الجماعي

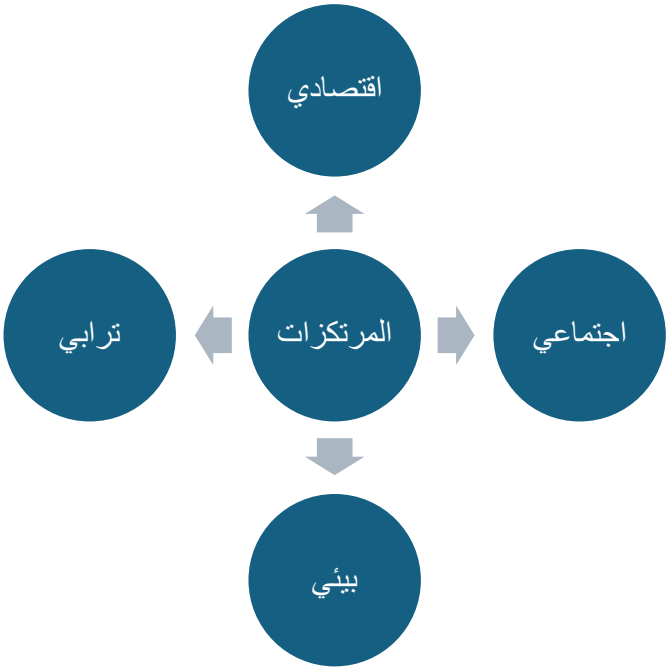

المصدر: تركيب شخصي

أولا- مرتكز اقتصادي: يهدف إلى تحقيق الفعالية الاقتصادية، عن طريق تنمية موارد الجماعة والمحافظة على أملاكها وجعلها أكثر مردودية، فهذا المرتكز يستند على اختصاصات الجماعات والمتمثلة في توفير البنيات التحتية وإنجاز المرافق والتجهيزات العمومية وإحداث وتدبير المرافق العامة الجماعية، من أجل خلق مناخ استثماري يحفز المستثمر.

ثانيا- مرتكز اجتماعي: تسهر الجماعات على تلبية الحاجيات الأساسية للساكنة، وتسهيل الولوج إلى الخدمات والمرافق الأساسية، لذلك على المجلس الجماعي التعرف على احتياجات الساكنة وإدراجها في برنامج العمل.

ثالثا- مرتكز بيئي: على برنامج عمل الجماعة أخذ الاعتبارات البيئية بعين الاعتبار، للحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها، عبر استثمارات عقلانية تحترم مبادئ التنمية المستدامة.

رابعا- مرتكز ترابي: يسعى برنامج عمل الجماعة إلى بتنزيل مشاريع تنموية على المستوى المحلي، الشيء الذي جعل برنامج عمل الجماعة يتخذ بعدا ترابيا المشتركة.

2-إعداد برنامج عمل طنجة

انطلاقا من الأهمية الكبرى التي يكتسيها إعداد برنامج عمل الجماعة، ونظرا للدور المنوط بالجماعة كوحدة ترابية من أجل المساهمة في تدبير الشأن العام المحلي وتكريس التخطيط الاستراتيجي، أصبحت طنجة تتوفر على برنامج عمل بالرغم من الهفوات التي شابته.

2-1 الإعداد للبرنامج

2-1-1 مرحلة الإعداد

أعطيت الانطلاقة الرسمية للإعداد لبرنامج عمل جماعة طنجة يوم 19 أكتوبر 2022، بفضاء محمد بوكماخ، ترأسه رئيس مجلس جماعة طنجة السيد "منير ليموري"، بحضور السيد الكاتب العام لولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة السيد "الحبيب العلمي"، إلى جانب مجموعة من الهيئات والمؤسسات العمومية وفاعلين من المجتمع المدني وسياسيين، ووسائل الإعلام، وخصصت لشرح أهداف المخطط وطريقة إعداده مع التركيز على الانخراط والمشاركة الفعالة والبناءة لجميع الفاعلين المحليين (الصورة 1).

الافتتاح الرسمي لانطلاق إعداد برنامج عمل جماعة طنجة

المصدر: تصوير شخصي يوم 19 أكتوبر 2022

إعطاء انطلاقة لإعداد برنامج عمل جماعة طنجة، وقد حضرته مختلف فعاليات المجتمع المدني بمدينة طنجة، والمواطنين، وثلة من الطلبة والباحثين والمهتمين.

وقد استند برنامج عمل جماعة طنجة على المراحل المبينة في المرسوم المتعلق بإعداد برنامج عمل الجماعة، والتي أشرنا إليها في الشكل 11، وفق جدولة زمنية لمراحل إعداد برنامج العمل على الشكل التالي:

عملت رئاسة المجلس الجماعي في تدبير إدارة مسلسل البرنامج الجماعي على تكوين فريق يتكون من ثلاثة لجان للإشراف على عملية إعداد برنامج عمل الجامعة عن المرحلة 2022-2027:

- لجنة الإشراف والتوجيه وتضم رئيس المجلس ورؤساء المقاطعات الأربع ورؤساء اللجان الدائمة والفرق السياسية.

- لجنة الإعداد: وتتكون من رئيس المجلس وبعض أعضاء المجلس، إلى جانب مجموعة من أطر الجماعة، وتتولى هذه اللجنة عملية تتبع وتنسيق أعمال الإعداد، ومدارسة مشاريع القرارات والتقارير.

- لجنة تقنية: وتتكون من ممثلي المصالح الخارجية الفاعلة المعنية ورؤساء الأقسام أو المصالح الجماعية وكل شخص ترى اللجنة عضويته مفيدة، وتتولى هذه اللجنة مهمة تقديم المعطيات اللازمة، والتوجيه التقني للمشاريع والمتابعة.

وقد مر إعداد البرنامج من عدة مراحل:

2-1-2 التشخيص التشاركي

اعتمدت مرحلة التشخيص على جمع المعطيات والمعلومات حول الوضعية القائمة سواء على المستوى التشخيص الداخلي للجماعة وشمل شملت تنظيم لقاءات مع مختلف المصالح والأقسام على صعيد مقر الجماعة وكذا المقاطعات. وتشخيص خارجي تم على شكل ورشات تشاركية مع مختلف الفاعلين المحليين من مصالح خارجية ومؤسسات عمومية وجمعيات المجتمع المدني بصورة مباشر قصد مناقشة محاور كبرى تتعلق بالمدينة واستجماع كافة المعطيات والاحتياجات المتعلقة بها، وقد دعي إليها من طرف رئيس الجماعة (الوثيقة رقم 7 بالملحق).

وفي هذا السياق نظمت اللجنة التقنية لإعداد البرنامج، لقاءين تواصليين؛ الأول مع موظفي الجماعة والثاني مع المنتخبين، وعلى مستوى التشخيص التشاركي، نظمت أربع ورشات تشاركية، امتدت من 29 مارس 2023 إلى 7 يونيو 2023، تمحورت حول أربع محاور:

- من أجل طنجة الرقمية؛

- التجهيزات والمرافق الجماعية الخارجية؛

- المجال الثقافي؛

- المجال الاجتماعي والرياضي.

بينما المشرفين على برنامج (2017 – 2022) نظموا 26 ورشة منها 14 ورشة تشاركية موسعة و12 مركزة، اشتغلت على إثني عشرة محاورا موضوعاتيا، واختتمت بيوم دراس يوم 18 يونيو 2016 لتقديم الخلاصات الأولية للتشخيص التشاركي الداخلي" لجماعة طنجة "، وهو ما غاب عن اللجنة التي أشرفت على إعداد البرنامج الحالي.

2-1-3 مرحلة البرمجة

انطلقت مرحلة البرمجة عقب تجميع مختلف المعطيات من مرحلة التشخيص، واستخلاص الخلاصات الأولية للتشخيصين الداخلي والخارجي. وقد تم عبر مراحل كان أولها تحديد المحاور الاستراتيجية لبرنامج عمل جماعة طنجة، والتي تمخضت على نتائج التشخيص التشاركي وخلاصاته، حيث تم اعتماد خمسة محاور أولية، تم ترتيبها بحسب الأهمية، ووزعت على فرق انكبت على وضع برامج ومشاريع لكل محور تعكس الرؤية والتوجهات الاستراتيجية لمجلس الجماعة؛ على الشكل التالي:

- الحكامة الجيدة والتعاون والتسويق الترابي؛

- التنمية الثقافية والرياضية والترفيه؛

- الجماعة المنفتحة والادماج الاجتماعي؛

- التنمية الاقتصادية والمبادرات المستدامة؛

- تنمية المجال وتعزيز المرونة الترابية.

2-1-4 مرحلة التشاور وإبداء الرأي

خلال هذه المرحلة عرض مشروع البرنامج على:

- هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، التي أبدت رأيها بخصوص برنامج عمل مدينة طنجة؛

- عرض المشروع على أعضاء المكتب واللجان الدائمة ومجالس المقاطعات، للإدلاء بالتوصيات والملاحظات؛

- أحيل على اللجان الدائمة قصد إبداء الرأي في مخرجات المشروع؛

- عقدت على مستوى المقاطعات دورات استثنائية لدراسة المشروع وتجويده.

2-1-5 مرحلة الاقرار والمصادقة

عرض البرنامج على المجلس الجماعي لمدينة طنجة في دورته العادية لشهر فبراير 2023، للمصادقة، قبل إحالته على السلطات المختصة للتأشير عليه.

2-2 محاور وأهداف برنامج عمل جماعة طنجة وتكلفتها المالية

2-2-1 البرمجة والمشاريع

يعتبر بناء رؤية واضحة ووضع الأهداف أحد اللبنات الأساسية في برنامج العمل، شريطة أن تكون واقعية، مستمدة شرعيتها من التطلعات المعبر عنها من طرف الفاعلين المحليين، وجمعيات المجتمع المدني، والمواطنين والمواطنات، آخذت قوتها القانونية من المصادقة عليها ضمن برنامج العمل.

وقد كان مقترح الرؤية الاستراتيجية لجماعة طنجة من خلال برنامجها الجماعي 2022 – 2027 هو "طنجة مدينة عالمية، ذكية ومستدامة، تواكب التطورات وتراعي التماسك الاجتماعي وجودة العيش. مدينة نابضة بالحياة ثقافيا ورياضيا، متطورة عمرانيا، ومرنة ترابيا". اما البرنامج السابق فكانت رؤيته أكثر تعبيرا وشمولا، تتمثل في " طنجة مدينة البوغاز عالمية الصيت، ومستدامة التنمية وذكية ومتعددة الثقافات، وأفضل فضاء للعيش الكريم وللمواطنة وللسياحة والاستثمار"، ونقطة قوته تتجلى في شرح مقاطع الرؤية، عكس الحالي الذي اقتصر على ذكر الرؤية فقط دون عناء تفسيرها.

وقد سمح استقراء مخرجات التشخيص الترابي والتشاركي لجماعة لطنجة، بوضع تقاطعات ما بين اختصاصات الجماعة، وواقع إمكانياتها في ترابط مع تطلعات الساكنة، كما تم التعبير عنها إبان ورشات التشخيص والتحليل التشاركي.

ونظرا للانتظارات الكبيرة من برنامج عمل الجماعة وتعدد المشاريع المقترحة مقارنة مع المحدودية في الموارد المالية وخاصة الذاتية منها، فقد كان من الضروري عقلنة الاختيارات وتصنيف المشاريع حسب أولوياتها اعتمادا على معايير واضحة إلى 5 محاور، وهي:

1. الحكامة الجيدة والتعاون والتسويق الترابي
2. التنمية الثقافية والرياضية
3. الجماعة المنفتحة والادماج الاجتماعي
4. التنمية الاقتصادية والمبادرات المستدامة
5. تنمية المجال العمراني وتعزيز المرونة الترابية

وقصد تحقيق البرامج والمشاريع التي أسفر عنها التشخيص التشاركي تم تسطير 16 برنامج و152 مشروع، تتوزع على الشكل التالي كما هو وارد في الرسم البياني رقم 1.

توزيع البرامج والمشاريع حسب محاور برنامج عمل جماعة طنجة

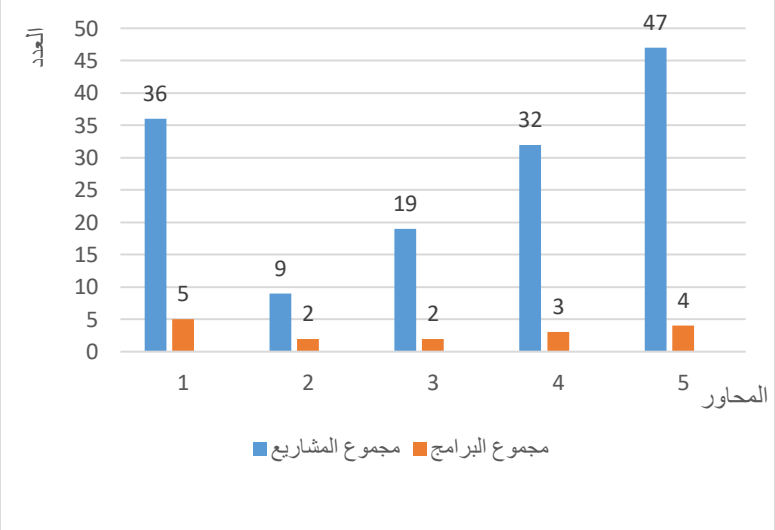

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على معطيات برنامج عمل جماعة طنجة

ونظرا لكون مجال بحثنا يتعلق بمقاطعة بني مكادة، فسنحاول الوقوف عند مكانة هذه المقاطعة ضمن مشاريع برنامج عمل طنجة. حسب محاوره.

المحور الأول ويهم الحكامة الجيدة والتعاون والتسويق الترابي، يتضمن خمسة برامج و36 مشروعا، ترتكز على رقمنة التدبير الجماعي، والذي يسعى إلى تحسين الأداء ودعم الابتكار في تقديم الخدمات، وتوطيد الحكامة المالية لجماعة طنجة ومقاطعاتها لتنمية القدرات المالية والجبائية الجماعية، وتثمين الملك الجماعي مع تعزيز التعاون اللامركزي الدولي والتسويق الترابي لطنجة.

المحور الثاني يحمل عنوان التنمية الثقافية والرياضية، خصص له برنامجين و19 مشروعا، منها سبعة مشروعا سينجز على تراب مقاطعة بني مكادة، للنهوض بالحياة الثقافية والرياضية.

المحور الثالث فيحمل عنوان الجماعة المنفتحة والادماج الاجتماعي، يشمل برنامجين و19 مشروعا، أربعة مشروعا منها تخص مقاطعة بني مكادة تهدف إلى تعزيز الانفتاح، والتطلع إلى بناء مواطنة نشيطة وفعالة في إطار المشاركة المواطنة، والعمل على دعم الادماج الاجتماعي والتماسك داخل المجال الترابي للجماعة، عبر دعم ودمج مختلف الفئات الاجتماعية.

المحور الرابع ويندرج ضمن تنمية القطاع الاقتصادي بجماعة طنجة، ويحمل عنوان التنمية الاقتصادية والمبادرات المستدامة، يضم ثلاثة برنامجا و32 مشروعا، منها 12 مشروعا سيستفيد منه تراب مقاطعة بني مكادة، تسع منها تهدف إلى تأهيل البنيات التحتية والسوسيو- اقتصادية بالجماعة، لتنمية اقتصاد القرب وإنعاش الاستثمار، إضافة إلى مشاريع ترمي إلى تجويد خدمات النقل الحضري والذي يتميز بالاستدامة والمرونة، وكذا الاهتمام بالفضاءات العمومية، وتشجيع مبادرات التنمية المستدامة للبيئة والمناخ.

المحور الخامس: يحل عنوان تنمية المجال العمراني وتعزيز المرونة الترابية، خصص له أربعة برامج و47 مشروعا، وتتمحور حول تنمية المجال الحضري على المستوى العمراني والحضري كما تضمن مشاريع لمعالجة إشكالية المخاطر بالمدينة. والاهتمام بالمرافق الجماعية. منها 28 مشروعا تستفيد منه بني مكادة.

2-2-2 التمويل المالي لمشاريع برنامج طنجة

إن برامج ومشاريع برنامج عمل الجماعة يحتاج إلى موارد مالية، لذلك فالمشاريع المقترحة يجب أن تكون قابلة للإنجاز، وتراعي قدرات الجماعة المالية والتقنية أي ما تتوفر عليه من الإمكانيات والتجهيزات المتوفرة أو الممكن تعبئتها: من الموارد البشرية (الكفاءات المتوفرة أو الممكن تعبئتها داخليا أو بالتنسيق مع المصالح اللاممركزة)، والقانونية (الاختصاصات الذاتية للجماعة)،

وتصل تكلفة المشاريع المسطرة في برنامج عمل جماعة طنجة إلى 5 423 418 304,80 درهم، كما يوضح ذلك الجدول رقم 69، ويتبين من خلال تحليل محاور برنامج عمل الجماعة أن مصفوفة المشاريع تضمنت 152 مشروعا، تساهم الجماعة فيها ب39%، نظرا لمحدودية الموارد المالية واعتماد الجماعة على امدادات الدولة خصوصا الضرائب المحولة، كما أن أغلب المشاريع المقترحة سيتم إنجازها بشراكة مع مختلف القطاعات المتدخلة بالنفوذ الترابي للجماعة بنسبة 41%.

وفيما يخص توزيع الاعتمادات المالية حسب المحاور، فيلاحظ أن المحور الرابع المتعلق بدعم التنمية الاقتصادية ودعم المبادرات المستدامة، قد استحوذ على حوالي 71،64% من التركيبة المالية لبرنامج عمل الجماعة نظرا للحاجة الملحة لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتنمية المستدامة، متبوعا بمشاريع المحور الخامس المتمحورة حول تنمية المجال الحضري، بنسبة تقدر ب 21،43%.

كما يلاحظ من خلال تحليل برنامج عمل الجماعة ضعف الميزانية المخصصة لمشاريع ذات الوقع الاجتماعي والثقافي، والتي لا تتجاوز 3% من ميزانية برنامج عمل طنجة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على غياب الرؤية الاجتماعية لمجلس الجماعة، بينما في البرنامج السابق (2017_ 2022) شكلت حوالي 8% من الميزانية المخصصة لبرنامج عمل هذه الفترة; كما يوضح ذلك الجدول رقم 1.

البرمجة المالية لمشاريع برنامج جماعة طنجة بالدرهم

البرامج	الكلفة الاجمالية للمشروع	التدبير	التمويل الذاتي	الشراكة والتعاون
1	5 800 000,00	0	3 300	2 500 000,00
2	11 650 000,00	0	10 800	850 000,00
3	10000 000,00	0	10 000	0
4	179745 000,00	0	179 545	200 000,00
5	3 962 000,00	0	1 518	2 443 400,00
6	46 615 865,80	0	31 131	15484142,6
7	1 340 000,00	0	1 340	0
8	400 000,00	0	200 000,00	200 000,00
9	116067 200,00	0	21 850	94 217
10	845100 000,00	0	196 600	648 500
11	2 008 300 000,00	600 000	358 300	1 050 000
12	1 032 195 239,00	14 745	637 700	379 750
13	183600 000,00	0	83 600	100 000
14	335000 000,00	0	28 000	307 000
15	503300 000,00	0	432 100	71 200
16	140 343 000,00	0	129 343	11 000
التكلفة	5 423 418 304,80	614 745	2 125 328	2 683 344

المصدر: برنامج عمل طنجة 2022- 2027

وإذا كان برنامج عمل الجماعة قد تضمن مشاريع تنموية متنوعة، إلا أن هناك قصورا يمكن تسجيله على مستوى الثقافي والرياضي والتأهيل الحضري، ومن المنتظر تداركه خلال السنوات القليلة المقبلة، خاصة وأن المدينة مقبلة على استضافة بعض التظاهرات الرياضية الدولية مثل كأس إفريقيا للأمم 2025، وكأس العالم 2030 مناصفة مع اسبانيا والبرتغال.

وأمام حجم المبالغ المخصصة لمشاريع برنامج طنجة؛ فكيف لميزانية تعرف تذبذبا في نموها، أن تغطي حجم التكاليف المرصودة له، وهذا ما سنحاول إبرازه في الفقرة الآتية والبارزة من خلال الرسم البياني رقم 2.

تطور إيرادات الجماعة التربية لطنجة في الفترة الممتدة من 2017 – 2022 بمليار درهم

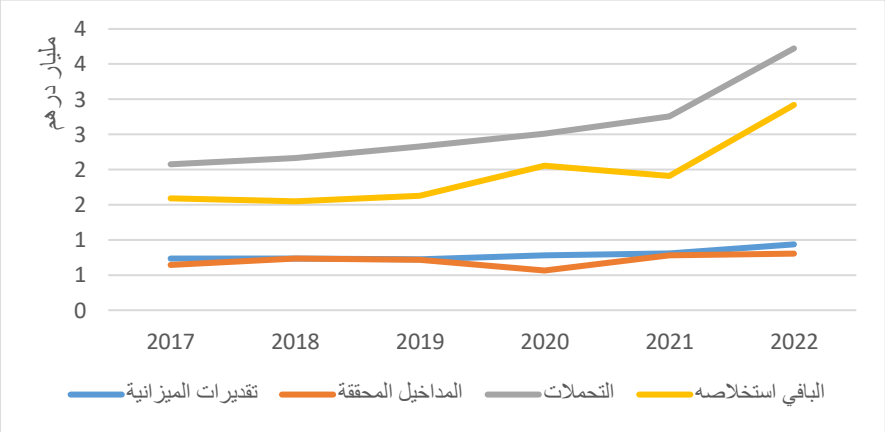

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات جماعة طنجة

يلاحظ من الرسم البياني ارتفاع إرادات جماعة طنجة في الفترة الممتدة من 2017 إلى 2022 ارتفاعا ملحوظا انتقلت من 683 430 731 درهم سنة 2017 إلى أزيد من 019 947 935 سنة 2022، وتبقى ميزانية ضعيفة لا تعكس حجم مدينة طنجة اجتماعيا واقتصاديا، التي لم تتجاوز قط ميزانيتها 100 مليار، منها 43،42% عبارة رسوم ذاتية بـ4,68 % لتشكل 43,42 % من إجمالي الميزانية، حيث وصلت إلى أكثر من 450 مليون درهم، عوض أقل من 430 مليونا قبل عام، والرسوم المحولة تمثل 41,91 %، والباقي عبارة عن إيرادات الضريبة على القيمة المضافة. وما تجدر الإشارة إليه هو أهمية الرسوم المحولة التي تشكل" ... تنوعا في مصادر الإيرادات، مما يقلل من التبعية على مصدر واحد. إضافة إلى ارتفاع مستمر في الرسوم المهنية"[1]، على الخصوص الرسم المهني يظهر استمرارية في الأنشطة التجارية والاستفادة من الخدمات المهنية

[1]– جماعة طنجة، (فبراير 2024): "برنامج عمل جماعة طنجة 2021 -2027"، ص 94.

إلا أن، تطور الموارد المالية للجماعة على طول المدة الزمنية المشار إليها أعلاه تتميز بالتذبذب، مما يجعل من الصعب التخطيط لمستقبل الجماعة، إضافة إلى تسجيل خلل على مستوى التحصيل، مما جعل موارد الجماعة تسجل فارقا متزايدا بين المداخيل والتحملات خلال الفترة نفسها، إضافة إلى ارتفاع الباقي استخلاصه[1] والذي يقدر بحوالي 2،9 مليار سنة 2022، ويفسر ذلك بخلل فيما يخص عمليات التحصيل، هذا الخلل قد يترتب عنه فشل الجماعة في تحقيق وإنجاز عدد من المشاريع، إذا ما لم تدارك الجماعة ذلك، عبر مراجعة القرار الجبائي، لتحسين الإيرادات لضمان استدامة الموارد المالية.

فمن خلال هذه الأرقام يتضح أن تطور الموارد لجماعة طنجة، قد ينعكس على تنفيذ عدد من المشاريع المبرمجة.

3-2 مكانة مقاطعة بني مكادة ضمن مشاريع برنامج عمل طنجة

إن وضع برنامج عمل عن الفترة 2022-2027 يتضمن مجموعة من المشاريع التي تهم من جهة جميع تراب الجماعة ومن جهة أخرى تهم مقاطعة معينة من مقاطعات الجماعات، والرسم البياني رقم 55 يبين نصيب كل مقاطعة من مقاطعات الجماعة.

توزيع مشاريع برنامج عمل جماعة طنجة حسب المقاطعات (%)

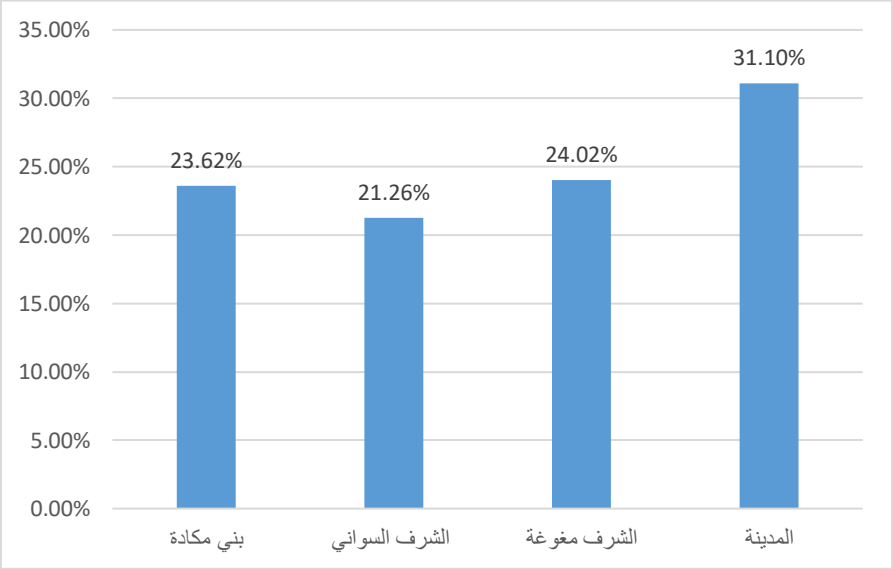

المصدر: تركيب شخصي اعتمادا على برنامج عمل طنجة 2021-2027

[1]– بعد الباقي استخلاصه من الملفات الشائكة التي تواجه التسيير الجماعي على المستوى الوطني بشكل عام، وبشكل خاص على مستوى جماعة طنجة. ويتشكل هذا المبلغ من المداخيل غير المحصلة من طرف الجماعة أو مصالح الخزينة العامة للمملكة والتي تعتبر بمثابة ديون للجماعة على الغير.

ومن خلال قراءته، وتحليل المشاريع التي برمجت في برنامج عمل الجماعة، يلاحظ أن أكثر من ثلث مشاريع برامج طنجة استفادة منها مقاطعة طنجة المدينة، متبوعة بمقاطعة الشرف مغوغة، فبني مكادة بالرغم من مساحتها وحجم ساكنتها وحجم رهاناتها بالنسبة لجماعة طنجة، فنظرا لذلك فمن الأجدر أن تستفيد بمشاريع أكثر من نظريتها.

والرسم البياني رقم 4 يوضح تبويب مشاريع جماعة طنجة حسب مقاطعاتها الأربع، والتي تبرز حجم هذه المشاريع التي ستهيكل للمدينة في كونها مشاريع تستجيب للرؤية الاستراتيجية لتحقيق الأهداف التالية:

- تحسين جودة العيش بالمدينة.
- تعزيز الجاذبية الاقتصادية والثقافية.
- تفعيل دور المدينة كقطب حضري.

فماهي حصة مقاطعة بني مكادة من هذه المشاريع؟

توزيع مشاريع برنامج عمل جماعة طنجة حسب المقاطعات والمحاور (%)

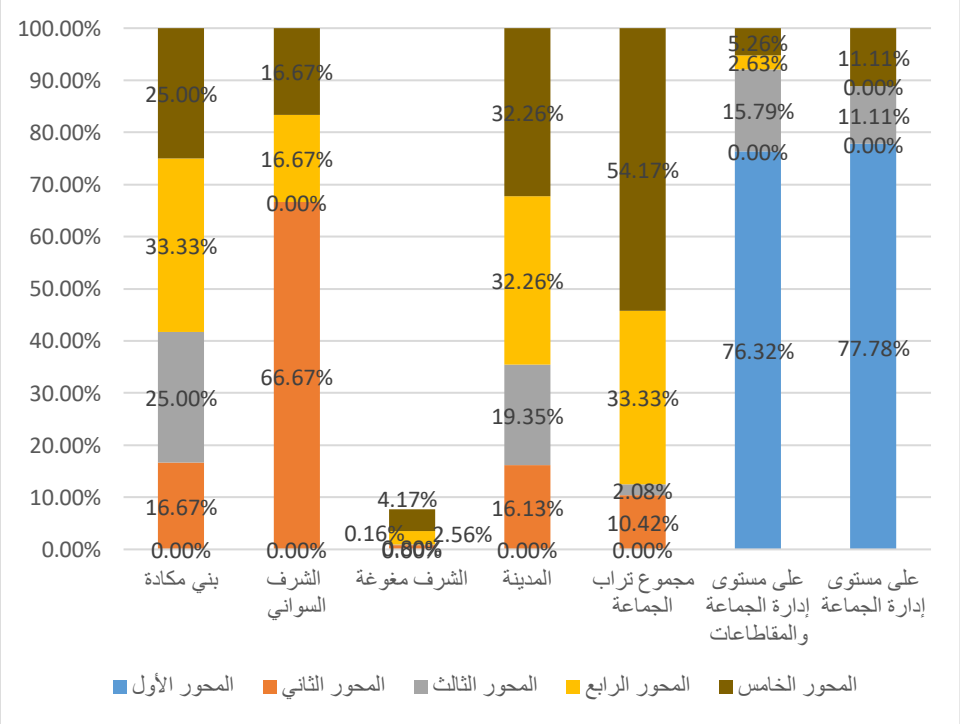

المصدر: تركيب شخصي اعتمادا على برنامج عمل طنجة 2021-2027

من نفس الرسم البياني يلاحظ أن حصة مقاطعة بني مكادة ضعيفة مقارنة بالمقاطعات الأخرى، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وعلى مستوى محاور البرنامج يبرز الجدول تقاربا بين المشاريع المخصصة لكل محور من المحاور الخمسة.

وإجمالا، تشمل مشاريع برنامج عمل جماعة طنجة ذات طابع أفقي على مستوى مقاطعة بني مكادة، وتهدف إلى معالجة الإشكاليات اليومية للساكنة، كما أنها تستجيب لانتظارات الساكنة اليومية والملحة من خلال مشاريع القرب ذات البعد المجالي والتي تسعى إلى خلق تنمية متوازنة للمدينة والاستجابة للخصاص الحاد على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والخدمات السوسيو اقتصادية، بهدف تقريب الخدمات من المواطنين وتجويدها إضافة إلى تجاوز التفاوتات ما بين المقاطعات، من خلال مجموعة من البرامج تختلف من حيث الأهداف، على النحو التالي:

- إنشاء بنيات تحتية ومجالية ملائمة محفزة للتنمية الاقتصادية، منها: مشروع التدبير المعقلن للاحتلال المؤقت للملك الجماعي العام، وإحداث دار المقاول بحي بن ديبان في إطار شراكة مع الخواص رصد له مبلغ يقدر ب 500 مليون درهم، تساهم فيه الجماعة ب 15% من القيمة الاجمالية، وإحداث منطقة مخصصة لاحتواء حرف الصناعة التقليدية الملوثة والمزعجة بمنطقة الحراريين، بمبلغ 137100000 درهم، في إطار شراكة وتعاون، تساهم فيه الجماعة بنسبة 15% من القيمة الاجمالية للمشروع، كما تساهم الجماعة في إحداث وتجهيز منطقة صناعية مخصصة للنسيج بمنطقة العوامة الشرقية لإواء معامل النسيج السرية، بحوالي نصف تكلفة المشروع والمقدرة ب 100 مليون درهم.

- وفي إطار برنامج مبادرة طنجة للإدماج الاجتماعي والسوسيو اقتصادي، وللتنمية الاجتماعية، ستعمل الجماعة على دعم الولوج إلى الطب النفسي وطب الإدمان والعلاج الفني Théâtro-Thérapie، بمبلغ يقدر ب 900 ألف درهم في إطار التمويل الذاتي، إضافة إلى دعم تسيير مركز المرأة النشيطة بمبلغ 600 ألف درهم، ودعم منظومة حماية الطفولة.

- وفيما يخص التنمية العمرانية وتعزيز المرونة الترابية، يقترح برنامج عمل طنجة، في إطار توجيه التنمية الحضرية المستدامة، وفي هذا الصدد المساهمة في إعداد استراتيجية لمعالجة البناء غير المنظم والحد من انتشاره، وإعداد المخطط المديري لتدبير الأخطار في إطار البرنامج الاستعجالي لحماية طنجة من الفيضانات 2022-2024، وتأمين جنبات الأودية، ثم المساهمة في إنجاز برنامج تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز بجماعة طنجة وادماجها بالنسيج العمراني المنظم 2023 – 2024، إضافة إلى مشرع

إحداث وتهيئة الطرق المهيكلة وتجهيزها بمختلف الشبكات وأشجار التصفيف، أشغال كبرى لصيانة الطرق والتأثيث الحضري، تجديد وتجهيز مختلف شوارع طنجة بالتأثيث الحضري (2024-2026).

خاتمة

يسعى المغرب إلى النهوض بالتنمية المحلية عبر تبني وتفعيل مبدأ الحكامة، وجعله مكونا أساسيا في تدبير الشأن الترابي، ومن أجل تمكين الجماعات الترابية من التحكم في تدخلاتها التنموية، فقد منحها القانون التنظيمي العديد من الآليات سواء في مجال التخطيط والبرمجة كبرنامج العمل.

فعلى مستوى إعداد برنامج عمل الجماعة، ومن خلاله تساهم الجماعات الترابية في وضع برنامج عمل وفق منهجية تشاركية منظمة ومقننة، تراعي خصوصياتها الترابية وإمكانياتها الذاتية ولهذا، فإن جودة تدبير الشأن الترابي المحلي رهين بإعداد برنامج واضح وقابل للتنزيل وتنفيذ مشاريعه المبرمجة بنجاعة وفق الأهداف المسطرة. على هذا الاساس وضعت الجماعة الحضرية لطنجة برنامج عملها للفترة الانتدابية 2022 - 2027 تماشيا مع ما نص عليه القانون التنظيمي للجماعات، وتضمن خمسة محاور رئيسية تشكل اللبنات الأساسية لبرنامج عمل الجماعة.

البيبليوغرافية:

جماعة طنجة، (فبراير 2024): "برنامج عمل جماعة طنجة 2021 -2027"

حقوق المتهم أثناء مرحلة البحث التمهيدي

عبد العزيز هدوي

قاضي متقاعد بالمحكمة الاستئنافية بمراكش

مما لا شك فيه ان بلدنا قطع أشواطا بعيدة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، ولعل أهم شيء يثبت ذلك هو ما جاء به قانون المسطرة الجنائية الجديد من مقتضيات قانونية؛ ترمي إلى حماية حقوق المتهم كما هي متعارف عليها دوليا وتطبيقا للاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب. سأركز بحتي هذا عن حقوق المتهم الراشد أثناء الإستماع إليه في مرحلة البحث التمهيدي وأمام النيابة العامة وحقوق المتهم الحدث أثناء الإستماع إليه تمهيديا على ضوء قانون المسطرة الجنائية وبعض توصيات لجنة الأمم المتحدة.

---

1. حقوق المتهم الراشد أثناء الاستماع إليه من طرف الضابطة القضائية

من اهم هذه الحقوق نذكر ما يلي:

- يتعين على ضابط الشرطة القضائية أن يبتعد كل البعد عن مأمن شأنه المساس بكرامة المتهم كإنسان وأن لا يسيئ إلى معاملته و أن يعتبره مازال بريئا إلى ان تثبت إدانته بمقتضى حكم حائز لقوة الشيء المقضي به وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من قانون المسطرة الجنائية و أكدته أيضاً لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة و كذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية .

- يجب ان لايتم اللجوء إلى تعذيب المتهم أثناء استنطاقه تمهيديا وذلك تطبيقا لاتفاقية مناهضة التعذيب التي صادق عليها المغرب وقد ألزمت الاتفاقية الدول الأعضاء بأن تتخذ إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع التعذيب وفي هذا الصدد أورد المشرع المغربي تعديلات على مجموعة القانون الجنائي تتعلق بمناهضة التعذيب .

- ضرورة الاستعانة بمترجم إذا كان المتهم يتكلم بلغة لا يفهمها الضابط

- عرض تصريحات المصرحين على المتهم لتحديد موقفه منها وكذلك الأشياء المحجوزة للتعرف عليها و إبداء وجهة نظره منها .

- عدم وضع المتهم تحت الحراسة النظرية إلا عند توفر شرطين أساسين:

- أولاً: ان يتطلبه حاجيات البحث التمهيدي كعدم توفر المشتبه فيه على موطن معروف
- ثانياً: ان تكون الجنحة موضوع البحث معاقب عليها بالحبس .

وتجدر الإشارة هنا ان مدة الوضع تحت الحراسة النظرية هي 48 ساعة و يجب على الضابط ان يحرص على تقديم المتهم أمام وكيل الملك قبل نهاية مدة الوضع تحت الحراسة النظرية.

لكن ما الحكم إذا لم يتم احترام مدة الوضع تحت الحراسة النظرية:

لقد انقسم العمل القضائي ببلادنا إلى اتجاهين متضاربين: اتجاه يقول ببطلان المحضر و اتجاه يسير على خلاف ذلك.

وبخصوص الاتجاه الأول، أصدرت محكمة الاستئناف بالرباط قرارا جاء فيه مايلي: >وحيت ترى هذه المحكمة ان الوضع تحت الحراسة النظرية تجاوز المنصوص عليه قانونا و حيت إذا خالفت الضابطة القضائية هذه القاعدة و امتدّت الحراسة النظرية إلى مابعد ستة و تسعين ساعة دون طلب تمديدها أثناء فترة الحراسة و الترخيص لها من لدن السيد الوكيل العام للملك تكون قد خرقت مقتضيات الفصل 82 من قانون المسطرة الجنائية <

على مستوى محكمة النقض، صدر قرار جاء فيه: لما لاحظت المحكمة ان مدة حراسة المتهم استغرقت اكثر من 96 ساعة المحددة قانونا، و تبث على ذلك استبعاد المحضر تم عادت و أدانت المتهم بناء على اعترافه في المحضر تكون قد بنت قضاءها على علل متناقضة. مما يكون حكمها ناقص التعليل يوازي انعدامه.

وأما فيما يتعلق بالاتجاه الثاني، يمكن استحضار قرار محكمة النقض (1) الذي جاء فيه: إذا كان قانون المسطرة الجنائية قد حدد مدة الوضع تحت الحراسة النظرية و عبر عن ذلك بصفة الوجوب فإنه لم يرتب جزاء البطلان على عدم احترام المدة.

وجاء ايضًا في قرار آخر صادر من محكمة النقض (2) مايلي: (القواعد المتعلقة بالوضع تحت الحراسة النظرية لم يجعلها القانون تحت طائلة البطلان و لايمكن ان يترتب عنها البطلان).

و الرأي الراجح عندنا هو ماذهب إليه الاتجاه الأول الذي يقضي ببطلان المحضر عملا بالمادة 289 التي تنص على مايلي: (لايعتد بالمحاضر و التقارير التي يحررها ضباط و اعوان الشرطة القضائية و الموظفون و الأعوان المكلفون ببعض مهام الشرطة القضائية إلا إذا كانت صحيحة في الشكل و ضمن فيها محررها و هو يمارسن مهام و ظيفته ما عاينه أو تلقاه شخصيا في مجال اختصاصه).

حق المتهم في الاتصال بمحاميه

أجاز المشرع المغربي للمتهم حق الاتصال بمحاميه أثناء فترة تمديد مدة الحراسة النظرية و داخل مدة لاتتجاوز 30 دقيقة تحت مراقبة ضابط الشرطة القضائية، و قد طالبت منظمات حقوق الإنسان على ان لا يقتصر هذا الاتصال على فترة تمديد الحراسة النظرية بل يجب ان يتم الاتصال منذ وضع المتهم تحت الحراسة النظرية، وذلك على غرار ما نصت عليه توصيات لجنة حقوق الإنسان و ما سارت عليه معظم التشريعات المقارنة، ومن هذه التشريعات نذكر قانون الإجراءات الجنائية الإيطالي و الذي نص على حق كل شخص تستدعيه الشرطة لسماع أقواله في الاستعانة بمحام و كذلك التشريع الكندي الذي نص على ان لكل فرد احيل على الضابطة القضائية الحق في اللجوء إلى مساعدة محام مع ضرورة إشعاره بهذا الحق، كما قررت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية بأن المتهم له الحق في الاستعانة بمحام بمجرد ما يوجّه له الاتهام رسميا، و في نفس السنة قررت المحكمة ان يشمل هذا الحق مرحلة الإستجواب من طرف الشرطة و استبعدت اعترافاً لكون الشرطة لم تشعر المتهم بحقه في الاستعانة بمحام، و امًا في فرنسا(3) فلقد خول قانون 15 يونيو 2000 للشخص الموضوع تحت الحراسة النظرية حق الاتصال بمحاميه.

يتجلى من خلال ما سبق بأن جل التشريعات الغربية تخول للشخص الموضوع تحت الحراسة النظرية حق الاتصال بمحاميه منذ بداية فترة الحراسة النظرية لذا أرى أن يتدخل المشرع ليجعل حق الاتصال لا يقتصر على فترة تمديد الحراسة بل يشمل أيضًا بداية مدة الحراسة النظرية و ذلك تطبيقا للمواثيق الدولية الصادرة في هذا الشأن و دعما لمبدأ الدفاع عن حقوق الإنسان هذا وقد اشترط المشرع المغربي أن يتم الاتصال بترخيص من النيابة العامة، غير انه يمكن للضابط ان يأذن بصفة استثنائية

للمحامي بالاتصال بالشخص الموضوع تحت الحراسة النظرية و ذلك في حالة ما اذا تعذر الحصول على ترخيص من النيابة العامة بسبب بعد المسافة على ان يرفع تقريرا في هذا الشأن إلى النيابة العامة.

- على الضابطة القضائية ان تمسك سجلا ترقم صفحاته و تذيل بتوقيع وكيل الملك تقيد فيه هوية الشخص و مدة استنطاقه و أوقات الراحة و الحالة البدنية و الصحية للشخص المعتقل .

- حق المتهم في عدم تفتيش منزله في الحالات العادية الا برضاه و يجب ان تكون الموافقة بخط يد صاحب المنزل ضمانا لصدور الرضا عنه طواعية، و إذا كان لايعرف الكتابة يشار الى ذلك في المحضر و اما التفتيش في حالة التلبس فلا يمكن إجراءه إلا إذا توافرت الشروط التالية :

1. حضور صاحب المنزل أو من ينوب عنه، و إذا تعذر عليه الحضور فإن الضابط يدعوه لتعيين نائب عنه، و إذا امتنع أو كان فاراً فإن الضابط يستدعي شاهدين أجنبيين عن الموظفين الخاضعين لسلطاته .

2. بخصوص الوقت القانوني للتفتيش فإننا نجد المادة 62 من القانون تنص على انه لا يمكن الشروع في تفتيش المنازل أو معاينتها قبل السادسة صباحا و بعد الساعة التاسعة ليلا إلا إذا طلب رب المنزل أو وجّهت استغاثة من داخله؛ غير ان العمليات التي ابتدأت في ساعة قانونية يمكن مواصلتها دون توقف ولابد من الإشارة بان هناك نصوص خاصة تجيز التفتيش ولو خارج الوقت القانوني ومن ضمنها: ظهير 21 ماي 1994 المتعلق بزجر الادمان على المخدرات، و تجدر الإشارة بان المادة 62 افادت بان ضابط الشرطة إذا شرع في التفتيش قبل التاسعة ليلا يحق له ان يستمر فيه بعد التاسعة مادام بدأ مهمته داخل الوقت القانوني، و كذلك الضابط إذا دخل المنزل قبل السادسة صباحا يكون التفتيش باطلا ولو انجزه بعد الساعة السادسة .

2.حقوق المتهم أثناء الاستماع إليه من طرف النيابة العامة

- عدم اللجوء إلى إيداع المتهم بالسجن الا عند الضرورة القصوى .

- يتعين على ممتل النيابة العامة عند احالة المتهم عليه عدم اللجوء إلى تدبير الاعتقال إلا إذا تعلق الأمر بمجرم خطير أحدث الرعب و الخطورة داخل الأوساط الاجتماعية، و لقد صدرت عدة مناشر وزارية تحت السادة قضاة النيابة العامة على عدم اللجوء إلى اجراء الاعتقال الاحتياطي إلا عند الضرورة القصوى و استبدال هذا التدبير ببدائل أخرى كتفعيل الكفالات المالية و تفعيل مسطرة الصلح، و الملاحظ

هنا هو ان مسطرة الصلح مازالت لم تعرف طريقها إلى التنفيذ بكيفية فعالة، و ذلك بسبب عدم تشبع بعض الأطراف بثقافة التسامح وكذلك بسبب اقتصار نظام المصالحة على الجنح الضبطية فقط ويتعين على ممثل النيابة العامة إذا لاحظ أثناء دراسته المسطرة بان التهمة غير ثابتة في حق المتهم .

- ان لايتردد في حفظ المسطرة وإذا ظهر له بان هناك قرائن قوية للإدانة ان يشعره بالأفعال المنسوبة اليه و ان له الحق في تنصيب محام و ان يعرض عليه تصريحات المصرحين لتحديد موقفه منها، و يمكن للنيابة العامة في حالة ما إذا ادعى المتهم بانه تعرض للاعتداء بالضرب و التعذيب من طرف الضابطة القضائية ان تبادر إلى الأمر بإجراء خبرة طبية عليه للتأكد من صحة ادعاءه و ترتيب الآثار القانونية على ذلك و تتم بعد ذلك متابعة المشتبه فيه في حالة سراح إذا كان الفعل الجرمي ليس في منتهى الخطورة وله ضمانات كافية للحضور وإذا رأت النيابة العامة ضرورة ايداع المتهم بالسجن يتعين عليها في هذه الحالة تعليل قرار الاعتقال على هامش المحضر تم تحيله فورا على اقرب جلسة و إذا كان المتهم له محام وجب إشعاره بالقرار المتخذ في حالة حضوره أو ربط الاتصال به إذا لم يحضر الاستنطاق .

3.حقوق المتهم الحدث أثناء الاستماع إليه تمهيديا

- عدم استنطاق المتهم الحدث إلا من طرف ضابط الشرطة القضائية المكلف بالأحداث و هذا ما نصت عليه المادة 460 من قانون المسطرة الجنائية و التي خولت لهذه الفئة من ضباط الشرطة القضائية حق القيام باجراءات البحث التمهيدي بالأحداث الجانحين .

- يجب على الضابط المذكور عند البحث مع الحدث ان يتقيد بجميع الإجراءات المتعلقة بالابحاث التمهيدية المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية، فعليه ان يستمع إلى المتهم الحدث بحضور نائبه القانوني بخصوص الأفعال المنسوبة اليه بأسلوب يحترم فيه كرامة الإنسان، و ان يعرض عليه تصريحات المصرحين لإبداء موقفه منها و ان يتعامل معه كشخص غير مدان تطبيقا لمبدأ قرينة البراءة .

- إذا كان الحدث يتكلم لغة لايفهمها الضابط ينبغي على هذا الأخير الاستعانة بمترجم أو بكل شخص يحسن التخاطب معه، و لايحق للضابط ان يضع الحدث تحت الحراسة النظرية على اعتبار ان هذا الإجراء لايطبق إلا على الأظناء الرشداء بل يسوغ له ان يضعه تحت المراقبة بمعنى ان يحتفظ به لحاجيات البحث في مكان مخصص للأحداث و يجب ان يكون هذا المكان تتوفر فيه جميع الشروط الكفيلة بضمان السلامة البدنية و الراحة النفسية للحدث الجانح، و يشترط للقيام بهذا الإجراء توافر الشروط التالية:

- ان يتعذر تسليمه لمن يتولى رعايته
- ان تتطلبه حاجيات البحث التمهيدي و ان توافق النيابة العامة على ذلك
- ان تكون الجنحة موضوع البحث معاقب عليها بالحبس

• ويتعين على الضابطة ان تمسك سجلا ترقم صفحاته و تديل بتوقيع وكيل الملك تقيد فيه هوية الحدث الموضوع تحت المراقبة و سبب ذلك، وساعة بداية المراقبة و ساعة انتهاءها و مدة الاستنطاق و أوقات الراحة و الحالة البدنية و النفسية للحدث و التغذية المقدمة له، و يجب على ضابط الشرطة القضائية ان يبين في محضر الاستماع إلى أي حدث احتفظ به تحت المراقبة يوم و ساعة الاحتفاظ به و يوم و ساعة إطلاق سراحه أو تقديمه إلى النيابة العامة و يمكن كذلك للنيابة العامة بصفة استثنائية ان تأمر بإخضاع الحدث خلال فترة البحث التمهيدي لنظام الحراسة الموقتة المنصوص عليها في المادة 471 من القانون إذا كانت ضرورة البحث أو سلامة الحدث تقتضي ذلك على ان لا تتجاوز مدة التدبير المأمور به خمسة عشر يوما، و يحق لولي الحدث أو المقدم عليه أو وصيه أو كافله أو حاضنه أو الشخص أو المؤسسة المعهود اليها برعايته و المحامي المنصب الاتصال بالحدث خلال فترة البحث التمهيدي بإذن من النيابة العامة و تحت مراقبة ضابط الشرطة القضائية، و يمنع عليهم اخبار أي كان بما راج خلال الاتصال بالحدث و تتم إجراءات البحث بكيفية سرية .

• ينبغي الإشارة في محضر الاستماع إلى هوية الحدث وتصريحاته و الاجوبة التي يرد بها عن أسئلة الضابط، و إلى كون الحدث قد اشعر بالأفعال المنسوبة اليه و الإشارة ايضا إلى ان الحدث قرأ تصريحاته أو تليت عليه مع تدوين الإضافات أو التغيرات أو الملاحظات التي يبديها الحدث أو يشار إلى عدم وجودها .

• تجدر الإشارة هنا إلى ان من اهم الصعوبات التي تعترض الضابطة القضائية اثناء قيامها باجراءات البحث التمهيدي الخاصة بالأحداث الجانحين تتجلى في عدم وجود عناصر كافية و موهلة للقيام بمهمة ضباط الشرطة القضائية المكلفين بالأحداث و كذلك غياب فضاءات ملاءمة للأماكن الخاصة بالأحداث خصوصا ان جل المراكز لا تتوفر على أماكن ملاءمة، لذا يجب التفكير في ضرورة الزيادة في عدد ضباط الشرطة القضائية المكلفين بالأحداث و تنظيم دورات تكوينية لفائدتهم من طرف السادة وكلاء الملك لتحسيسهم بأهمية المهام المستندة اليهم و اطلاعهم على الإجراءات المسطرية المتبعة في قضايا الأحداث، والتفكير في إنشاء فضاءات ملاءمة للأماكن الخاصة للأحداث و المتوفرة على جميع الشروط الضرورية الكفيلة بتأمين السلامة البدنية و النفسية للأحداث الجانحين .

هذه هي اهم الحقوق التي اقرها المشرع المغربي و نص عليها بمقتضى قانون المسطرة الجنائية لفائدة المتهم و ذلك تطبيقا للمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب في هذا الصدد و ضمانا ايضاً لشروط المحاكمة العادلة

والله ولي التوفيق.

المراجع

(1) قرار محكمة النقض عدد 9461 بتاريخ 1986/03/25

(2) قرار محكمة النقض عدد 860 بتاريخ 1972/7/14

(3) قواعد حضور و دفاع المحامي أمام الشرطة القضائية الأستاذ يوسف وهابي هدوي عبدالعزيز قاضي من الدرجة الاستثنائية سابقا

الحماية القانونية للإدارة في مواجهة تنفيذ الأحكام القضائية

من إعداد الباحث:
حكيم العمراني
إطار وباحث في العلوم الإدارية

ملخص المقال:

يعتبر تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة من أهم الإشكالات التي يطرحها القانون الإداري، نظرا لما يشكله من ارتباط وثيق بمبدأ دولة الحق والقانون، وبمدى احترام الإدارة لقرارات السلطة القضائية، فالحكم القضائي لا يحقق غايته الحقيقية إلا إذا تم تنفيذه، إذ يبقى بدون جدوى إذا ظل حبيس الأوراق دون تفعيل عملي.

وتبرز إشكالية تنفيذ الأحكام الإدارية في المغرب نتيجة مجموعة من العوامل القانونية والواقعية، من بينها غياب مسطرة خاصة وفعالة لإجبار الإدارة على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهتها، إضافة إلى القيود المفروضة على القاضي الإداري بموجب مبدأ فصل السلط، والذي يمنعه من توجيه الأوامر المباشرة للإدارة أو الحلول محلها في اتخاذ القرارات الإدارية.

كما تعززت هذه الإشكالية بعد إدراج مقتضيات قانونية في قوانين المالية، وعلى رأسها المادة 9 من قانون المالية لسنة 2020، التي نصت على منع الحجز على أموال وممتلكات الدولة والجماعات الترابية لتنفيذ الأحكام القضائية، مع إلزام الإدارة ببرمجة المبالغ المحكوم بها ضمن اعتماداتها المالية، وقد أثارت هذه المقتضيات نقاشا دستوريا وقانونيا واسعا بين من يرى فيها وسيلة لحماية استمرارية المرافق العمومية، وبين من يعتبرها تقييدا لفعالية تنفيذ الأحكام القضائية ومساسا بمبدأ إلزامية الأحكام القضائية.

وفي مواجهة هذه الصعوبات، حاول القضاء الإداري المغربي إيجاد بعض الوسائل القانونية للحد من ظاهرة امتناع الإدارة عن التنفيذ، من بينها الحكم بالغرامة التهديدية في مواجهة الإدارة الممتنعة عن تنفيذ الأحكام القضائية، إضافة إلى اعتماد مسطرة الحجز على بعض الأموال في حالات معينة، وهو ما ساهم نسبيا في تعزيز حماية حقوق الأفراد وضمان احترام الأحكام القضائية.

وخلص البحث إلى أن إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية ضد الإدارة لا ترتبط فقط بالجانب القانوني، بل تتداخل فيها عوامل مؤسساتية وثقافية، مما يستدعي تدخلا تشريعيا واضحا لوضع آليات فعالة وملزمة

لضمان تنفيذ الأحكام القضائية، بما يحقق التوازن بين حماية المال العام وضمان حقوق الأفراد، ويعزز مبادئ دولة الحق والقانون.

مقدمة:

تعد إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة من المواضيع التي أثير حولها نقاش واسع، من قبل الباحثين والفقهاء خصوصا مع تطور الاجتهاد القضائي، وذلك من أجل البحث عن الوسائل والضمانات الكفيلة بحمل الإدارة على تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهتها[1].

كما هو معلوم أن الحكم القضائي هو ذلك السند الذي يصدر عن السلطة القضائية في إطار دعوة قضائية تكون قد استوفت جميع مراحلها بداية بتقديم مقال من طرف طالب بالحق ضد الطرف المطالب به كما أنه يعتبر الوسيلة الناجعة التي تنقل القاعدة القانونية من حالة سكون إلى حالة الحركة ويطفى عليها الطابع الواقعي بحيث أنها لا تظل فقط محصورة في نصوص قانونية بطريقة فقط دون أن تسري أحكامها على المعنيين بها لكن هذا يدعونا إلى لفت الانتباه بأهم الإشكالات التي تدخل في نطاق سيران الأحكام القضائية ومن أهمها نجد إشكالية تنفيذ الإحكام القضائية. [2]

إن احترام أحكام القضاء في دولة من الدول يعبر عن مدى تقدم هذه الدولة ومدى تطورها، فقد عرضت على رئيس وزراء بريطانيا المشهور «وينستون تشرتشل» أيام الحرب العالمية الثانية قضية تتعلق بحكم قضى بمنع تحليق الطائرات العسكرية أثناء انعقاد الجلسات نظرا للإزعاج الذي كانت تسببه، فكان جواب «تشرتشل» بعبارته الحكيمة الخالدة عندما قال «لا بد من تنفيذ الحكم، فإنه أهون أن يكتب التاريخ أن إنجلترا هزمت في الحرب من أن يكتب فيه أنها امتنعت عن تنفيذ حكم قضائي»[3].

وإشكالية تنفيذ الأحكام الإدارية تكمن في الأساس في غياب مسطرة فعالة وناجعة لإجبار الإدارة على التنفيذ، فقانون المحاكم الإدارية وكذلك قانون المسطرة المدنية لا يتضمنان الوسائل اللازمة لجبر الإدارة على تنفيذ الأحكام القضائية الحائزة لقوة الشيء المقضي بها.

---

[1]- أحمد قدميري ،إشكالية تنفيذ الأحكام الإدارية طالب باحث ،مقال منشور بموقع العلوم القانونية المغربية :بتاريخ 11 دجنبر 2012 :ص2

[2]-وائل العياط ،الغرامة التهديدية كآلية لتنفيذ الأحكام القضائية ،باحث في الشؤون القانونية ،مأخوذ عن مجلة القانون والأعمال الدولية الصادر في 2019/4/24.

[3]- نجيم مزيان ،حل إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية ضد الإدارة، باحث جامعي ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سطات

كما أن أساليب الضغط على الإدارة تتمظهر من خلال التقنيات التي قد يلجأ اليها المتضرر الذي صدر الحكم لصالحه سواء تعلق الأمر باللجوء الى السلطة الرئاسية أو القضاء أو من خلال الدور الذي يمارسه القاضي في مواجهة الإدارة أو تحميل هذه الأخيرة المسؤولية عن عدم التنفيذ.

في المغرب تظل هذه الإشكالية قائمة لعدة أسباب ومبررات الأمر الذي دفع معه القضاء الإداري للاجتهاد وعيا منه بدوره الهام في حماية الحقوق والحريات وضمان نفاذ قوة الأمر المقضي به إضافة لتدخل عدة جهات من خلال العديد من المبادرات للتقليل من هذه الظاهرة. انطلاقا من الطرح السابق نتساءل إلى أي حد ساهم القضاء الإداري والمبادرات القانونية في تجاوز هذه الإشكالية؟

المبحث الأول: صعوبة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة .

المبحث الثاني: الوسائل والضمانات الممكنة لتنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة ضد الإدارة:

المبحث الأول: صعوبة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة.

رغم أن القاضي يعد رمز للعدالة ويسعى الى تطبيق القانون، كما يصدر أحكامة ضد الإدارة إما بإلغاء قراراتها غير المشروعة أو الحكم عليا بتعويض المتضرر، الا أنه لا يملك سلطة إجبارية خاصة على تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها.

إذن هذا الوضع يمكن أن يفسر بغياب مسطرة خاصة تلزم الإدارة بالخضوع لأحكام القضاء وحدود القاضي الإداري في هذا المجال (المطلب الأول) فيما بعد سنحاول الحديث عن الصعوبات التي تطرحها المادة 9 من قانون المالية 2026 في مجال تنفيذ الأحكام القضائية ضد الإدارة (المطلب الثاني)

المطلب الأول: غياب مسطرة خاصة تلزم الإدارة بالخضوع لأحكام القضاء وحدود القاضي الإداري في مسألة التنفيذ

رغم أن الإدارة تملك من الوسائل ما يمكنها من تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الأشخاص الخاصة عن طريق استعمال القوة العمومية حسب مقتضيات الفصل 433 من ق. م. م الا أنها تبقى حرة في تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها بدعوى أنها تحرص على النظام العام

الفقرة الأولى: غياب مسطرة قانونية خاصة لتنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارة .

إن خضوع الإدارات والخواص على حد سواء للأحكام كما هو مسطر في النظام الأنكلوسكسوني يجعل مشكلة تنفيذ الأحكام لا تكتسي طابعا بارزا كما هو الشأن لي نظام القضاء المزدوج .

ففضلا عن الامتيازات التي تتمتع بها الإدارة باعتبارها ممثلا للصالح العام وهي مسطرة دقيقة ومحددة بتنفيذ الأحكام الصادرة ضدها فإن القاضي لا يملك سلطة توجيه الأوامر الى الإدارة ولعل هذا الوضع التي تشكل منذ ضهير 1913 من خلال فصله الثامن فقد تم تكريسه بعد ذلك من خلال الفصل 25 من ق. م. م، هذا الذي تمت المحافظة على فقرته التاسعة بعد إحداث المحاكم الإدارية من خلال المادة منطوق المادة 50 من القانون 41.90 بحيث يمنع على الإدارة أن تبت في كل ما من شأنه أن يعرقل نشاط الإدارات[1] .

إن إشكالية تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية يعتبر من أهم الصعوبات التي تواجه عملية التنفيذ ضد الإدارة وبالرجوع الى القانون 41.90 المحدث للمحاكم الإدارية نجده لا يتضمن قواعد خاصة بتنفيذ

[1] -حسن صحيب،القضاء الإداري المغربي ،منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ،دار النشر المغربية - الدار البيضاء ،الطبعة الأولى : ص 595

الأحكام والقرارات القضائية [1]، حيث لم ينص على مسطرة خاصة لتنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهة الإدارة سوى مادة واحدة ممثلة في المادة 49 والتي جاء فيها " يتم التنفيذ بواسطة كتابة الضبط لدى المحاكم الإدارية التي أصدرت الحكم ". وفي المادة 7 من نفس القانون تطبق أمام المحاكم الإدارية القواعد المقررة في قانون المسطرة المدنية ما لم تنص على خلاف ذلك، والمستخلص من هذا الأثر القانوني أن المحاكم الإدارية لا تتوفر على مرجعية قانونية خاصة تتعلق بمسألة تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارة التي يظل إطارها القانوني والقواعد العامة ممثلة في التنفيذ الجبري المنصوص عليها في أحكام وقواعد قانون المسطرة المدنية[2] .

إن هذا الفراغ القانوني الذي يعاني منه القضاء الإداري المغربي هو ما يدعم موقف الإدارة في امتناعها عن تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها، تحت ذرائع متعددة، حيث إذا كان تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الخواص، طبيعيين أو معنويين، لا يطرح مبدئيا أي إشكال نظرا لتوفر القاضي العادي على وسائل الجبر والإكراه، فإن القاضي الإداري لا يملك أي سلطة لإكراه الإدارة على التنفيذ، علما بأن الأحكام القضائية تكون قابلة للتنفيذ خلال ثلاثين سنة من اليوم الذي صدرت فيه و تسقط بانصرام هذا الأجل، وذلك حسب القواعد العامة بشأن التنفيذ الجبري للأحكام الواردة في الفصل 428 من قانون المسطرة المدنية.[3]

وباستقراء مختلف القواعد المتعلقة بالتنفيذ الجبري الوارد في الباب الثالث من قانون المسطرة المدنية تجعل من الصعوبة بما كان بتطبيق بعض الفصول لا سيما الفصل 440 من ق. م. م القاضي عون بتنفيذ تلك الإجراءات المتعلقة بالتقييم في حالة رفض المدين الوفاء بالدين المحكوم به، فهي تتعلق بالالتزامات المالية فقط ولا تتجاوب مع أحكام دعوى الإلغاء، بالإضافة الى صعوبة تطبيق مسطرة الإكراه البدني في شخص معنوي .

عمليا وفي ظل غياب صيغة تنفيذية تتلاءم مع طبيعة الأحكام الإدارية فآن الأمر اقتضى تذييل الأحكام الإدارية بالصيغة التنفيذية الخاصة بالأحكام المدنية وهذا ما رتب إشكلا لدى كتابة الضبط التي تكتفي بوضع طابع يحمل عبارة نسخة مسلمة طبقا للأصل ولأجل التنفيذ.

---

[1] -محمد صقلي حسيني : رئيس المحكمة الإدارية بالرباط ،التوجهات الدستورية الكبرى في مجال تنفيذ الأحكام الإدارية وأفاق تنفيذها.

[2] -دخل القانون رقم 90/41 المحدث للمحاكم الإدارية، حيز التطبيق بتاريخ 4 مارس 1994، على اعتبار أنه صدر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1 . 91 . 225 بتاريخ 10 شتنبر 1993 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 4227 بتاريخ 3 نونبر 1993. ونص القانون المذكور في الفقرة الأولى من المادة الأخيرة منه، وهي المادة 51، على أنه:" تدخل أحكام هذا القانون حيز التطبيق في اليوم الأول من الشهر الرابع الذي يلي شهر نشره في الجريدة الرسمية"

[3] عزوز صنهاجي ،تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الدولة ،مقال منشور هسبريس ،تاريخ الزيارة 5 أبريل 2020 على الساعة 5 مساءا.

لقد اتفقت المحاكم الإدارية المغربية لسد هذا الفراغ التشريعي من خلال وضع صيغة تنفيذية على أمل أن يفكر المشرع في وضع صيغة خاصة بالأحكام الإدارية كذلك وبتطبيق مقتضيات الفصل 439 من ق. م. م التي جاء فيه " إن لكتابة ضبط المحكمة التي أصدرت الحكم أن تنتسب عنها كتابة ضبط المحكم الإدارية التي يجب أن يقع التنفيذ في دائرتها القضائية ،في هذه الحالة فإننا نجد إمكانية تولي إنابة قضائية الى محكمة إدارية أخرى دون انتقال عون التنفيذ التابع للمحكمة التي أصدرت الحكم للمدينة التي سيتم فيها التنفيذ ،هذا الأمر لا يطرح مشكلا من الناحية النظرية إلا أن المشكل يبقى قائما في حالة كان التنفيذ سيجري في مدينة لا توجد بها محكمة إدارية [1].

الفقرة الثانية: حدود سلطة القاضي في مجال تنفيذ الأحكام الإدارية .

ليس في القانون الإداري ككل مسألة تفوق أهميتها مسألة كيفية إرغام الإدارة على التطابق مع أحكام القانون والقضاء الإداري هذا الأخير يضع عمليا قواعد القانون الإداري التي ينبغي أن تخضع لها الإدارة، وهو الذي يبين لها كيفية تنفيذها، في حين لم يكن له في النظام اللاتيني سلطة الحلول محلها، ولا توجيه أوامرها، إذا كان دوره يقتصر مجرد الفصل في المنازعات المعروضة عليه هذا لسببين .

الأول: أن الإدارة كان هدفها هو تحقيق المصلحة العامة إذ لا ينبغي للقضاء التدخل في شؤونها لأن ذلك من شأنه أن يعرقل هذا الهدف .

أما السبب الثاني أن مبدأ الفصل بين السلطات في المفهوم الفرنسي كان يهدف الى عدم تدخل المحاكم العادية في الشؤون الإدارية وعلى هذا الأساس صار القضاء[2] .

وبناء على ما جاء في الدستور المغربي نجد على أن القضاء سلطة مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية ،فهو مستمد من طبيعة العمل القضائي الذي يتجلى في جميع المنازعات بتطبيق القانون وليس مجرد وظيفة تتولاها المحاكم استنادا لمبدأ فصل السلط واستقلال القاضي في أداء وظيفته مسألة ترتبط بالوعي والمحيط ،وهذا يجب أن يعني الاستعداد للتجرد من كل الإختيارات الأخرى الفلسفية ،الدينية ،والسياسية وأيضا الإجتماعية منها ويجب أن يرتبط بالضمانات التنظيمية للقضاء [3]،كما أن الإستقلال

[1] -أحمد قدميري ،إشكالية تنفيذ الأحكام الإدارية طالب باحث ،مقال منشور بموقع العلوم القانونية المغربية :بتاريخ 11 دجنبر 2012 :ص 5
[2] أمال يعيش تمام ،سلطات القاضي الإداري في توجيه أوامر الإدارة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ،موسم 2012/2011 :ص 18
[3] حسن صحيب،القضاء الإداري المغربي ،منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ،دار النشر المغربية - الدار البيضاء ،الطبعة الأولى: ص600

تعتبر مهمة تنبعث من ضمير القاضي وأخلاقياته من خلال خلق التوازن بين المصلحة العامة واحترام الحريات الفردية .

وكل ذلك يجب أن يبدأ من خلال تجاوز الصعوبات المرتبطة بالقضاء والقاضي شخصيا والمتمثلة في القيود المفروضة عليه سواء من خلال التزامه بعدم عرقلة عمل الإدارات العمومية أو من خلال احتكار هذه الأخيرة لسلطة بحكم نبدأ فصل السلط، هنا تا بد من معرفة كيف للقاضي الإداري أن يلزم الإدارة على تنفيذ حكم قضائي صدر ضدها أو يلزمها على تسخير قوتها من أجل تنفيذ حكم قضائي صادر في مواجهته[1] .

وفي هذا الصدد لقد رفضت الإدارة بالفعل استخدام القوة العمومية لتنفيذ حكم قضائي بإفراغ أرض يملكها " سيطبول " احتلت بدون أي سند قانوني [2]، صرح المجلس الأعلى بتجاوز السلطات الإدارية للأحكام النافذة المفعلة والمذيلة بالصيغة التنفيذية يشكل خطرا في استعمال السلطة لتجاوزه القواعد الأساسية للتنظيم والإجراءات القضائية ،والغاية والهدف منها احترام النظام العام حيث رفضت وزارة الداخلية منع استعمال القوة العمومية لتنفيذ الحكم المشار إليه رغم حمله لقوة الشيء المقضي به.

وأمام محدودية دور القاضي الذي لا يملك الا النطق في مواجهة الإدارة بجميع أنواع الأحكام التي يصدرها ضد الخواص وأنه يكتفي فقط بإلغاء القرارات الإدارية الغير مشروعة والحكم بالتعويض المالي عن الأضرار اللاحقة بالأفراد بسب تصرفات الإدارة أو موظفيها ونظرا لكون القاضي لا يستطيع في إطار دعوى الإلغاء أن يحل محل الإدارة بإصدار قرار جديد يحل محل القديم ولا يستطيع إجبار الإدارة على فعل أو امتناع عن فعل شيء ويفسر هذا من خلال الفصل 25 من ق. م. م الذي يمنع عن المحاكم أن تتخذ أي قرار يعرقل نشاط الإدارة العمومية أو توجيه أوامر وتعليمات اليها.

وفي مقابل إصرار الإدارة واستمرارها في عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهتها ،فإن القاضي الإداري اتخذ مواقف إيجابية ترمي الى حماية مختلف الحقوق والحريات وفي هذا الإطار صدر عن المحكمة الإدارية بالرباط حكم اعتبرت فيه أنه " لا يوجد أي نص قانون يستثني الإدارة من فرض غرامة تهديدية عليها في حالة امتناعها عن تنفيذ حكم قضائي صدر في مواجهتها يتعلق بالإلتزام بالقيام بعمل أو الإمتناع عن القيام بعمل[3].

---

[1] -أحمد قدميري. إشكالية تنفيذ الأحكام الإدارية ، مقال منشور بموقع العلوم القانونية ،بتاريخ 11 دجنبر 2012.ص 5-6
[2] -علمي أحمد قضاء الإلغاء والاتجاهات الحديثة ،مجلة القضاء والقانون عدد 130 ،الطبعة الأولى 1980
[3] -حسن صحيب، القضاء الإداري المغربي ،منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ،دار النشر المغربية - الدار البيضاء ،الطبعة الأولى ص603 :

إننا نعتقد أن القاضي الإداري بادر الى اقتراح حلول خلاقة في مجال التنفيذ على اعتبار أن تنفيذ الأحكام القضائية من طرف الإدارة يعد دعامة أساسية لاستكمال دولة الحق والقانون.

المطلب الثاني: الصعوبات التي تطرحها المادة 9 بين الدفوعات الدستورية والقانونية .

لا يخفى أن تنفيذ الأحكام القضائية هو الهدف المتوخى من اللجوء الى القضاء اذ لا ينفع أي تأخير في هذا التتنفيذ لأن قد يكون فيه مساس بحقوق المحكوم له وأيضا قد يتسبب في المس بمسألة الحقوق الأساسية.

الفقرة الأولى: دستورية المادة التاسعة بين معارض ومؤيد.

عبرت بعض الهيئة عن رفضها التام لقواعد ومبادئ المادة 9 من مشروع قانون المالية 70.19 لسنة 2026 سواء في نسختها الأولى أو حتى في نسختها النهائية المعدلة وفي رفضهم ذلك استندوا على الفصل 6 و 126 من الدستور وأيضا القرار السابق رقم 08/728 الصادر عن المجلس الدستوري المحكمة الدستورية حاليا حول الغرامات المتعلقة بالإرادات المبنية على الطرف[1] .

بالرجوع الم الفصل 6 من دستور 2011 أم التخصيص فيه " القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة ،والجميع أشخاص داتيين أو اعتباريين بمن فيهم السلطات العمومية مساوون أمامه وحازمون بالامتثال له[2] ."

كذلك نجد الفصل 126من الدستور ينص على أنه "..يجب على الجميع احترام الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء ملزمة للجميع. " وفي الواقع لا قيمة للحماية القضائية بدون تنفيذ الأحكام النهاية خاصة منها الصادرة في مواجهة الدولة[3] .

وقد تم استحضار لهذا الغرض قرار سابق بخصوص قانون مالية 2009 يتعلق الامر بقرار عدد 08/728 الصادر في الملف رقم 08/112 بتاريخ 29/11/2008 وخصوصا المتعلق بالبند الثاني من المادة الثامنة من قانون المالية رقم 40.08 لسنة 2009 والذي قضى المجلس الدستوري بعدم دستوريته[4].

[1] -عثمان مودن، مسطرة الإعداد والتصويت على مشاريع قوانين المالية على ضوء المستجدات المالية بالمغرب ،مجلة المالية والمالية الدولية ،عدد خاص حول قانون المالية 2020 . إشكالية منع الحجز على أموال وممتلكات الدولة :ص 8
[2]- قراءة في الفصل 6 من دستور المملكة المغربية الجديد.
[3]- قراءة في الفصل 126 من الدستور الجديد 2011
[4]- محمد الهيني ،عدم دستورية المادة 9 من مشروع قانون المالية رقم 70.19 لسنة 2020 والجريمة المستمرة لعرقلة تنفيذ الأحكام ،مقال منشور بمركز إدريس الفاخوري للدراسات والأبحاث بوجدة.

وكذلك نجد أمر رئيس المحكمة الإدارية بمراكش عدد 2 صادر بتاريخ 15/01/2020 في الملف عدد 69/1703/2019 والذي يقضي فيه برد دفوع الجهه المحجوز عليها (جماعة بن جرير) ومن بينها الدفع بمقتضيات المادة 9 من قانون المالية 2020 وذالك ترجيحا لمقتضيات النص الخاص المنظمة لإجراءات تنفيذ الأحكام القضائية الوارد في قانون المسطرة المدنية على مقتضيات النص العام المادة 9 من قانون المالية لسنة 2020 ،واحترما لمبدأ عدم رجعية القوانين ،وتنفيذا لحكم قضائي ملزم ،واستنادا على اجتهاد قضائي متواتر لمحكمة النقض بجواز الحجز على الأموال العمومية والتصريح. تبعا لذالك بالمصادقة على الحجز لدى الغير المضروب على جهات جماعة ابن جريز الحجوز عليها بين يدي قابض قباضة ابن جرير المحجوز لديه.[1]

الفقرة الثانية: مخالفة المادة التاسعة للقانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية.

إضافة إلى النقاش حول مدى دستورية المادة التاسعة من عدمه، أثير نقاش آخر حول مدى مطابقة هده المادة لأحكام ومقتضيات القانون التنظيمي للمالية .

ويستند المعارضون للمادة على مبرر كونها تخالف مقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 13/130 لقانون المالية لأنها مقتضيات خاصة مرتبطة بقواعد ومقتضيات قانون المسطرة المدنية ولا علاقة لها بمجال المالية العمومية وتدبير نفقات ومداخيل الدولة[2] .

وبالرجوع الى المادة 6 من القانون التنظيمي 13/130 لقانون المالية يتم التنصيص فيها على انه. " لا يمكن أن تضمن قوانين المالية إلا أحكاما تتعلق بالموارد والتكاليف وتهدف الى تحسين الشروط المتعلقة بتحصيل المداخيل وبمراقبة استعمال الأموال العمومية[3] .

فيما يذهب من يؤيدون مضمون المادة بتأكيدهم على مقتضيات المادة 9 من قانون المالية لسنة 2026 تتناسب مع مقتضيات القانون التنظيمي للمالية ولا مجال للمخالفة فيها ويدفعون في هذا السياق المادة 14 من القانون التنضيمي للمالية اليذ ينص فيه على أنه :" تشمل نفقات السيير على..... ابنفقات المتعلقة بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة " ،والمادة 38 من نفس القانون التنظيمي التي تنص على أنه :" تجمع نفقات الميزانية العامة في ثلاث أبواب : الباب الأول : نفقات التسيير.... " . الأمر الذي

[1] -أمر رئيس المحكمة الإدارية بمراكش عدد 2 صادر بتاريخ 15/01/2020 في الملف عدد 69/1703/2019
[2] عثمان مودن، مسطرة الإعداد والتصويت على مشاريع قوانين المالية على ضوء المستجدات المالية بالمغرب ،مجلة المالية والمالية الدولية ،عدد خاص حول قانون المالية 2020 . إشكالية منع الحجز على أموال وممتلكات الدولة :ص11 -10
[3]-المادة 6 من القانون التنظيمي 13/130 لقانون المالية يتم التنصيص فيها على انه. " لا يمكن أن تضمن قوانين المالية إلا أحكاما تتعلق بالموارد والتكاليف وتهدف الى تحسين الشروط المتعلقة بتحصيل المداخيل وبمراقبة استعمال الأموال العمومية .

يجعل من نفقات تنفيذ الأحكام القضائية تدخل في إطارها العام ضمن قواعد الميزانية العامة في الباب الأول المتعلق بنفقات التسيير وبالتالي يحق للحكومة إدراجها في إطار أحكام وقواعد قانون المالية[1] .

واستحضارا لذلك قرار سابق صدر عن المحكمة الدستورية شبيه بحالة المادة التاسعة. وهو قرار عدد 66/17 بشأن قانون المالية رقم 17/68 لسنة 2018 ، وبالضبط الحيثية المتعلقة بالفقرة الثانية من المادة السابعة والتي تضمنت شروطا تؤطر عملة الانضمام الى الجمعيات والتعاونيات ،والتي تم الطعن فيها من إحدى فرق المعارضة[2] ....

وكذلك وجب استحضار قرار المجلس الدستوري الفرنسي رقم Dc-796-2019 الصادر بتاريخ 27 دجنبر 2019 المتعلق بقانون مالية 2026 وخصوصا المادة 145 منه التي تم الطعن في عدم دستوريتها...[3]..

المبحث الثاني: الوسائل والضمانات الممكنة لتنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة ضد الإدارة:

تعد مشكلة الإمتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية عموما وأحكام القضاء الإداري على وجه الخصوص آحدى معوقات أداء القضاء لمهامه الأساسية ولم تسلم أحكام القضاء الإداري من هذه المشكلة اذ كثيرة هي الإدارات التي امتنعت عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها ومن دون أي سبب قانوني هنا كان ولا بد من تحديد دور القضاء المغربي في الحد من مشكلة تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية لكن دون جدوى فالمشكلة لا زالت قائمة بشكل جدي مما يجعلنا نؤكد أن لمساهمة القضاء المغربي بهذا الغرض حدودا وأن مسألة الإمتناع عن التنفيذ تطرح إشكالات كثيرة لان في الأصل لها ارتباط وثيق بما هو قانوني وما هو ثقافي أيضا ،[4] ولتحديد هذا الدور سوف نتطرق في (المطلب الأول) فرض الغرامة التهديدية ضد الإدارة الممتنعة عن التنفيذ ،أما بخصوص (المطلب الثاني) سنتطرق فيه الى مسألة الحجز عن الأموال الإدارة الممتنعة عن التنفيذ .

---

[1]- المادة 6 من القانون التنظيمي 13/130 لقانون المالية يتم التنصيص فيها على انه. " لا يمكن أن تضمن قوانين المالية إلا أحكاما تتعلق بالموارد والتكاليف وتهدف الى تحسين الشروط المتعلقة بتحصيل المداخيل وبمراقبة استعمال الأموال العمومية .

[2]- قراءة في قرار سابق صدر عن المحكمة الدستورية عدد 66/17 بشأن قانون المالية رقم 17/68 لسنة 2018

[3]- قراءة في قرار المجلس الدستوري الفرنسي رقم Dc-796-2019 الصادر بتاريخ 27 دجنبر 2019

[4] عبد الواحد القريشي ،القضاء الإداري ودولة الحق والقانون بالمغرب ،نشر وتوزيع الشركة المغربية لتوزيع الكتاب ،الطبعة الأولى 2009 ،ص214

المطلب الأول : فرض الغرامة التهديدية ضد الإدارة الممتنعة عن التنفيذ.

إن الحكم بالغرامة التهديدية عند امتناع الإدارة عن التنفيذ يعد أحد الوسائل الأساسية اجبر المحكوم عليه على التنفيذ غير أن الأشكال الذي سبق وأن طرحة أستاذنا ذ.عبد الواحد القريشي في كتابه القضاء الإداري دولة الحق والقانون المغربي هو هل يمكن الحكم بالغرامة التهديدة على الإدارة ؟

إن الغرامة التهديدية هي عقوبة مالية تحدد بصفة تبعية عن كل يوم تأخير تصدرها المحكمة بقصد ضمان حسن تنفيذ حكمها أو حتى بقصد ضمان حسن تنفيذ أي إجراء من إجراءات التحقيق.[1] كما يمكن تعريف الغرامة التهديدية بأنها وسيلة قانونية منحها المشرع بمقتضى المادة 448 من ق.م.م للدائن لتمكينه من الحصول على التنفيذ العيني متى كان الأمر يتعلق بالقيام بعمل أو الامتناع عن عمل لصيق بشخص المنفذ عليه، ممكن .ومن خصائص الغرامة التهديدية؛ أنها تهديدية أولا وتحكمية ولا يقضى بها إلا بناء على طلب، وهي تنقلب في نهاية الأمر إلى تعويض يحدد تبعا لطبيعة الضرر وأهميته ومداه الناتج عن الامتناع عن التنفيذ مع الأخذ بعين الاعتبار تعنت المدين[2].

كما تعد الغرامة التهديدية من أهم الوسائل التي اعتمدتها المحاكم الإدارية والتي تحمل الشخص المعنوي العام على التنفيذ ،وقد أسست المحاكم الإدارية لهذه الوسيلة من خلال الإحالة الصريحة للمادة 7 من القانون المحدث للمحاكم الإدارية 41.90 على قواعد قانون المسطرة المدنية ،وبالرجوع إلى كل قواعد هذه الأخيرة نجد المشرع نص صراحة في المادة 441 من ق. م. م على أنه " إذا رفض المنفذ عليه أداء التزام بعمل أو خالف ابتزانا بالإمتناع عن عمل ،أثبت عون التنفيذ ذالك في محضر وأخيرا الرئيس الذي يحكم بغرامة تهديدية ما لم يكن سبق الحكم بها ،كما يمكن للمستفيد من الحكم بطلب علاوة على ذالك المطالبة بالتعويض من المحكمة الذي أصدرته.[3]

فالبنسبة للمحكمة الإدارية بوجدة قضت في أمرها الإستعجالي بأن.. (المشرع المغربي ،وإن كان لا ينص صراحة في قانون المحاكم الإدارية على إمكانية إجبار أشخاص القانون العام على تنفيذ الأحكام بواسطة الغرامة ،التهديدية ،فإن إحالته بنفس القانون على قواعد المسطرة المدنية من خلال الفصل السابع يكون قد أجاز خانه الإمكانية خاصة وأنه لا يوجد أي نص قانوني يقيد هاته الإمكانية أو يحد مفعولها).

---

[1]-عبد الواحد القريشي ،نفس المرجع السابق ،ص217

[2]- محمد القصري تنفيذ الأحكام الإدارية "الغرامة التهديدية " الحجز " مجلة الوكالة القضائية العدد الأول ،سنة 2018 ص40

[3]-عبد العزيز أدزني ،إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية ضد أشخاص القانون العام، مجلة القضاء المغزبي ،العدد 11/12 السنة السادسة : 2018 ص18

وتجدر الإشارة إلى أن محكمة النقض قد تبنت مؤخرا توجها أكثر تشددا في ما يتعلق بعناصر تقدير الغرامة التهديدية، و ذلك في القرار عدد 537 و تاريخ 01 نونبر 2012 في الملف الإداري عدد 2011/2/4/774 و الذي كرس لقاعدة مفادها ما يلي:

"الغرامة التهديدية هي وسيلة لإجبار المنفذ عليه على تنفيذ التزامه، والحكم بها تؤول حين تصفيتها إلى تعويض يحكم به لفائدة المستفيد من التنفيذ، والتعويض المذكور يشمل فقط الضرر الناتج عن عدم التنفيذ أو التأخر في ذلك والذي يمكن المطالبة به في إطار القواعد العامة للمسؤولية دون حاجة إلى المرور عبر مسطرة تحديد الغرامة التهديدية، بل كذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار مبلغ الغرامة المحدد في الحكم الأمر بها وتعسف المنفذ عليه وتعنته في التنفيذ، شريطة ألا يكون من شان

تصفية الغرامة التهديدية بشكل كامل أي بضرب قيمته في عدد أيام الامتناع من المنفذ له على حساب المنفذ عليه، بحيث ال يكون هناك تناسب بين التعويض المحكوم به والحقوق محل التنفيذ والضرر الحاصل عن عدم التنفيذ. والمحكمة لما لم تبرز العناصر المعتمدة من طرفها في تأييدها الحكم المستأنف وفق ما ذكر، يكون قرارها معرضا للنقض".[1]

ونخلص في نهاية الأمر إلى القول بأن تحديد الغرامة التهديدية في مواجهة الإدارة الممتنعة عن تنفيذ الأحكام الإدارية الحائزة لقوة الشيء المقضي به لا يعتبر وسيلة ملائمة وناجعة لإلزام الإدارة بتنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة ضدها ذلك لأن الغرامة التهديدية تنقلب في نهاية الأمر إلى تعويض، وتنفيذ هذا التعويض في مواجهة الادارة تعترضه عدة معوقات قانونية وواقعية تتمثل في الاجراءات المعقدة والمساطر الطويلة التي تحددها قواعد المحاسبة العمومية التي تستلزم تدخل عدة سلطات: الآمر بالصرف، المحاسب، الخزينة العامة؛ إضافة إلى ذلك فهاته المبالغ المالية تعتبر نفقات طارئة لا تدخل في الحسبان عند تحديد الميزانية والاعتمادات اللازم رصدها.[2]

المطلب الثاني: الحجز على أموال الإدارة الممتنعة عن التنفيذ.

يعتبر الحجز على الأموال صورة من صور التنفيذ الجبري للأحكام القضائية المعمول بها في قانون المسطرة المدنية والمنصوص عليها في الباب الرابع من القسم التاسع المتعلق بطرق التنفيذ، إلا أنه إذا كان الحجز على أموال الخواص أمرا طبيعيا ولا إشكال فيه فإن الحجز على أموال الأشخاص المعنوية العامة

[1] -قرار صادر عن محكمة النقض عدد 537 بتاريخ 1 نونبر 2012 : ملف عدد 2011/2/4/774. أشار إلية محمد القصري في نفس الرجع السابق .ص61

[2]-فواز صالح ،النظام القانوني للغرامة التهديدية دراسة مقارنة ،مقال منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم ابإقتصادية والقانونية،المجلد 28 ،العدد التاني- 2012، ص 20-21.

يطرح العديد من الإشكالات نظرا لأن هذا الحجز قد يؤدي إلى عرقلة سير المرفق العمومي بانتظام وباضطراد .إلا أن هذا لم يمنع القضاء المغربي من إعمال مسطرة ، وذلك لافتراض حسن النية في الإدارة في الحجز على الأموال الخاصة للدولة دون الأموال العامة [1]، إلا أن الواقع تسديد ما بذمتها لكونها توصف بالرجل الشريف تطبيقا لنظرية الشرف واليسر العملي ينفي كل هذا.[2]

كما تعد تقنية الحجز على أموال المنفذ عليه إحدى الوسائل الجبرية لحمل الممتنع على تنفيذ الحكم الصادر ضده، غير أنه إذا كان الأمر يبدو طبيعيا عندما يتعلق الأمر بإجراء حجز على أموال شخص خاص، فإن الأمر على خلاف ذلك عندما يتعلق الأمر بحجز على أموال عمومية ولذلك فإن الاجتهاد القضائي المغربي انقسم إلى مؤيد ومعارض للحجز على الأموال العمومية كوسيلة لجبر الإدارة على تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها .[3]

فالاتجاه المؤيد يرى أنه إذا كانت مسألة عدم قابلية الأموال العمومية للحجز بفعل هذه الأموال تتمتع بحماية قانونية فإن ذلك يفتقر المبرر القانوني حينما يتبين امتناع الشخص المعنوي العام عن تنفيذ حكم قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به بدون مبرر لذألك اعتبرت المحكمة الإدارية بالرباط في أمرها الاستعجالي بتاريخ 24 شتنبر 1997 بشأنه إذا كان لا يجوز للحجز على المؤسسات العمومية فلكونها مليئة الذمة ،وليس لكون أموالها أموالا عمومية ،ما دام لك يوجد أي نص قانوني يمنع حجزها ولكن إذا تبت امتناع المؤسسة العمومية عن تنفيذ حكم قضائي بدون مبرر فإن ملاءة الذمة تصبح غير محددة بالنسبة للتنفيذ الذي يرغب فيه من صدر الحكم لفائدته ،وفي هذه الحالة يجوز التنفيذ الجبري على أعوان المؤسسة المذكورة نظرا لطبيعة الالتزام التي تفرضها بحكم القانون.[4]

وفي هذا الصدد أيضا نجد الأمر الصادر عن محكمة الاستئناف بالرباط في 14/08/1956 والذي جاء فيه: «.. . إنه وإن كانت تفترض الملاءة في الدولة بأنها لا تستطيع تأدية ديونها إلا وفق قواعد المحاسبة العمومية، مما لا يمكن الأمر معه بالتنفيذ المؤقت في مواجهتها، و عليه فإن الحكم الصادر ضدها لا يمكن أن يكون مشمولا بالتنفيذ المواقت ما دام التنفيذ الجبري في حد تلك غير ممكن ...).

---

[1] حميد أملال، إشكالية تنفيذ الأحكام الإدارة الصادرة في مواجهة الإدارة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المتخصصة في القانون الخاص جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط، السنة الجامعية 2009/2008 ، ص 59/60

[2]- محمد قصري، تنفيذ الأحكام الإدارية "الغرامة التهديدية" "الحجز"، مجلة رسالة المحاماة عدد مزدوج 30-31 ،دجنبر 2009 ،دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع الرباط، ص86

[3]-عبد الواحد القريشي ،القضاء الإداري ودولة الحق والقانون بالمغرب ،نشر وتوزيع الشركة المغربية لتوزيع الكتاب ،الطبعة الأولى 2009، ص219

[4]-عبد العزيز أدزني ،إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية ضد أشخاص القانون العام، مجلة القضاء المغزبي ،العدد 11/12 السنة السادسة : 2018 ص22

(... لا يمكن إجراء الحجز ضد الدولة لفترة ما يفترض فيها من ملاءة الذمة وبكونها لا تؤدي ديونها إلا وفق قواعد المحاسبة العامة)

كما تأكدت هذه القاعدة في قرار لاحق صادر عن المحكمة الإستئنافية بالدار البيضاء حيث أكد فيه

"" ..شركة للدولة تتوفر على ضمانات للوفاء بديونها فلا مجال للإذن بإجراء حجز لدى الغير على أموال بصفة تحفضية ""[1]

أما بخصوص التوجه المؤيد ففي الغالب في الاجتهادات الحديثة للقضاء المغربي بما فيه الأوامر الصادرة عن المحاكم الإدارية هو أن الأموال العمومية تقبل الحجز إذا تعلق الأمر بامتناع عن تنفيذ حكم قضائي حائز على قوة الشيء المقضي به ، وهذا ما ذهبت إليه المحكمة الابتدائية بالرباط في أمرها الاستعجالي الذي صرحت فيه بأنه:... لا يوجد أي نص قانوني يعفي الدولة من تنفيذ الأحكام القضائية رغم وجودها تحت وصحة وزارة الفلاحة ومراقبة وزارة المالية ، لا يجوز لشركة الدولة أن تتذرع بذلك التملص من تنفيذ حكم قضى عليها بالأداء ... لا يوجد أي نص يستثنى الدولة من التنفيذ ، بل إن مبدأ المشروعية الذي يعتبر من أقدس المبادئ التي أقرها الدستور المغربي يجعل تصرفات الدولة خاضعة لمراقبة القانون ، يمكن أن لا محالة ملزمة لتنفيذ الأحكام والأحكام النهائية الصادرة ضدها ، وإلا لما كان يبدأ المشروعية أي معنى إذا كانت الدولة مستثناة من تنفيذ الأحكام) .[2]

يمكن القول في الأخير بأن وسيلة الحجز على أموال الشخص العام في كثير من الأحيان تدفع الإدارة المعنية للقيام بتنفيذ الأحكام الحائزة لقوة الشيء المقضي به وإدراك التزاماتها المالية بالرغم مما لها من تأثير في كثير من الأحيان على السير العادي للإدارة والارتباك الذي يحصل على مستواها خصوصا إذا تم الحجز على ذمتها المالية دون تمييز بين ميزانية التسيير والتجهيز مما يؤدي في نهاية المطاف الى المساس بقطاعات حيوية أخرى حصوصا القطاعات الاجتماعية والاستثمار وبالتالي المساس بالسير العادي للمرفق العام.[3]

[1]-قرار محكمة الإستئناف بالدار البيضاء عدد: 375 بتاريخ 17فبراير 1987 ،تمت اشار إليه عبد الواحد القريشي نفس المرجع السابق القضاء الإداري المغربي ودولة الحق والقانون بالمغرب ،ص220

[2]-أمر الإستعجالي الابتدائية الرباط : عدد : 1206 ،بتاريخ : 16/12/1985، نفس المرجع ص: 220

[3] -عبد العزيز أدزني ،إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية ضد أشخاص القانون العام، مجلة القضاء المغزبي ،العدد 11/12 السنة السادسة : 2018 ص23

لائحة المراجع:

- لائحة الكتب

-أمال يعيش تمام ،سلطات القاضي الإداري في توجيه أوامر الإدارة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ،موسم 2012/2011

-آمال المشرفي، الغرامة التهديدية ضد شخص المسؤول الإداري لتنفيذ الأحكام الصادرة في حق الإدارة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية

❖ حمد بوعشيق، الدليل العملي للاجتهاد القضائي في المادة الإدارية، الجزء الأول، سلسلة دلائل التيسير، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية

❖ حميد أملال، إشكالية تنفيذ الأحكام الإدارة الصادرة في مواجهة الإدارة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المتخصصة في القانون، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط، السنة الجامعية 2009/2008

- حسن صحيب، القضاء الإداري المغربي ،منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ،دار النشر المغربية - الدار البيضاء ،الطبعة الأولى

❖ محمد قصري، الغرامة التهديدية والحجز في مواجهة الإدارة الممتنعة عن تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة ضدها، منشور في المجلة المغربية لإدارة المحلية،

- محمد صقلي حسيني : رئيس المحكمة الإدارية بالرباط ،التوجهات الدستورية الكبرى في مجال تنفيذ الأحكام الإدارية وأفاق تنفيذها.

- عبد الواحد القريشي ،القضاء الإداري ودولة الحق والقانون بالمغرب ،نشر وتوزيع الشركة المغربية لتوزيع الكتاب ،الطبعة الأولى 2009

- مقالات ومجلات

عثمان مودن، مسطرة الإعداد والتصويت على مشاريع قوانين المالية على ضوء المستجدات المالية بالمغرب، مجلة المالية والمالية الدولية، عدد خاص حول قانون المالية 2020 . إشكالية منع الحجز على أموال وممتلكات الدولة تنمية، العدد 80، دار النشر المغربي الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2008

-أحمد قدميري. إشكالية تنفيذ الأحكام الإدارية، مقال منشور بموقع العلوم القانونية ،بتاريخ 11 دجنبر 2012.

-علمي أحمد قضاء الإلغاء والاتجاهات الحديثة ،مجلة القضاء والقانون عدد 130 ،الطبعة الأولى 1980

-محمد الهيني ،عدم دستورية المادة 9 من مشروع قانون المالية رقم 70.19 لسنة 2020 والجريمة المستمرة لعرقلة تنفيذ الأحكام ،مقال منشور بمركز إدريس الفاخوري للدراسات والأبحاث بوجدة.

-عزوز صنهاجي ،تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الدولة ،مقال منشور هسبريس

-عبد العزيز أدزني ،إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية ضد أشخاص القانون العام، مجلة القضاء المغزبي ،العدد 11/12

-أحكام وقرارات

- أمر الإستعجالي الابتدائية الرباط : عدد : 1206 ،بتاريخ : 16/12/1985
- قرار سابق صدر عن المحكمة الدستورية عدد 66/17 بشأن قانون المالية رقم 17/68 لسنة 2018
- قرار المجلس الدستوري الفرنسي رقم Dc-796-2019 الصادر بتاريخ 27 دجنبر 2019
- أمر رئيس المحكمة الإدارية بمراكش عدد 2 صادر بتاريخ 15/01/2020 في الملف عدد 69/1703/2019
- قرار محكمة الإستئناف بالدار البيضاء عدد: 375 بتاريخ 17فبراير 1987

مقالات باللغة الأجنبية

L'enjeu et le risque sécuritaire de la technologie dans l'Entreprise

AMZAOUR MOUSSA

OPTION : DROIT SOCIAL

Docteur en Droit Privé Section Française (Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Tanger & Université Abdelmalek Essaâdi / Maroc).

Sommaire

Introduction

I- La relation entre les investissements et le futur de la cybersécurité au Maroc

A- Investissement des entreprises dans la cybersécurité est un enjeu

B- sécuritaire

C- Le futur de la cybersécurité

1- Souveraineté numérique.

2- Confiance numérique.

II- Les risques de la nouvelle technologie dans les entreprises

A- Risque sur la qualité de vie et de la santé au travail

1- Augmentation des rythmes de travail

2- Surcharge informationnelle

3- Renforcement des contrôles

4- Brouillage des frontières entre travail et hors travail

5- Sentiment d'isolement

B- Risque de se déconnecter :

1- Connexion

2- Déconnexion et ses types

a- La déconnexion volontaire

b- La déconnexion comme fuite.

c- Le droit à la déconnexion

Conclusion

Introduction

La nouvelle technologie dans les entreprises, est aujourd'hui un impératif catégorique pour toute entreprise pour réussir dans son marché, cette dernière constitue aussi un véritable levier de performance. En effet, la NT dans des entreprises est en marche, celle-ci n'est plus une option. Elle bouleverse les méthodes de fonctionnement des entreprises. Elle pousse les entreprises à se réinventer à marche forcée par un changement de paradigme imposé par ces nouvelles technologies. Elle impacte les relations et interactions au sein de leurs équipes, mais également dans leur rapport avec l'externe. En outre, les capacités de traitement et d'analyse de l'information qu'elle offre cette révolution ouvre de formidables opportunités dans les entreprises, et ce dans tous les domaines : elles permettent de réduire les coûts, de créer un nouveau dialogue avec les clients, de rendre les organisations plus efficaces.

Les entreprises sont conscientes de l'existence de ces opportunités et s'engagent dans un processus de la NT, Ce qui a conduit à une véritable transformation de l'organisation du travail : pas tant parce qu'elle permet de numériser tous les processus de l'organisation, mais surtout parce qu'elle nécessite de reconstruire en profondeur pour chaque entreprise un nouvel équilibre entre autonomie et contrôle des salariés. Face à cette situation, la NT peut être considérée comme une source d'angoisse pour un nombre de dirigeants des entreprises. Ceux-ci doivent expérimenter de nouvelles modalités de travail qui allient partager d'expériences, travail d'équipe, forte collaboration avec les clients, créativité et innovation.

Dans cet article, notre recherche scientifique sera consacrée aux enjeux sécuritaires et les risques de la nouvelle technologie dans des entreprises en relation avec la qualité de vie et la santé des salariés.

L'accélération de la transformation numérique au sein des entreprises, ayant des défis sécuritaires qui peuvent impacter l'être humain et l'économie, le Maroc s'est intégré depuis longtemps pour faire face aux risques de cette technologie au sein des organismes publics et au sein des entreprises privées à travers une stratégie nationale vitale de cybersécurité. Celle est focaliser pour un seul aspect économique, en effet, les investisseurs et les donneurs européens qui, dans le cadre de leurs activités économiques délocalisées, ont poussé les pouvoirs publics à se doter de structures de cybersécurité comparables à celles qui existaient chez eux. Souligne que le parrain de toutes ces réformes a longtemps été le ministère de l'Industrie, de l 'Investissement, du Commerce et de l 'Economie Numérique. Dans ce contexte, et compte tenu des enjeux et risques liés à la perspective d'ouverture et de développement projeté par le plan «Maroc Numérique 2013», notre pays se trouve désormais, d'une part, devant l'obligation de mettre en place des mécanismes de protection et de défense des systèmes d'informations (SI) des administrations, organismes publics et infrastructures d'importance vitale et d'autre part, de sensibiliser les entreprises sur les enjeux sécuritaires et les risques liés aux menaces informatiques.

L'Etat a institué par le décret n°2-11-508 du 21 Septembre adoptant en date du 05 décembre 2012, la stratégie nationale de la cybersécurité, pour faire face aux risques et les menaces qui peuvent être touchables par rapport au domaine de la sécurité des systèmes d'informations, aussi, le comité stratégique a approuvé lors de la même réunion le plan d'action

2013, de la Direction Générale de la sécurité des systèmes d'information (DGSSI).

Ces efforts considérables ont été consentis en termes de sensibilisation et d'obligation avec pour conséquence que ces organismes considèrent désormais la cybersécurité comme une priorité.

I. La relation entre les investissements et le futur de la cybersécurité au Maroc :

Malgré tous les efforts fournis par l'Etat Depuis l'adoption de la DNSSI en 2013, l'arsenal juridique marocain n'a guère changé, si ce n'est la promulgation de quelques décrets d'applications au niveau de la loi 09-08. Les véritables enjeux résident dans la mise en vigueur des lois. Autrement dit, le Maroc dispose d'un arsenal juridique comparable à ce qui se fait de mieux dans le monde, mais il demeure de nombreux problèmes d'applicabilité.

Les magistrats continuent à se référer au droit commun pour incriminer des actes de cybercriminalité parce que c'est plus commode que de se référer aux nouvelles lois. A titre d'exemple, quand on confisque un disque de l'ordinateur d'un suspect, que va-t-on faire de cette pièce à conviction, quel type d'intervention pratiquer, combien de temps la conserver, comment déterminer si son propriétaire est bien responsable de son contenu, etc... Bien des zones de floues demeurent et pourtant, au même moment, on assiste à une recrudescence du nombre des actes criminels. Est-ce que la législation marocaine va évoluer ? La CNDP[1] a exprimé le vœu que le Maroc complète la loi 09-08 et se dote d'une législation

[1] Commission marocaine, créée par la loi n°09-08.

comparable au RGPD. Il existe des pressions en provenance des donneurs d'ordre européens pour que la législation Marocaine évolue dans ce sens-là. A l'instar de l'arsenal juridique, il y a une insuffisance des investissements des entreprises (A) qui peuvent impacter le futur de la cybersécurité au Maroc (B).

A. Investissement des entreprises dans la cybersécurité est un enjeu sécuritaire

La plupart des entreprises investissent moins d'un million de dirhams, ce qui est peu. Les répondants disent souvent qu'ils ont de la peine à convaincre leur direction générale d'investir dans la cybersécurité[1]. Résultat : ils n'investissent que lorsqu'il y a un incident. C'est une problématique que tout praticien de cybersécurité rencontre tous les jours dans le cadre de ses fonctions.

Il y a aussi un problème de ressources humaines. Le Maroc compte trois fois plus d'habitants que la Tunisie et pourtant il forme 1,5 fois moins d'ingénieurs : presque 11000 diplômés par an au Maroc contre 15 000 en Tunisie. Comment expliquer une telle contre-performance ? Il y a tout d'abord, une approche trop élitiste alors qu'il faudrait éliminer les barrières à l'entrée et encourager le maximum de jeunes à poursuivre des études d'ingénieur.

Ensuite, il faut aussi donner une chance aux gens qui ne sont pas ingénieurs mais ont développé une expertise en cybersécurité. Ainsi,

[1] Situation recherchée pour un système d'information lui permettant de résisterà des événements issus du cyberespacesusceptibles de compromettrela disponibilité, l'intégrité ou la confidentialité des données stockées, traitées ou transmises.

DATAPROTECT[1] compte parmi ses employés des jeunes qui n'ont même pas le baccalauréat mais qui sont des passionnés de cybersécurité et ont tout appris par eux-mêmes. Il est important d'aller puiser dans le vivier de ressources de l'underground des hackers repentis pour améliorer notre capacité de penser hors des chemins battus. Ce sont des gens qui sont techniquement à l'avant-garde de la cybersécurité. Ils réussissent tous les tests d'admission sans difficulté. Il nous reste à les former sur la communication, sur la rédaction de rapports, etc... On n'a pas besoin de les chercher longtemps, ce sont eux qui nous repèrent et nous offrent leurs services. Mais il s'agit de candidatures atypiques qui restent relativement peu nombreuses.

D'une façon générale, le Maroc ne produit pas assez d'ingénieurs spécialisés en cybersécurité et il doit faire face et affronter une concurrence mondialeféroce. A peine formés, nos meilleurs ingénieurs quittent le Maroc pour aller travailler à l'étranger. La conséquence de cette insuffisance quantitative et de ce « brain drain » qualitatif est qu'il y a une inadéquation entre l'offre et la demande. Il faut multiplier les programmes universitaires en cybersécurité.

B. Le futur de la cybersécurité au Maroc

Il faut que la sécurité soit intégrée systématiquement dans l'évolution technologique dès la conception des solutions, qu'elles soient informatiques ou autre. Pour traduire cette évolution dans les faits, il

[1] Entreprise spécialisée en sécurité de l'information fondée par EL AZZOUZI Ali, expert en sécurité de l'information.

convient de considérer la cybersécurité sous deux angles : la souveraineté et la confiance.

1) Souveraineté numérique.

Trop souvent, il arrive que des organismes marocains hautement sensibles confient la surveillance de leurs actifs informationnels à des intervenants étrangers. Le Maroc a une industrie de la cybersécurité embryonnaire, il y a peu d'entreprises spécialisées et c'est dommage car il serait facilement possible de répondre à la demande locale. En outre, il s'agit d'un type de services doté d'un fort potentiel d'exportation qui pourrait générer une grande valeur ajoutée pour le Maroc. Il est important de favoriser l'émergence d'une industrie locale forte, ce qui peut être fait en misant sur l'ouverture des marchés publics à des acteurs locaux et en encourageant l'innovation dans le secteur.

Pour que les marchés publics deviennent un facteur dynamique de développement, il faut que l'État cesse d'organiser des appels d'offre basés sur le plus bas soumissionnaire au profit de l'établissement de chercher des véritables partenariats public-privé. Pour cela, il est indispensable que les pouvoirs publics disposent d'une stratégie d'équipement à long terme et qu'elle la fasse largement connaître. En effet, les entreprises de cybersécurité ont besoin de connaître à l'avance les besoins du gouvernement pour mobiliser des ressources adéquates et engager les ressources humaines appropriées.

2) Confiance numérique.

La confiance numérique a fait des progrès indubitables au Maroc depuis l'adoption de la DNSSI qui s'adresse aux organismes d'importance vitale. Des efforts considérables ont été consentis en termes de

sensibilisation et d'obligation avec pour conséquence que ces organismes considèrent désormais la cybersécurité comme une priorité. Mais cet effort est limité par définition aux organismes d'importance vitale et laisse de côté la majeure partie du secteur privé ainsi que le grand public.

Qui plus est, le fait d'avoir confié la cybersécurité à la Défense nationale par le truchement de la DGSSI comporte un inconvénient. La culture de secret qui caractérise la Défense Nationale a tendance à rendre inaccessible l'information colligée par la DGSSI. Tout est géré dans la plus grande discrétion alors que pour faire de la sensibilisation, il faudrait au contraire conférer la plus grande visibilité possible à cette activité.

Le résultat est que la sensibilisation du grand public progresse peu. Il y a de nombreux cas sociaux, surtout parmi les jeunes. Des cas de pédophilie en ligne sont signalés chaque année. Or, cela rentre bien dans le cadre de la lutte contre la cybercriminalité car ces actes sont perpétrés via des moyens technologiques. Le phénomène est comparable pour les PME. Bien du travail reste à faire dans ce domaine aussi. Or, le tissu économique marocain est surtout composé de PME.

Dans les arnaques sur Internet, l'Europe de l'Est dans les fraudes à la carte bancaire, la Russie dans les dénis de services distribués, le Moyen-Orient et le Maroc dans le défacement de site web, etc. Il y a une spécialisation régionale du cybercrime. Malheureusement, au Maroc, il y a un manque de statistiques sur la cybercriminalité. On ne sait pas combien il y a eu de crimes, leur nature, leur impact, etc.

Il faut rendre obligatoire la déclaration d'incidents[1], notamment tout ce qui est violation de données. Les choses devraient changer en raison de l'adoption du RGPD par l'Union européenne qui devrait affecter le Maroc par ricochet. En effet, la cybersécurité est un phénomène transnational par définition.

C'est pourquoi, le Maroc a ratifié en février 2014 la convention de Budapest sur la cybercriminalité qui est le premier traité international à aborder les crimes informatiques et les crimes dans Internet en harmonisant certaines lois nationales, en améliorant les techniques d'enquêtes et en augmentant la coopération entre les nations et la protection adéquate des droits de l'homme et des libertés. Mais quelques États africains et pas plus qui ont ratifié la Convention de Budapest.

Signalons aussi la participation du Maroc à l'initiative Cyber Sud[2], un projet européen de coopération en matière de lutte contre la cybercriminalité dans le voisinage sud a été annoncé officiellement en mars 2018 à Tunis. L'objectif spécifique du projet est de renforcer la législation et les capacités institutionnelles en matière de cybercriminalité et de preuve électronique, conformément aux exigences relatives aux droits de l'Homme et à l'État de droit.

La coopération internationale est une nécessité absolue car, en matière de cybercriminalité, on ne peut pas faire cavalier seul. Quand les attaques viennent d'intrus étrangers, une approche multilatérale est indispensable.

[1]Tous les évènements qui peuvent survenir à n'importe quel moment ou toute interruption non planifiée d'un service informatique.

II- Les risques de la nouvelle technologie dans les entreprises:

Les risques concernant les usages des NTIC penchent globalement en faveur de quelqu'uns alors que les salariés utilisant de manière soutenue les outils d'informatiques néanmoins être exposés à des risques réels en matière de QVST. Il ne s'agit pas de risques directs sur la santé. Il y a des études disant qu'en ce qui concerne les ondes électromagnétiques, plus nets pour le travail sur écran et les questions ergonomiques, avec de la fatigue visuelle et des risques de troubles musculosquelettiques, mais néanmoins « peu sévères par rapport à d'autres situations de travail[1]. Il s'agit plutôt de risques concernant la qualité de vie au travail qui, lorsqu'ils sont combinés, peuvent impacter de manière indirecte la santé des salariés

A- **Risque sur la qualité de vie et de la santé au travail** :

Pour les risques sur la QVST, on peut les classifier en cinq catégories :

1) Augmentation des rythmes de travail :

Si le développement des NTIC ne correspond pas globalement à une intensification du travail, le risque d'une augmentation des rythmes est réel pour les salariés qui en font une utilisation soutenue. Le temps gagné en communication ou en traitement de l'information a souvent été réinvesti dans la production. L'augmentation de la productivité a entraîné un surcroît d'activités à réaliser et d'informations à traiter.

De plus, la multiplication des flux d'information et des sollicitations en temps réel s'est accompagnée d'un développement des usages privilégiant l'immédiateté des réponses, règle tacite qui peut conduire de

[1] Impacts des TIC sur le bien-être et la santé au travail », T. Klein et V. Govaere, Centre d'analyse stratégique, février 2012.

fait à exclure ceux qui ne s'y plient pas. Cette situation peut entraîner pour les salariés un développement du travail dans l'urgence, une fragmentation des tâches, et une difficulté à les hiérarchiser en fonction de leur importance.

Fatigue, difficultés de concentration, stress peuvent apparaître. Lorsque l'augmentation des rythmes de travail est conjuguée à une faible latitude décisionnelle, le sentiment de déséquilibre entre ce qui est demandé et les ressources dont on dispose pour y répondre, peut s'accroître et se traduire par des troubles physiques ou psychiques[1].

2) Surcharge informationnelle :

Les NTICS contribuent au phénomène de surinformation. La mise à disposition constante de nouvelles informations, plus ou moins bien ciblées, la nécessité de les analyser rapidement, de les trier, et d'éventuellement en rediriger une partie peut consommer un temps non négligeable et entraîner un sentiment de surcharge. L'utilisation de la messagerie dans de nombreuses entreprises a été mise en cause. Des initiatives ont été lancées avec plus ou moins de succès pour en rationaliser les usages : élaboration d'une charte, institutionnalisation d'une journée sans mail, projet de remplacement de la messagerie interne par un réseau social...

3) Renforcement des contrôles :

Globalement, les utilisateurs des NTICS sont plus autonomes que les autres salariés dans l'exercice de leur métier[2]. Cependant, certains usages développés dans une optique de productivité et de standardisation encadrent de manière très rapprochée les pratiques des salariés. En effet,

[1] Le modèle d'analyse des situations de travail et de leur potentiel de « stress » le plus répandu est celui de Robert Karasek. Ce modèle met l'accent sur deux dimensions : la demande (quantité de travail et intensité) et la latitude décisionnelle (marges de manœuvre dont le collaborateur estime disposer).

[2] Le rôle des TIC dans les reconfigurations des espaces et des temporalités », M. Benedetto et T. Klein, Centre d'analyse stratégique, février 2012.

les NTICS élargissent les possibilités de contrôles dans le temps (résultats obtenus pendant et après l'exécution des tâches) et sur les moyens mis en œuvre (détail des trajets effectués par les chauffeurs routiers, durée et contenu des appels pour les opérateurs des centres d'appels…). Les usages des NTICS peuvent aussi contribuer à la mise en œuvre d'une « autonomie encadrée[1] » : sur la base d'objectifs précis et de règles concernant les modalités d'exécution, des marges de manœuvre peuvent exister concernant le choix des modes opératoires.

Le renforcement des contrôles est porteur de deux grands risques : un risque de stress (plus l'autonomie est réduite, que ce soit dans le cadre général de l'exercice du métier ou dans les usages des NTICS, et plus le risque de stress augmente) mais aussi un risque de désengagement (intérêt du travail et reconnaissance peuvent paraître aux yeux des salariés fortement diminués).

4) Brouillage des frontières entre le temps du travail et hors travail :

Si globalement, parmi les salariés les frontières entre sphères professionnelle et privée restent solides[2], il existe un mouvement général qui voit le rapport au temps et à l'espace se modifier en profondeur, notamment sous l'effet des innovations en matière de NTIC.

Les usages des NTICS contribuent à faire évoluer les repères spatio-temporels et à dissocier trois dimensions, fortement liées jusqu'à présent : « le temps au travail (organisé collectivement par l'entreprise), le temps

[1] mpacts des TIC sur les rythmes, l'autonomie et le contrôle du travail », R. Chevallet et F. Moatty, Centre d'analyse stratégique, février 2012.
[2] Sondage OpinionWay, janvier 2011, auprès d'un échantillon de 1 154 salariés d'entreprises privées et publiques, cité dans « Le rôle des TIC dans les reconfigurations des espaces et des temporalités », M. Benedetto et T. Klein, Centre d'analyse stratégique.

du travail (qui construit l'identité sociale de l'individu) et le temps de travail (celui qui n'est pas du loisir[1]) ». Tout d'abord, les normes collectives qui ont longtemps régulé le temps de travail ont tendance à s'effacer parmi les utilisateurs avancés des NTICS. Ces derniers sont en effet proportionnellement plus nombreux à travailler « en débordement », situation qui les conduit à travailler fréquemment en dehors des heures formelles de travail (soir, week-end, congés), et à allonger la durée de leur travail[2].

De plus, la culture de l'immédiateté qui s'est développée avec les NTICS entraîne pour certains un « devoir » de joignabilité et de disponibilité au-delà des horaires habituels. Ces usages peuvent générer une charge de travail additionnelle, une fragmentation des tâches, des décisions parfois trop rapides, une difficulté à « couper » … et peuvent ainsi augmenter le risque de surmenage.

5) Sentiment d'isolement :

Encadrés par des normes de productivité et de qualité très strictes, certains usages des NTIC peuvent favoriser des échanges brefs et peu personnalisés entre les salariés et avec leurs contacts extérieurs. Dans ces situations, où les salariés disposent de peu de marges de manœuvre pour des usages différents ou de peu de temps pour des échanges plus informels, peut se développer le « sentiment d'une érosion des collectifs de travail et des relations d'entraide, et plus globalement d'une formalisation des échanges[3]». Dans ces situations, ces outils de

[1] Analyse de M. Lallement (2003) citée dans « Le rôle des TIC dans les reconfigurations des espaces et des temporalités.
[2] The evolution of work, one company's story », MacKinsey Quarterly, novembre 2012.
[3] Les effets des TIC sur l'isolement et les échanges entre collègues », J. Rosanvalon, Centre d'analyse stratégique, février 2012.

communication, par les usages qui en sont faits, peuvent paradoxalement, participer à un sentiment d'isolement et contribuer à des situations de souffrance au travail.

Par ailleurs, dans bien des entreprises, les NTICS ont contribué à l'évolution des espaces de travail : nomadisme et télétravail sont facilités, ce qui entraîne de nouveaux aménagements des bureaux… et des lieux d'habitation puisqu'ils peuvent aussi devenir des lieux de travail. Les risques associés à ces évolutions si elles sont insuffisamment pilotées, sont un sentiment d'appartenance moins fort de la part des salariés concernés, et un sentiment de reconnaissance moins important, voire d'exclusion[1].

A. **Risque de déconnecter** :

Le risque de "se déconnecter" dans une entreprise se traduit par des problèmes de santé mentale[2] (stress, anxiété, burn-out), des difficultés relationnelles, un manque d'engagement, une baisse de productivité, et peut entraîner des sanctions pour l'employeur. Pour les employés, cela signifie une érosion de leur bien-être et une frontière floue entre vie professionnelle et vie privée. Pour l'entreprise, c'est une perte d'efficacité, de créativité et un risque de non-conformité légale.

1) Se connecter.

Le changement technologique touche tant les entreprises du secteur privé que les organismes du secteur public, à des niveaux sociétaux et de comportements (Choquet & Folon, 2015). Les conséquences des TIC sont

[1] Étude montrant que de nombreux salariés en télétravail ont le sentiment que leur éloignement réduit leurs chances de promotion, citée dans « Le rôle des TIC dans les reconfi gurations des espaces et des temporalités »
[2]Coutrot T. et Mermilliod C. (2010), « Les risques psychosociaux au travail : les indicateurs disponibles », Dares Analyses, n° 081.

générées tant dans les entreprises, qu'au niveau du comportement des collaborateurs. Les entreprises doivent évoluer au rythme rapide de la concurrence et s'adapter aux changements techniques, tandis que les collaborateurs doivent aujourd'hui faire preuve d'indépendance, de collaboration, continuer de développer leurs compétences, être inventifs, entreprenants et tout cela à l'aide des diverses ressources mises à leur disposition (PC, Mac, tablette, smartphone, etc.), (Choquet & Folon, 2015).

Mais d'où vient ce besoin de se connecter ? Selon Jauréguiberry (2014), ce besoin peut se justifier en prenant en compte deux logiques individuelles :

* **La première logique** concerne l'intégration et l'appartenance. Les motivations sont d'ici de nature affective ou relationnelle. Avoir le besoin d'être intégré socialement et reconnu s'avèrent être à la base des motivations individuelles (non pas professionnelles) à la connexion. D'une part, l'intégration consiste donc pour un individu à être conscient que, pour exister socialement, il est nécessaire d'être intégré à un ensemble de réseaux de télécommunications. D'autre part, l'appartenance c'est le fait que chaque individu s'essaie à l'appartenance qui lui paraît la plus profitable par rapport à ses besoins perçus, ce qu'il estime nécessaire et en fonction de ses goûts du moment. Chacun veut profiter d'une grande ouverture, synonyme de choix identitaires et d'opportunités de rencontres que les TIC mettent à notre portée.

* **La deuxième logique** concerne l'efficacité et la performance. Les motivations dans ce cas-ci de l'ordre de l'efficacité, de l'utilité, de l'intensité de gain et de la rentabilité. Les TIC et outils proposés aux entreprises

contribuent à rendre notre quotidien plus aisé, plus pratique et plus performant en termes de budget temps/résultats. Tout est à portée de main, que ce soit grâce à internet ou au smartphone.

L'usage intensif de ces outils soulève de nombreuses inquiétudes concernant les conséquences nocives de cette « hyperconnexion [1]» sur la santé et la vie quotidienne, mais surtout dans l'exécution du travail des cadres. Certains peuvent se voir confrontés à du stress, des cas de burn-out, des perturbations dans la vie privée, etc. Certaines entreprises mettent en place des initiatives pour lutter contre cette hyperconnexion (Prost et Zouinar, 2015). Par exemple, des journées sans e-mails afin de modérer les usages de la messagerie électronique, des compagnies américaines qui offrent du digital DETOX qui sont des séjours de «sevrage » aux TIC ou encore Volkswagen[2], une société allemande qui a décidé de mettre en place un système de blocage qui coupe l'accès à la messagerie électronique le soir et le week-end pour certains cadres, etc.

Nous constatons que ces mesures mises en place par les entreprises visent principalement à pallier les problèmes de la messagerie électronique, l'outil indispensable et le plus problématique dans le monde du travail.

2) Déconnexion et ses types

Les technologies de l'information et de la communication sont utilisées depuis de longues années au travail (Felio, 2015), mais se sont développées à une vitesse extrêmement rapide et ont donné naissance à des situations indésirables, négatives avec comme conséquences, des

[1] L'utilisation excessive des nouvelles technologies en entreprise, où les salariés restent connecter tout le temps et partout.
[2] Volkswagen, une société allemande de secteur d'automobiles.

situations critiques où le sujet de la déconnexion voit toute son importance (Jauréguiberry, 2013). La notion de la déconnexion peut est utilisée pour faire référence aux pratiques volontairement mises en place par les individus, mais aussi pour celles mises sur pied par les organisations afin d'éviter les désagréments de la connexion aux TIC (Prost & Zouinar, 2013). De plus, l'origine d'une déconnexion peut également survenir d'une prise de conscience de la part des organisations du travail sur les liens entre l'usage intensif des TIC et les risques psychosociaux[1] (Carayol et coll, 2013). Certains emplois qui, en temps normal, nécessitent une concentration et une continuité d'exécution s'en voient contraints par l'évolution rapide des TIC qui, en leur ajoutant une surcharge informationnelle croissante, ne leur permet plus de fonctionner de la même manière. Afin de rendre le travail plus productif, de pouvoir contrôler l'effectivité et augmenter l'intensité en implantant les TIC dans le monde du travail[2], les Directions ont fait naître de nouvelles zones d'incertitudes (Crozier, 1971) au sein des entreprises. Dès lors, la revendication du droit à la déconnexion est apparue comme une réaction à ces technologies (Jauréguiberry, 2010). Les premières revendications concernaient plutôt un surplus de contrôles, de transparence imposée et trop de sollicitations. Les conduites de déconnexion peuvent être révélatrices de situations que personne n'a décidé, mais que tout le monde peut subir et qu'il devient impératif et urgent de socialement traiter, que ce soit au niveau organisationnel ou institutionnel. Ces situations concernent par exemple la surcharge informationnelle, le raccourcissement insoutenable des

[1] Aziza-Chebil A., Delattre E. et Diaye M.-A. (2012), « Changements organisationnels dans les entreprises, outils de gestion et risques psychosociaux : une analyse sur données françaises », Document de recherche de l'EPEE, n° 12-11, Université d'Évry.
[2] Marie-Laure MORIN, « Le droit du travail face aux nouvelles formes d'organisation des entreprises », Revue Internationale du Travail, 2005/1, vol. 144, p 7.

délais, la visibilité ou encore la surveillance non souhaitée. « En cela, elles sont aussi parfaitement révélatrices de la condition hypermoderne de l'homme contemporain qui, en l'absence de règles sociales établies sur des phénomènes émergents, est de plus en plus souvent confronté à ses propres choix, questionnements et inquiétudes » (Jauréguiberry, 2013). 17 Cependant, la déconnexion n'est pas envisageable pour tous les emplois. Pour de nombreuses fonctions, il n'est pas envisageable de parler de déconnexion parce que la nature même des tâches ne le permet pas. Des secteurs liés à la santé ou le milieu aéronautique par exemple nécessitent le travail en shift et l'intervention immédiate de spécialistes en cas de problème. Pourtant, la majorité des individus ne peuvent pas se déconnecter, pourquoi ? Selon Jauréguiberry (2006), les pressions économiques et sociales sont trop fortes. De plus, ils ne sont pas toujours libres d'avoir la possibilité de le faire ou pensent que les TIC leur font économiser du temps et que se déconnecter reviendrait donc à en perdre ou à se couper d'opportunités. Ils développent ainsi des stratégies d'ajustements visant à se déconnecter de manière ponctuelle, lors d'une réunion par exemple ou encore le temps d'une soirée, et partiellement en activant le répondeur ou le vibreur. Il ne s'agit donc pas ici d'une réelle déconnexion, mais plutôt d'un aménagement d'une connexion permanente.

Certaines études, notamment celles réalisées par Jauréguiberry, démontrent que tout le monde ne demeure pas sur un même pied d'égalité face à la déconnexion. Une inégalité qui nous intéresse particulièrement, et qui met en jeu le lien relationnel concerne le fait qu'« il y a d'un côté ceux qui ont le pouvoir de se déconnecter, et donc d'imposer aux autres leur inaccessibilité, et de l'autre ceux qui ne l'ont pas ; d'un côté ceux qui

ont le pouvoir d'imposer aux autres une disponibilité d'écoute permanente, et de l'autre ceux qui doivent se plier à cette volonté ». (Jauréguiberry, 2010 : 119).

a. La déconnexion volontaire

Jauréguiberry (2013) explique dans une de ses études que se déconnecter découle d'une envie de maîtriser les technologies. La recherche d'une connexion maîtrisée implique donc des formes de déconnexion. En effet, généralement ce sont les personnes qui s'en servent de façon intensive qui adoptent des conduites de déconnexions. Les déconnexions totales aux TIC sont des conduites rares même si elles existent. Nous l'avons vu précédemment, elles sont toujours ponctuelles et partielles pour la plupart du temps (Jauréguiberry, 2012, Prost et Zouinar, 2013). Lorsqu'un individu se déconnecte, c'est dans le but de se focaliser sur sa vie personnelle. Il part en quête d'une nouvelle simplicité, celle d'avoir la capacité à être entièrement présent. Ne pas se laisser envahir par trop de surcharge informationnelle et s'échapper des multiples sollicitations, de l'urgence ou d'une pression hiérarchique. Les déconnexions volontaires apparaissent généralement après une prise de conscience suite à un incident critique ou une accumulation. Les individus entreprennent des actions tels qu'éteindre ou mettre leur smartphone sur silencieux, le laisser de côté pour ne pas être distrait en voyant l'écran s'allumer, fermer temporairement le programme des e-mails, couper la géolocalisation, laisser l'ordinateur portable au bureau, etc. L'objectif ne réside donc pas dans le rejet et la déconnexion totale des TIC, mais dans une envie de pouvoir les maîtriser au mieux.

b. La déconnexion comme fuite

La déconnexion comme fuite fait plutôt référence à une réaction de défense mécanique. L'individu se sent dépassé ou soumis et tente de trouver une échappatoire contre cette overdose de connexion. Il s'agit dans ce cas-ci de conduites de fuites qui sont les conséquences de ras-le-bol ou encore d'un désir de faire une pause dans des situations de sur sollicitation. La connexion est perçue telle une situation de saturation, de trop-plein informationnel, de harcèlement ou encore de débordement cognitif. Lorsqu'une personne ne peut plus lutter et qu'elle se voit confrontée à une situation de burn-out, rejeter les TIC se traduit alors comme une attitude de défense pour survivre.

Le burn-out est défini comme « une accumulation du sentiment de ne pas pouvoir y faire face ou de l'absence de raisons d'y faire face ». (Jauréguiberry, 2014 : 29). D'une part, « ne pas pouvoir y faire face » signifie de ne pas disposer de suffisamment de temps, de ressources cognitives ou d'énergie nécessaire pour gérer et répondre à toutes les sollicitations engendrées par les TIC. D'autre part, « l'absence de raisons d'y faire face » traduit le fait que l'individu n'a plus de raisons d'y croire ou d'espérer tant l'urgence et les nombreuses sollicitations prennent le dessus. Ce ne sont pas les TIC qui engendrent ces situations, mais bien leur usage continu et à flux tendu, sans prise de recul.

c. Le droit à la déconnexion

Au Maroc, la question du droit à la déconnexion n'a pas encore été abordée par la législation. Pourtant, les salariés de nombreux secteurs, notamment la finance, le conseil, la communication et l'informatique, vivent des situations similaires à celles ayant conduit la France à adopter une telle loi. Dans ces secteurs, dépasser les horaires de travail est

devenu la norme, avec des employés souvent sollicités durant les week-ends ou même pendant leurs vacances. Les smartphones et autres outils numériques permettent aux employeurs de maintenir un contact constant avec leurs équipes, exacerbant cette situation.

Lorsque votre employeur vous appelle à minuit pour vous reprocher de ne pas avoir été joignable, cela témoigne d'une emprise excessive du travail sur la vie privée.

Au-delà des horaires contractuels, la frontière entre vie professionnelle et personnelle devient floue, permettant aux employeurs de harceler leurs employés même en dehors des heures de bureau. Cette intrusion soulève une question importante : faut-il légiférer pour protéger les salariés au Maroc, à l'instar du droit à la déconnexion en vigueur en France depuis 2017 ?

En France, la loi El Khomri, adoptée le 1er janvier 2017, introduit le droit à la déconnexion pour protéger le temps de repos des salariés. Elle impose aux entreprises de plus de 50 employés de négocier des accords encadrant l'utilisation des outils numériques, notamment en dehors des heures de travail. Bien que cette législation ne comporte pas de sanctions directes pour les employeurs, elle en appelle à leur responsabilité morale pour protéger les salariés des abus de la sur-connexion.

Erhard (2017) explique dans un article paru dans le PeopleSphere, qu'un droit à la déconnexion alimenterait un rapport de méfiance entre le travailleur et l'entreprise. Par ailleurs, « il est prouvé aujourd'hui que la prise de distance, même sur une courte période, provoque un stress plus grand encore. Mais surtout, il semble nécessaire de rappeler que le progrès durable ne se réalise qu'avec l'engagement volontaire des

travailleurs. Et jamais à leurs dépens ». En 1977 déjà, la Communauté européenne signalait dans sa « recommandation 6c – sur la société de l'information » les dangers d'une télé-disponibilité permanente amenant à une porosité des frontières entre la vie privée et professionnelle. Il convient alors d'être attentif et d'étudier « les conséquences d'une connexion permanente, le besoin de se déconnecter parfois et le droit de 19 restreindre l'accès à certains moments » tout comme « la restriction et la négociation des intrusions ».

Toujours en France, depuis le 1er janvier 2017, afin de régulariser l'utilisation des outils numériques pour assurer des temps de repos, la déconnexion est devenue un droit. En effet, l'article L2242-8 de la loi Travail oblige les entreprises détenant plus de cinquante salariés à aborder le droit à la déconnexion dans le cadre « des négociations annuelles sur l'égalité professionnelle entre les femmes et les hommes et la qualité de vie au travail ». Cette loi implique de mettre en place des outils de régulation afin que les travailleurs ne reçoivent plus ou ne puissent plus communiquer par e-mail par exemple, lors de pauses ou hors des temps de travail. Si la négociation n'aboutit à rien, l'employeur a le devoir d'établir une charte après l'avis du Comité d'entreprise et, à défaut, des délégués du personnel. Il y a donc là une obligation pour les entreprises de prendre des mesures nécessaires, mais nous pouvons constater qu'aucune sanction n'est prévue dans le cas contraire (Stora et Ulpat, 2017).

Conclusion

L'article explore la dualité de la technologie en entreprise qui est à la fois le moteur indispensable de la compétitivité et la source de vulnérabilités majeures.

Avec le passage du physique au numérique (La mutation de la menace), le patrimoine de l'entreprise est devenu immatériel (données clients, secrets industriels). La surface d'attaque" s'est étendue avec le télétravail, le cloud et l'Internet des objets (IoT), rendant les frontières de l'entreprise poreuses.

Ce type d'analyse souligne généralement que la technologie ne doit pas être gérée comme un outil isolé, mais comme une dimension critique de la gouvernance d'entreprise.

Il n'existe plus de risque zéro dans un monde en plein mutation technologique. L'objectif n'est plus seulement d'empêcher l'attaque, mais de garantir la capacité de l'entreprise à fonctionner malgré l'incident (cyber-résilience). La technologie la plus sophistiquée est inutile sans une "culture de la sécurité" partagée. La formation et la sensibilisation des collaborateurs sont les premiers remparts.

La sécurité informatique doit sortir de la cave de la DSI pour devenir une priorité de la direction générale. Investir dans la sécurité technologique n'est pas un coût, mais une assurance sur la pérennité et la souveraineté de l'organisation.

En général, si la technologie est une opportunité de croissance, sa maîtrise sécuritaire est la condition sine qua non de sa pérennité dans un environnement mondialisé de plus en plus instable.

LANGUE AMAZIGHE ET IDENTITE CULTURELLE

Prénoms et Nom : **MOHA MALOUI**
Institution d'attache : Direction Régionale de la Culture – Errachidia (Maroc)
Statut : **professionnel et chercheur en patrimoine culturel**
Titre de la communication : Langue Amazighe et Identité Culturelle
Mots clés : Tamazight, patrimoine, culture, identité
Axe choisi : Langues et identité culturelle

Résumé :

La langue Amazighe joue un rôle fondamental dans la construction et la préservation de l'identité culturelle du Maghreb. Elle est un moyen de communication et un vecteur de mémoire collective, d'histoire, de traditions et de savoirs ancestraux.

1. La langue comme marqueur identitaire : l'amazigh est l'un des piliers de l'identité du Maghreb. Il se manifeste à travers plusieurs dialectales qui partagent une même origine et une structure linguistique commune.

2. Transmission et oralité : pendant des siècles, la culture Amazighe a reposé sur la transmission orale, notamment à travers les contes, les proverbes, ... Cette tradition orale a permis de préserver des éléments essentiels de l'identité Amazighe malgré l'absence d'une écriture généralisée.

3. Impact des politiques linguistiques : l'histoire de l'Amazighe est marquée par des politiques de marginalisation dans plusieurs pays concernés. Toutefois, ces dernières décennies ont vu une reconnaissance accrue :

- Au Maroc, elle a été reconnue comme langue officielle et enseignée.
- En Algérie, elle a obtenu un statut officiel.
- En d'autres pays, il y a une résurgence de l'intérêt pour l'amazighité.

4. La langue amazighe face à la modernité : avec la mondialisation et l'évolution des moyens de communication, elle doit relever plusieurs défis:

- La numérisation et l'adaptation aux NTIC.
- La standardisation pour favoriser son enseignement et son écriture.
- La transmission aux jeunes générations.

5. Langue et patrimoine culturel : l'amazigh ne se limite pas à un simple système linguistique ; il est indissociable de nombreuses pratiques culturelles :

- La musique et la poésie
- Les rituels et célébrations
- L'artisanat

La langue amazighe est au cœur de l'identité culturelle maghrébine. Sa préservation et sa promotion nécessitent des efforts continus, notamment à travers l'éducation, la recherche, et la production médiatique. Son avenir dépend de la capacité des locuteurs à l'adapter aux exigences contemporaines avec fidélité à l'héritage ancestral.

Notices biographiques :

Moha MALOUI est cadre à la direction régionale de la culture à Errachidia, poète, écrivain et chercheur en patrimoine culturel. Il publie régulièrement ses articles dans divers journaux et revues spécialisées.

Passionné par l'histoire et les traditions du Maroc, il œuvre pour la préservation et la transmission du patrimoine matériel et immatériel.

Introduction :

La langue amazighe, parlée depuis des millénaires par les peuples amazighs à travers Tamazgha (le Maghreb), est un véritable réservoir de mémoire collective et un pilier central du patrimoine culturel. De ses racines profondes dans l'histoire jusqu'à son rôle dans les sociétés contemporaines, elle incarne l'identité et la richesse des peuples qui la parlent. Véritable miroir de leur Histoire, de leurs croyances et de leurs modes de vie, l'Amazigh n'est pas seulement une langue, mais un système de pensée qui a survécu aux épreuves du temps, malgré les nombreuses dynamiques de changement, d'assimilation et de mondialisation. Cependant, la modernité et ses bouleversements – notamment l'urbanisation, la mondialisation et les politiques linguistiques – ont mis cette langue à l'épreuve. Tandis que la langue et les traditions amazighes étaient historiquement portées par l'oralité et la transmission directe, elles sont aujourd'hui confrontées à de nouveaux défis : la sédentarisation, la dominance d'autres langues comme l'arabe et le français, l'évolution rapide des technologies et l'impact de la globalisation.

Cet exposé se propose d'explorer le lien indissociable entre la langue amazighe et le patrimoine culturel amazigh. Nous analyserons comment cette langue, tout en portant un patrimoine immatériel d'une grande richesse, se transforme face aux exigences et aux mutations de la modernité. Quels sont les défis actuels pour la préservation de cette langue, et quelles sont les opportunités qu'offrent les nouvelles technologies, l'éducation et les politiques publiques pour garantir la pérennité de cet héritage vivant ?

À travers cette réflexion, nous tenterons de comprendre comment la langue amazighe peut, non seulement survivre dans un monde globalisé, mais aussi s'épanouir en résonnant avec les préoccupations et les réalités des nouvelles générations.

1- La langue amazighe comme marqueur identitaire

La langue est l'un des principaux vecteurs de l'identité d'un peuple. Pour les Amazighs, ou Imazighen, l'amazigh ne se limite pas à un simple moyen de communication : il incarne une mémoire collective, une histoire et une vision, du monde, transmises de génération en génération.

1.1 Une langue ancrée dans l'Histoire et la mémoire collective

L'amazigh est une langue ancestrale qui remonte à plusieurs millénaires. Présente bien avant l'arrivée des Phéniciens, des Romains et des Arabes en Afrique du Nord, elle a survécu aux influences extérieures tout en conservant sa propre structure. Son ancienneté et sa continuité font d'elle un élément central de l'identité des Amazighs, ce qui permet à ces derniers d'affirmer leur existence en tant que peuple autochtone de Tamazgha (Afrique du Nord).

Les récits mythologiques, les chants et les traditions orales perpétuent un lien avec les ancêtres, renforçant ainsi un sentiment d'appartenance. À travers leur langue, les Amazighs expriment leur Histoire, leurs valeurs et leur vision du monde.

1.2 Une langue porteuse de valeurs et d'une vision du monde

L'amazigh ne transmet pas uniquement des mots, mais aussi une façon de percevoir le monde et d'interagir avec lui. Par exemple :

- Le rapport à la nature : Les Amazighs, notamment les populations rurales et montagnardes (comme les Aït Merghad), ont développé

un vocabulaire riche pour décrire les paysages, les animaux et les phénomènes climatiques, témoignant de leur connexion profonde avec leur environnement.

- Les valeurs sociales : La solidarité (*tiwizi*), le respect des anciens (*amghar*), l'honneur (*azzay, alallu*) et la dignité (*Zzaxt*) sont des notions fondamentales véhiculées par la langue amazighe.
- La relation au temps et aux ancêtres : L'amazigh repose sur un calendrier agricole millénaire (*Yennayer-Lemnazil*) et une transmission des savoirs par l'oralité, valorisant ainsi la continuité avec les ancêtres.

1.3 Une langue de résistance et de revendication identitaire

Face aux tentatives d'acculturation et de marginalisation, la langue amazighe a souvent été un outil de résistance.

- Au Maroc et en Algérie, les militants amazighs ont longtemps lutté pour la reconnaissance de leur langue, qui a été minorée par les politiques d'États après l'indépendance.
- La réappropriation linguistique par les nouvelles générations (via la musique, la littérature, le cinéma et les médias) montre un regain de fierté et une volonté de préserver l'héritage amazigh.
- Les manifestations en faveur de la reconnaissance de l'amazighité ont souvent utilisé la langue comme symbole de revendication culturelle et politique.

1.4 La transmission de l'identité à travers la langue

L'amazigh se transmet principalement par l'oralité. Les contes, les proverbes et la poésie jouent un rôle fondamental dans la construction identitaire.

- La poésie amazighe, en particulier, est un véritable réservoir de la mémoire collective. Des poètes, comme Mohamed Chacha (Rif) ou Si Mohand Ou M'hand (Kabylie), ont exprimé à travers leurs œuvres les aspirations et les souffrances du peuple amazigh.
- Les chants traditionnels, comme l'*ahidous* (dans le Maroc Central), l'*ahouach* (dans le Sousse) ou l'*ahellil* (dans le Gourara) renforcent le sentiment d'appartenance et de continuité culturelle.

1.5 Langue et modernité : un défi pour l'identité

Aujourd'hui, la langue amazighe est à un tournant. D'un côté, elle bénéficie d'une reconnaissance institutionnelle (officialisée en Algérie, au Maroc et au Mali) et d'une diffusion croissante dans les médias et l'enseignement. De l'autre, elle est confrontée à des défis liés à la mondialisation, à la dominance d'autres langues (arabe, français, anglais) et à la faible transmission intergénérationnelle dans certaines régions.

L'avenir de l'identité amazighe passe par la préservation et la valorisation de la langue amazighe, en intégrant les nouvelles technologies et en sensibilisant les jeunes générations à son importance.

2- Transmission et oralité dans la langue amazighe

La langue amazighe s'est transmise principalement par l'oralité pendant des siècles, jouant un rôle essentiel dans la préservation de l'identité et de la culture amazighes. Cette transmission repose sur plusieurs formes d'expression, allant des contes et proverbes aux chants et à la poésie.

2.1 L'oralité comme fondement de la culture amazighe

Avant l'officialisation récente de l'amazigh et de son intégration dans l'enseignement, il était une langue essentiellement orale. Cette oralité a permis :

- La conservation du savoir ancestral dans des domaines tels que l'agriculture, la médecine traditionnelle et le droit (*azref*).
- Le renforcement de la cohésion sociale à travers des pratiques orales communes (chants, récits, contes).
- Une transmission intergénérationnelle, où les aînés jouent un rôle central en apprenant aux jeunes l'Histoire, les valeurs et les traditions.

2.2 Les formes de transmission orale en amazigh

2.2.1 Les contes et récits légendaires

Les contes amazighs (*taqessist*, *tamacahut*) sont souvent narrés par les Anciens, en particulier par les femmes, qui jouent un rôle clé dans la transmission culturelle.

- Ces récits, souvent animés par des personnages symboliques (le sage, l'orphelin courageux, l'animal rusé), véhiculent des enseignements moraux et des leçons de vie.
- Exemples : les légendes sur les génies (*Lejnun, Bexxu bu 7 n ighfawen*), les histoires des héros amazighs comme *Dihya (Kahina)* ou *Ämmi Zemmou*.

2.2.2 Les proverbes et maximes

Les proverbes amazighs sont un condensé de sagesse populaire. Ils servent à transmettre des conseils et à rappeler des valeurs essentielles.

- **Exemple** :
  - *Iṣleḥ uzru, iṣleḥ ukuffu* (et la pierre, et la mousse sont utiles) → Se dit d'une personne qui est toujours importante pour des personnes même si elle ne l'est pas pour d'autres.

- *Amezwaru g tewrut ayd izerrin* (C'est la première chèvre qui doit traverser) → Met en avant le rôle du guide dans la communauté.

2.2.3 La poésie orale et les chants traditionnels

La poésie amazighe est l'un des moyens les plus puissants de transmission de la langue et de la culture. On distingue plusieurs genres :

- L'*ahidous* (Maroc Central : Aït Merghad, Aït Hdiddou, Aït Atta, Iziyyane …), où hommes et femmes chantent en chœur et en danse circulaire.
- Les *izlan* (poésie chantée chez les Chleuhs), qui exprime l'amour, la nostalgie et la résistance.
- L'asfrou (en Kabylie) et l'ahellil (dans le Sud-ouest algérien), où la poésie spirituelle et lyrique joue un rôle central dans la mémoire collective.

Ces formes de poésie sont souvent improvisées et se transmettent de génération en génération, adaptant leur contenu aux réalités du temps.

2.2.4 Les rituels et cérémonies orales

Les cérémonies de mariage, de naissance et de funérailles sont aussi des occasions de transmission orale.

- Lors des mariages, des chants et des poèmes rappellent aux mariés leur rôle dans la communauté.
- Lors des funérailles, des prières et des lamentations en amazigh perpétuent la mémoire des défunts.

2.3 Défis et avenir de la transmission orale

Avec l'évolution des sociétés amazighes et la mondialisation, la transmission orale fait face à plusieurs défis :

- La diminution du nombre de locuteurs amazighs en raison de l'arabisation et de la francisation.
- La disparition progressive des conteurs et poètes traditionnels, remplacés par les médias modernes.
- L'influence des nouvelles technologies, qui modifie la manière dont les jeunes générations apprennent et pratiquent leur langue.

Cependant, des initiatives existent pour préserver et valoriser cette transmission orale :

- L'enregistrement et l'archivage des contes et de la poésie.
- L'intégration de la langue amazighe dans les médias et les plateformes numériques.
- Le développement de l'enseignement de l'amazigh, qui permet de redonner une place à l'oralité dans l'apprentissage.

L'oralité amazighe est une richesse précieuse qui a permis de préserver une culture millénaire face aux défis du temps. Si elle est menacée par la modernité, elle peut aussi être revitalisée grâce aux nouveaux médias, à l'éducation et aux efforts de documentation.

3- L'impact des politiques linguistiques sur la langue amazighe

Les politiques linguistiques mises en place par les États nord-africains ont eu un impact profond sur la langue amazighe, oscillant entre marginalisation, résistance et reconnaissance progressive. Depuis l'indépendance de ces pays, les décisions en matière de langue ont souvent été influencées par des considérations idéologiques.

3.1 La marginalisation de l'amazigh après les indépendances

Après l'indépendance des pays nord-africains (Maroc, Algérie, Tunisie, Libye), les nouvelles autorités ont adopté des politiques d'arabisation sous prétexte de renforcer l'unité nationale et de rompre avec le passé colonial.

- L'arabisation des institutions : L'État a imposé l'arabe comme seule langue officielle et d'enseignement, reléguant l'amazigh à un statut informel.
- L'interdiction ou la limitation de l'usage de l'amazigh : Dans certains pays, parler ou enseigner l'amazigh était perçu comme une menace à l'unité nationale.
- L'absence de reconnaissance officielle : Jusqu'aux années 2000, l'amazigh n'avait aucun statut légal dans la plupart des pays du Maghreb.

Conséquences :

✓ Érosion linguistique : Beaucoup de jeunes générations ont été alphabétisées uniquement en arabe ou en français, réduisant la transmission de l'amazigh.

✓ Dévalorisation culturelle : La langue amazighe était perçue comme un dialecte rural, non adapté à la modernité.

✓ Réaction et militantisme : Face à cette marginalisation, des mouvements amazighs ont émergé pour défendre la langue et la culture amazighes.

3.2 La résistance et le militantisme amazigh

Dès les années 1960-70, des intellectuels et militants amazighs ont commencé à revendiquer la reconnaissance de leur langue et de leur culture.

- Création d'associations culturelles amazighes, comme l'Académie Amazighe à Paris (fondée en 1966).

- Utilisation de la musique et de la littérature pour exprimer les revendications (Idir et Matoub Lounès en Kabylie, Oualid Mimoune, Imazighene, Izenzarene, Ammouri Mbarek … au Maroc).
- Manifestations et soulèvements, notamment en Algérie (Printemps Amazigh de 1980, révoltes de 2001) et au Maroc (Evènement de 1980, affaire Tilelli en mai 1994).

Effets du militantisme :

✓ Une prise de conscience accrue de l'importance de l'amazigh.

✓ Une pression sur les gouvernements pour reconnaître cette identité.

3.3 La reconnaissance progressive de l'amazigh

Face aux revendications persistantes, des pays du Maghreb ont fini par accorder un statut officiel à la langue amazighe.

Au Maroc

- 2001 : Création de l'IRCAM (Institut Royal de la Culture Amazighe).
- 2003 : Introduction progressive de l'amazigh dans l'enseignement.
- 2011 : Reconnaissance de l'amazigh comme langue officielle dans la Constitution.
- Aujourd'hui : Présence de l'amazigh dans les médias et l'administration, mais avec des défis dans son application réelle.

En Algérie

- 1995 : Introduction de l'amazigh dans l'enseignement, qui coïncide avec la création du haut-commissariat de l'Amazighité.
- 2002 : Reconnaissance de l'amazigh comme langue nationale.

- 2016 : L'amazigh devient langue officielle et création de l'Académie Algérienne de la Langue amazighe.

En Tunisie & Libye : reconnaissance limitée, mais émergence d'un mouvement de réhabilitation, notamment après les révolutions de 2011.

En Maurétanie, Egypte et Espagne (îles Canaries) :

- La langue amazighe est aujourd'hui très marginale et en voie de disparition ; elle est presque inexistante dans l'espace public et institutionnel.
- Quasi éteinte, l'amazigh est remplacé par les langues officielles imposées, et ne bénéficie d'aucune reconnaissance officielle ni d'initiatives pour sa préservation.

Au Mali, Niger et Burkina-Faso

- L'amazigh -le tamasheq- est reconnu comme langue nationale, aux côtés des langues officielles et locales. Il est enseigné dans certaines écoles primaires, bien que son usage reste limité par rapport au français. Il existe quelques médias en tamasheq, notamment des programmes radiophoniques.
- Au Burkina-Faso, l'amazigh n'a pas de statut officiel, n'est pas enseignée dans le système scolaire et il n'existe pas de médias en Tamasheq. Donc elle reste avec un usage principalement familial et communautaire.

3.4 Défis et limites des politiques linguistiques

Malgré ces avancées, l'application concrète des réformes reste inégale.

- Manque de moyens pour l'enseignement de l'amazigh (pénurie d'enseignants qualifiés, programmes limités).

- Difficulté d'application dans l'administration et la justice (très peu de documents officiels en amazigh).
- Tensions politiques : Certains gouvernements restent méfiants face aux revendications identitaires.

Les politiques linguistiques ont longtemps freiné l'essor de l'amazigh, mais grâce à la résistance et aux luttes, l'amazigh a obtenu une reconnaissance partielle. Toutefois, des efforts supplémentaires sont nécessaires pour que cette langue joue pleinement son rôle dans la société moderne.

4- La langue amazighe face à la modernité : défis et opportunités

La langue amazighe, autrefois transmise essentiellement par oralité et confinée aux sphères rurales, est aujourd'hui confrontée aux réalités de la modernité. La mondialisation, l'urbanisation, les nouvelles technologies et les politiques linguistiques redéfinissent son usage et son avenir.

4.1 L'urbanisation et le changement des pratiques linguistiques

L'exode rural et la concentration des populations amazighophones dans les grandes villes ont profondément modifié la transmission et l'usage de la langue.

- Dans les villes, l'amazigh est souvent remplacé par l'arabe dialectal ou le français, ce qui entraîne une baisse de la transmission intergénérationnelle.
- Dans les régions rurales, cette langue reste vivante mais elle est influencée par les médias et les contacts linguistiques.

- Les mariages mixtes et la scolarisation en arabe ou en français réduisent l'usage de la langue amazighe au sein des foyers.

Conséquences :

- ✓ Une adaptation de l'amazigh aux contextes urbains, avec l'intégration de mots arabes et français.
- ✓ Une tendance à l'abandon de l'amazigh chez certains jeunes citadins, qui le perçoivent comme moins utile dans un contexte moderne.

4.2 L'amazigh dans l'éducation et les institutions

L'enseignement de l'amazigh dans les écoles représente une avancée importante, mais son application reste inégale.

Au Maroc : Introduit dans certaines écoles depuis 2003 ; Problème : Manque d'enseignants formés et faible généralisation dans le pays.

En Algérie

- Enseigné dans certaines régions, mais pas généralisé.
- Statut officiel depuis 2016, mais encore peu présent dans l'administration.

En Maurétanie, Egypte, Espagne (îles Canaries) et Burkina-Faso

- La langue amazighe n'est pas enseignée dans le système scolaire et n'a pas de présence institutionnelle.
- Le rôle néfaste des politiciens dans la dégradation et la baisse de l'amazighophonie

Au Mali et Niger

- Il est enseigné dans certaines écoles, mais son usage institutionnel reste limité en raison de la prédominance du français (langue officielle) et des langues majoritaires locales.
- Le règne de la pensée rétrograde soutenue par les pouvoirs en place et la folklorisation assurée par les médias officiels.

Défis :

- ❖ Pénurie de manuels et de formations pour les enseignants.
- ❖ Faible motivation des parents à inscrire leurs enfants en cours d'amazigh, jugé moins utile que le français ou l'anglais.
- ❖ Manque d'intégration dans les secteurs professionnels et scientifiques.

Opportunités :

- ✓ La reconnaissance institutionnelle favorise son intégration progressive dans le système éducatif.
- ✓ Les initiatives associatives et militantes encouragent la transmission de l'amazigh dans des centres culturels et des écoles privées.

4.3 Le rôle des médias et du numérique dans la revitalisation de l'amazigh

Les nouvelles technologies et les médias offrent de nouvelles opportunités pour la diffusion de la langue amazighe.

Médias audiovisuels

- Chaînes de télévision : Tamazight TV au Maroc et en Algérie diffusent du contenu en amazigh, favorisant son apprentissage et sa visibilité.

- Radios amazighes : Présentes dans plusieurs pays, elles jouent un rôle majeur dans la préservation de la langue.

Internet et réseaux sociaux

- Les réseaux sociaux en général : des créateurs de contenu en Amazigh attirent une nouvelle génération et modernisent son usage.
- Applications mobiles et plateformes éducatives : Développement de dictionnaires et d'outils d'apprentissage (ex : clavier amazigh, Dictionnaire général de la langue amazighe informatisée –DGLAI- Google en amazigh).

Problèmes et défis

- L'amazigh manque encore de standardisation, ce qui complique son intégration dans les nouvelles technologies.
- Le manque de production littéraire et scientifique en amazigh limite son rayonnement.

4.4 La standardisation et l'écriture amazighe : un défi pour la modernité

L'un des enjeux majeurs est l'unification de l'écriture amazighe. Trois systèmes coexistent :

- Les tifinaghes (officiel au Maroc et en Algérie)
- L'alphabet latin (utilisé par beaucoup de chercheurs et militants)
- L'alphabet arabe (historique mais peu utilisé aujourd'hui)

Le choix des tifinaghes a été politique, mais il reste peu utilisé au quotidien. Beaucoup préfèrent l'alphabet latin pour la facilité d'usage sur les claviers et pour une diffusion plus large.

4.5 Amazigh et mondialisation : un avenir incertain ?

Mondialisation linguistique : L'anglais et le français dominent les échanges internationaux, reléguant l'amazigh à un usage local. Peu de débouchés professionnels : Les jeunes hésitent à apprendre l'amazigh par manque de perspectives d'emploi. Risque d'assimilation : Sans une politique linguistique forte, l'amazigh pourrait voir son usage se réduire progressivement.

Solutions possibles

- ✓ Intégrer davantage l'amazigh dans l'enseignement supérieur et la recherche.
- ✓ Développer des contenus modernes en amazigh (cinéma, littérature, jeux vidéo, applications).
- ✓ Encourager la traduction et l'adaptation de l'amazigh aux nouvelles technologies.

La langue amazighe est à un tournant. Si elle a longtemps été marginalisée, elle connaît aujourd'hui un regain d'intérêt grâce aux médias, aux politiques linguistiques et aux initiatives culturelles. Cependant, pour survivre dans un monde moderne, elle doit s'adapter aux nouvelles réalités tout en restant fidèle à son héritage.

5- Langue amazighe et patrimoine culturel : un lien indissociable

La langue amazighe n'est pas seulement un moyen de communication, mais un véritable pilier du patrimoine culturel des peuples amazighs. Elle véhicule une mémoire collective, une vision du monde et des savoirs ancestraux à travers plusieurs expressions culturelles : traditions orales, arts, rituels, croyances et modes de vie.

5.1 La langue amazighe comme réservoir de la mémoire collective

L'Amazigh est profondément enraciné dans l'Histoire et les traditions des populations amazighes. À travers elle, se transmettent :

✓ Les récits historiques : Légendes sur Massinissa, Jugurtha, Juba II, Kahina, Tin Hinan, etc.

✓ Les traditions : Règles de vie en communauté (*azref*), organisation sociale.

✓ Les savoirs traditionnels : Médecine, agriculture, astronomie, artisanat.

Chaque mot porte en lui une vision du monde amazighe, façonnée par des siècles d'interactions avec la nature, les croyances et les dynamiques sociales.

5.2 La transmission orale : fondement du patrimoine immatériel

5.2.1 Contes et légendes amazighs

Les contes (*taqessist*, *tamacahut*) ont un rôle fondamental dans l'éducation des enfants et la transmission des valeurs.

- Thèmes récurrents : justice, courage, sagesse, ruse, forces surnaturelles.
- Exemple de conte amazigh : L'histoire de *Tarir*, la femme-sorcière, transmise depuis des siècles.

5.2.2 Proverbes et expressions

Les proverbes amazighs sont un concentré de sagesse populaire. Ils transmettent une vision du monde et des conseils pratiques.

- *Ur da itbeddal wuccen s yizem* (Le chacal ne se transforme pas en lion) → Met en garde contre la nature profonde des gens.

- *Unna ikerzen ka, qad imger ka, Amedyaz ur ittru* (Celui qui ne laboure pas n'a pas de récolte, le poète ne se tait jamais) → Exalte le travail et la parole libre.

5.2.3 Chants et poésie orale

La poésie amazighe (*timawayin*, *izlan*, *asfrou*, *Ahellil*, etc.) est un moyen puissant de transmission des émotions, des histoires et des revendications.

- L'*ahidous* (Maroc Central) et l'*ahouach* (Sousse) : poésie et danse collectives.
- Les chants de l'*ahellil* (Gourara) : classés au patrimoine immatériel de l'UNESCO.
- Les poèmes engagés de Matoub Lounès et d'autres chanteurs amazighs.

Ces formes artistiques sont des archives vivantes de la langue amazighe.

5.3 Langue et artisanat : un savoir-faire transmis en amazigh

L'artisanat amazigh, qu'il s'agisse du tissage, de la poterie ou de la bijouterie, est intimement lié à la langue.

- Les motifs sur les tapis et les poteries portent des noms amazighs et racontent des histoires ou des croyances ancestrales.
- Les bijoux amazighs sont souvent accompagnés de formules protectrices en amazigh (*tussna*).
- L'apprentissage de ces métiers se fait traditionnellement par oralité, en amazigh.

Exemple : Le motif du diamant « losange » sur les tapis symbolise la maternité, la protection contre le mal et la fertilité.

5.4 Langue et rites : une dimension spirituelle et identitaire

5.4.1 Rituels et fêtes traditionnelles

Certaines fêtes amazighes sont entièrement structurées autour de la langue.

- *Yennayer* (nouvel an amazigh, 12-14 janvier) : Célébré avec des chants et des prières en amazigh.
- *Imẓad* (rituel musical des femmes Touaregs) : La musique et les chants en Tamacheq accompagnent des cérémonies de transmission.

5.4.2 Croyances et symboles linguistiques

- L'amazigh a conservé des traces de croyances animistes et de cultes anciens (animaux, planète, montagne, rivières → Lalla Zouggara, Benqibbou).
- Certains mots et expressions sont liés à la *baraka* et à la protection contre le mauvais œil (5 g allen nnem, main de fatma, ad iâmu ṛebbi Tiṭ ixxan, qerqecca lebla, Tiṭ n cciḍan, beṛṛa d uâraq).
- La langue est utilisée dans des rituels de guérison et des formules magiques.

5.5 Défis et avenir du lien entre langue et patrimoine

Mondialisation et urbanisation → Risque de perte des traditions.

Déclin de l'oralité → Moins de jeunes parlent l'amazigh à la maison.

Modernisation nécessaire → Besoin de films, livres et contenus numériques en Amazigh.

Solutions possibles :

- ✓ Valorisation du patrimoine amazigh dans l'éducation et les médias.
- ✓ Collecte et archivage des traditions orales (ex : initiatives pour enregistrer les contes en amazigh et tout ce qui a rapport avec le patrimoine immatériel amazigh).
- ✓ Intégration de l'amazigh dans la culture moderne : films, musique, jeux vidéo.

La langue amazighe est le cœur battant du patrimoine culturel amazigh**.** Elle est le véhicule d'un héritage riche et diversifié, mais elle doit être préservée face aux défis du monde moderne.

Conclusion :

La langue amazighe est bien plus qu'un simple moyen de communication : elle est une identité, une mémoire collective et un patrimoine vivant. À travers ses formes orales, son lien avec les traditions, son rôle dans l'art et ses expressions culturelles, elle constitue un socle fondamental de l'identité amazighe. Cependant, face aux défis de la modernité – urbanisation, globalisation, marginalisation institutionnelle – l'amazigh se trouve à un tournant décisif. Les politiques linguistiques ont permis des avancées significatives, mais elles restent insuffisantes pour garantir une transmission durable et efficace de la langue. Si l'oralité a longtemps été la principale voie de transmission, le numérique, les médias et l'éducation doivent aujourd'hui prendre le relais pour inscrire l'amazigh dans un avenir pérenne. Il ne s'agit pas seulement de conserver, mais aussi de réinventer cette langue afin qu'elle continue de vibrer au cœur du quotidien des nouvelles générations.

L'avenir de la langue amazighe dépendra donc de l'engagement des locuteurs, des politiques publiques et de la créativité culturelle pour faire vivre cette langue non pas comme une relique du passé, mais comme une force du présent et de l'avenir.

الفهرس

الاسم	العنوان	الصفحة
البشير ازميزم	مقاصد الشريعة ودورها في بناء الانسان	09
عبد اللطيف احمد يعقوب	حوار إبراهيم عليه السلام مع عبدة الكواكب، في سورة الأنعام، دراسة تحليليّة	21
هشام شعايبي	انتشار زراعة القنب الهندي وآثارها على تدهور الغطاء الغابوي بجبل ودكة – إقليم تاونات -	35
سفيان مشرف	الواقع التحفيزي لمنظومة الترقي وأثره على أداء الموظف العمومي	51
عبد اللطيف احمد يعقوب	منهج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الرحمة بالمخالفين، دراسة تطبيقية من السنة النبوية	67
نور الدين كولالي	برامج عمل الجماعة الجماعات الترابية حالة جماعة طنجة: الحصيلة والأفاق	87
عبد العزيز هدوي	حقوق المتهم أثناء مرحلة البحث التمهيدي	103
حكيم العمراني	الحماية القانونية للإدارة في مواجهة تنفيذ الأحكام القضائية	111

NOM	TITRE	PAGE
AMZAOUA MOUSSA	L'enjeu et le risque sécuritaire de la technologie dans l'Entreprise	128
MOHA MALOUI	LANGUE AMAZIGHE ET IDENTITE CULTURELLE	151